شكرًا ... بن لادن

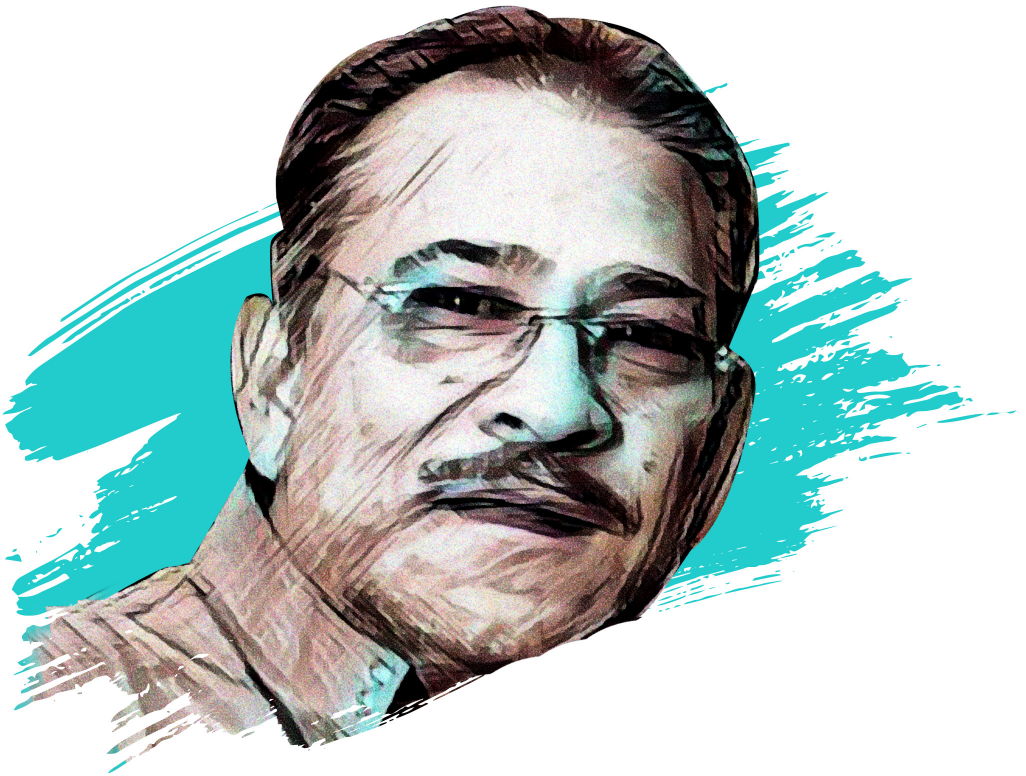

سيد القمني

شكرًا ... بن لادن

تأليف
سيد القمني

هنـــداوي

شكرًا ... بن لادن

سيد القمني

الناشر مؤسسة هنداوي
المشهرة برقم ١٠٥٨٥٩٧٠ بتاريخ ٢٦ / ١ / ٢٠١٧

يورك هاوس، شييت ستريت، وندسور، SL4 1DD، المملكة المتحدة
تليفون: ٨٣٢٥٢٢ ١٧٥٣ (٠) ٤٤ +
البريد الإلكتروني: hindawi@hindawi.org
الموقع الإلكتروني: https://www.hindawi.org

إنَّ مؤسسة هنداوي غير مسئولة عن آراء المؤلف وأفكاره، وإنما يعبِّر الكتاب عن آراء مؤلفه.

تصميم الغلاف: ليلى يسري

الترقيم الدولي: ٣ ٣٣٧٠ ٥٢٧٣ ١ ٩٧٨

صدر هذا الكتاب عام ٢٠٠٤.
صدرت هذه النسخة عن مؤسسة هنداوي عام ٢٠٢٣.

جميع حقوق النشر الخاصة بتصميم هذا الكتاب وتصميم الغلاف محفوظة لمؤسسة هنداوي.
جميع حقوق النشر الخاصة بنص العمل الأصلي محفوظة للسيد الدكتور سيد القمني.

المحتويات

المقدمة في كلمات	٧
القسم الأول: ممنوع من النشر	٩
حكاية سعد الدين	١١
وليمة لأعشاب البحر وحلف خراب مصر	٤٥
القسم الثاني: شكرًا ... بن لادن!	٦١
تنويه وعرفان	٦٣
الآن ... أو الطوفان	٦٥
المستنير والمعتدل والإرهابي	٧٧
المصادر	١٠١

المقدمة في كلمات

بن لادن ... شكرًا!

ولعل الأهم فيما حدث بجريمة القاعدة في ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، والأشد خطرًا والأبعد أثرًا، هو إفاقة العالم الحر، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية على الخطر الذي يهدد كل مكتسباتها خلال القرون الماضية، وإدراكها أي جناية ارتكبت في حق شعوبنا بتحالفها مع أشد الأنظمة قمعية واستبدادًا، ومع تيار الإسلام السياسي الإجرامي، ومن ثم قرارها التدخل في مواطن الإرهاب لإصلاح شأن هذا الوطن، وخاصة الثقافة السائدة فيه والتي أفرزت لها هذا الإرهاب.

ويصدق هنا المثل العربي «رُبَّ ضارة نافعة» صدقًا عظيمًا؛ لأن ما أصاب أمريكا، رغم بشاعة الفعل وفظاعته، كان السبب في استفاقتها وقطعها تحالفاتها المجرمة ضد شعوبنا، بل وإدراكها ألا سبيل سوى تحديث الثقافات عندنا، بعد أن كنا قد فقدنا كل الآمال في حدوث أي تغيير في مواطننا، بعد أن تحولت لغة الإعلام والتعليم شعبيًّا ورسميًّا إلى لغة طائفية عنصرية بحت، بل إلى أسوأ لغة متخلفة تم اختيارها بين مئات الاختيارات الأخرى والقراءات الأخرى للإسلام، مع سيادةِ ذهنيةٍ خرافية ضاعت معها كل مواصفات التفكير العلمي.

وبين اليأس والقنوط، وصعود نجم الجهلاء والمستفيدين من آلام الوطن وأوجاع الناس، وحصار أنصار الحريات بالتهديد أو القتل، كما حدث مع فرج فودة. أو التكفير والتخوين العلني والمحاكمة أمام محاكم الدولة وأمنها كما حدث مع صاحب هذا الكتاب.

أو مصادرة الكلمة وحصار الفكرة كما حدث مع كثيرين ... مع استشراء الفساد في كل ركن من بلاد العرب والمسلمين، وضياع هيبة القانون، وارتشاء كل أنواع السلطات، وخراب الضمائر، حتى أشرف الوطن على هلاك ... في هذا الوقت الشديد الظلمة يقوم بن لادن بالفعل الهائل ليتغير معه وجه العالم وخط سير التاريخ.

فشكرًا ... بن لادن

القسم الأول

ممنوع من النشر

الموضوعات التالية لم يُقيَّض لها النشر في حينها، وقت سخونة الأحداث، بعد أن رفضتها كل الصحف؛ مستقلة أو حزبية، يمينية أو وسطًا أو يسارية، وبالطبع الحكومية جميعًا. وبعضها اتصل رئيس تحريرها بالمؤلف ليبدي احترامه وأسفه اللطيف، مع استعداده للنشر إذا قام المؤلف ببعض التعديلات. ومن يومها وهي حبيسة أدراج مكتب المؤلف حتى تم نشرها في هذا الكتاب.

حكاية سعد الدين

وقد يبلغ فعل الاستبداد بالأمة أن يحوِّل ميلها الطبيعي من طلب الترقي إلى طلب التسفل. بحيث لو دُفعت إلى الرفعة لأبت وتألمت كما يتألم الأجهر من النور. وإذا أُلزمت بالحرية تشقى وربما تفنى كما تفنى البهائم الأهلية إذا أُطلق سراحها، وعندئذٍ يصير الاستبداد كالعَلَق يطيب له المقام على امتصاص دم الأمة فلا ينفك عنها حتى تموت ويموت هو بموتها.

عبد الرحمن الكواكبي

توطئة لا بد منها

قبل اعتقال الدكتور سعد الدين إبراهيم صاحب مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، لم أعرف سعدًا ولم ألتقه مرة واحدة، لكني كنت أتابع ما يكتب في كتبه وفي مجلة المجتمع المدني الصادرة عن مركزه.

كذلك لم تربطني بسعد صداقة، ولا حزب سياسي؛ فأنا لا أنتمي لأي جماعة أهلية أو حزبية أو حكومية أو وظيفية، كما لا تجمعني به طبقة اجتماعية؛ فالفرق هنا هائل، ولم يسبق أن وجه لي دعوة لحضور منتداه «رواق ابن خلدون» لا محاضرًا ولا مستمعًا، فلم أعرف حتى الآن أين يقع مركزه بالضبط ولا رأيته.

عرفت سعدًا فقط عندما تم اعتقاله، وهنا كان موقفي، اتساقًا مع المبادئ، ضد محاكمة مفكر على فكره، أو سياسي على نضاله السلمي في سبيل ما يعتقده. فسعيت إلى بيته أدور في دهاليز المعادي التي أجهل دروبها ومسالكها، لأضع يدي بيده مؤيدًا، يوم الإفراج عنه بعد الاعتقال وقبل المحاكمة، ومعبرًا عن تضامني، لأن ضميري ككاتب كان

قد اتخذ قراره، ذلك القرار الذي وقَفَتْ في خلفيته عملية التشويه والاغتيال المدني الكبرى للرجل قبل صدور أي أحكام بشأنه.

ولا تُعنى هذه الدراسة بالدفاع عن شخص سعد، إنما يشغلها حالة مثقف مصري يخوض معركته لأجل أهداف معلنة بالطرق السلمية. حالة ترمز لأي مثقف في بلادنا قد يضطره قلمه أو موقفه إلى الوقوف في قفص الاتهام. ويشغلها أيضًا قراءة لواقع تعامل مؤسسات الدولة مع حالة سعد الدين، وكيف ارتكبت من الأخطاء فوادحها، باستبدادٍ كان المظلةَ لحملة التشويه الإعلامي، التي كان الصوت القمعي فيها أعلى كثيرًا من صوت الحق.

وحوكم سعد وحُكم بسنين سبع ... ويقال في بلادنا إنه لا معقب على حكم قضائي، وإلا كانت العقوبة سجنًا (؟!). ولا علم لي بشئون قانون يحكمنا ونجهله، ولا أعلم إن كان هذا مجرد شائعة تهديدية رائجة سرت مسرى الحقائق لكثرة ترديدها، أم هي حقيقة صادقة قانونيًّا فعلًا. لذلك، وتوقيًا لشر سجنٍ وإذلالٍ إنساني لن يحتمله جسدي المحمل أصلًا بكل ما اكتشفه العلم من أمراض، وما لم يكتشفه بعد، سأعمد هنا إلى الحديث في منطقة ما قبل صدور الحكم، وبعيدًا عن المحكمة والقانون، وهي منطقة كافية فيما أعتقد، لو أعملنا فيها الإنصاف والمبادئ المحترمة لأنصفنا أي مفكر يتم اعتقاله، كما في حالة سعد الدين، وهو رجل علم اجتماع في مجتمع يعاني مشاكل مجتمعية أزلية، ويحتاج إلى ألوف من رجال علم الاجتماع وعلماء النفس، ناهيك عن المنهج العلمي ذاته في التفكير المفتقد من مستوى رجل الشارع إلى مستوى مؤسسات الدولة.

هناك كلمة أخيرة في هذه التوطئة، وهي ما أثير حول علاقة مدير مركز ابن خلدون بالدولة الإسرائيلية، وما حدث بعد سجنه من احتجاج أرييل شارون على أوضاع مصر الداخلية لصالح منظومته، وهو الأمر الذي ربما أدى إلى إحجام كثيرين عن الكتابة خشية الاتهامات المعتادة بالعمالة والهيمنة والخيانة ... إلخ.

وهنا لا بد من توضيح موقفي بشكل شفاف، فأنا رجل فكر ولست رجل سياسة بالمعنى الحركي، ولم يسبق لي زيارة إسرائيل أو أي من هيئاتها التمثيلية بمصر ولا خارج مصر، لكن الفكر إذا لم ينفصل عن السياسة فإن ما أزعمه هو الحديث في نظرية المعرفة للرؤية السياسية، وليس العلم السياسي الناشط. وموقفي المعلن هو ضد احتلال أي أرض بالقوة، ناهيك عن استعمارها إحلاليًّا بإحلال بشر فيها محل بشر، وأن المقاومة بكل الألوان الممكنة هي المشروع الأول لأصحاب الأرض المحتلة. أما مشروع الحرب النظامية بين الدول العربية وإسرائيل فهو الخبل بعينه، بعد أن أوصلنا سادتنا العناتر إلى مستوًى لا يمكن فيه الحديث عن حرب، ناهيك عن حاجة بلادنا إلى السلام من أجل بناء المجتمع

المدني الذي نحلم به، وبعدها يكون لكل مقام مقال. وما قيل بشأن علاقات مركز ابن خلدون بإسرائيل اختلط فيه التهويل بحملة التجريس العلني، مما يجعل اتخاذ أي موقف بشأنه بهذا الصدد، بغير حقائق ثبوتية، لونًا من الشطط غير المحمود. أما إذا كانت لسعد لقاءات مع شخصيات إسرائيلية من دعاة السلام، من باب دفع الموقف الإسرائيلي إلى بعض التنازلات، في ضوء خواء الوفاض العربي، ولتحصيل الممكن من خلال تفعيل النشاط السلامي في مجتمع الديمقراطية الإسرائيلية المتاحة، فأعتقد أنه أمر لا يمكن لوم سعد عليه.

(١) عجالة نظرية تمهيدية

اللامعلومة والسلطة القامعة

المعلومة/المعرفة هي تلك التي يمكن مناقشتها والجدل معها للتحقق من صدقها، وردها بمعلومة أحدث أو أدق أو أصدق، والصدق هنا إما بقياسها على قوانين العقل دون البدء من مسلمات مطلقة خارج الواقع، أو بمدى مطابقتها للواقع التجريبي وإمكانات تفعيلها فيه، وإلى أي حد هي نافعة وتحقق مصالح، أو بمدى ضررها. لذلك هي قابلة دومًا للتغير والتجدد والتطور بالإضافة والتحديث، فهي تراكمية متصلة، لا مطلقة مفارقة منقطعة، تصلح دومًا للانتفاع بها بغض النظر عن عنصرٍ أو طائفةٍ أو وطنٍ منتجِها أو مستهلِكها، لأنها تقدم مشروعية الاتفاق حولها بذاتها.

ولم يتم تحديد معنى المعلومة إلا مع اكتشاف المنهج العلمي في التفكير، بعد أن ظلت الإنسانية تخلط الأخيولة بالموضوعات الإيمانية، والغيب بالواقع، والمرض العضوي بالمس الشيطاني، وأضغاث الأحلام بالتمنيات والينبغيات اللامحققة. حتى إنه تم استخدام القياس الأرسطي (الاستنباطي العقلي) لضبط النتائج وفق الشروط الشكلية لهذا المنطق، لكن انطلاقًا من مقدمات باطلة تمامًا للوصول إلى نتائج أشد بطلانًا، بشروط منطقية شكلية سليمة تمامًا، استنادًا إلى مرجعية صدق الأوائل وأصولهم الثوابت. وهو ما نرى صداه في الفلسفة المسيحية ثم في نظيرتها الإسلامية، حيث جُعِلَت تلك المرجعية للمعلومة دينًا تُصدَّق أو تُكذَّب بشروطه.

وقد مرت المعلومة/المعرفة عبر مناطق زمنية تحققت بها ولها فتوح كبرى من النهضة الأوروبية إلى الثورة الصناعية إلى التكنولوجية إلى ثورة المعلومات والاتصالات إلى هندسة الجينات، متصاحبة مع منحنيات كبرى في العلوم الإنسانية وعلوم النقد التاريخي، مُفرزةً

رقيًّا إنسانيًّا ترك بصماته في معاني الحريات الليبرالية العلمانية، كالتسامح وحرية الاعتقاد والتفكير وتبادل المعلومات والمعارف، بغرض بلوغ الكرامة الإنسانية المتكاملة.

ومن ثم تميزت الرؤية الكوزمولوجية اليوم بالثقة في قدرة الإنسان على صنع مصيره الأفضل بالرقي والتقدم، مع توسيع دوره في الكون، مما حرره من الإيمان بخرافات ما قبل المنهج العلمي والعصبيات العنصرية والطائفية، التي أهدرت في خلافاتها من دماء البشرية ومن الفظاعات أكثر مما حدث في أية خلافات أخرى بما لا يقاس أو يقارن.

هذا ما حدث في دول العالم المتقدم، فماذا حدث عندنا؟

حتى اللحظة الراهنة تحرص مناهجنا على تصوير نبي الإسلام بأنه أمي لا شأن له بالمعرفة أو الثقافة قبل الوحي، كما تحرص على تأكيد أن كل معارف الدنيا قبل ذلك — فيما عدا الموضوعات الدينية التي أقرها الإسلام — كانت جاهلية، بل إنها بأديانها لم تكتمل بشريتها بالمعلومة الصادقة والمعرفة الصحيحة قبل الوحي الإسلامي، الذي جاءها بالمعلومة الصادقة صدقًا تامًّا مطلقًا، مكتملة بذاتها لا تحتمل حذفًا ولا إضافة. لذلك كانت إنسانية الإنسان ناقصة، وما استقام أمرها أو وجودها أو اجتماعها أو سياستها أو معرفتها إلا بوصول الدين القويم، وكل ما قبل ذلك مطعون في بشريته. ولأن الإسلام كانت له خصوصية ظرفية مكانية وزمانية، حيث كان يقيم لقبائل بدو الجزيرة العربية الشتات دولة مركزية متوحدة، فإن السلطة التي نشأت مع الثقافة الجديدة أصبحت شأنًا إلهيًّا وليست من شئون البشر أو اجتماعهم واقتصادهم، وهو ما عنى رد السياسة إلى الله. لذلك لا تكون المعلومة معلومة، ولا المعرفة معرفة، لأنها محصلة تفاعلات اجتماعية اقتصادية نفسية بيئية، إنما لأنها ثقافة كاملة جاهزة صادقة بالمطلق، وما عداها باطل وقبض الريح.

ورغم مرور الإمبراطورية الإسلامية بعد الفتوحات بتلاقح الثقافات في أزمنة انفتاح على معارف البلاد المفتوحة، فرضها الظرف الموضوعي حينذاك، إلا أن ذلك كان استثناء ظرفيًّا، انتهى بدول المنطقة إلى الخضوع لسلطة خليفية استمدت مشروعيتها من الرداء الديني، وواكبتها مظالم تنوء بها كتبنا التراثية والتاريخية الإسلامية. في وقت كانت فيه الدنيا قد تحركت إلى فضاء معرفي آخر، بينما انتهى أمرنا إلى تخلف كامل في الزمن المملوكي والعثماني، الذي كانت نتيجته المحتومة إعمال فلسفة القوة والضعف، باحتلال دول الغرب لبلادنا.

ومع استيلاء العسكر المحلي على مقدرات الوطن، كان الصدام مع المجتمع الغربي ومعارفه وأساليب حياته، باعتباره المستعمر، هو الأساس في التمسك بخطاب دوجمائي

كاره لكل ما هو مخالف حتى لو كان وسيلة تقدم، لذلك لم تنتج مغامراتنا الثورية تغييرًا جذريًّا في المناهج ولا في المفاهيم، وغاب النقد بالتحديد، بتأثير عسكرة المجتمع من أجل المعركة المقدسة التي سُلَّت فوق الأدمغة والألسن، التي دونها كانت الخيانة الوطنية القومية الدينية معًا بوثوقية كونية جاهزة تربط الوعي كله برؤية السلطة وحدها، عبر المتوسط الشارح المبرر الجاهز دومًا لخدمة السلطان عبر العصور … رجال الدين المحترفين. الأمر الذي منع أي تفاعل أو جدل تجابه فيه الذات وعي الآخر، بحيث كان التخلص من الوجود الأجنبي في البلاد مدخلًا إلى عبودية كاملة للماضي وطرائقه في التفكير، سواء كانت عبودية نصية، أو عبودية لأفكار هلامية عن أمة كبرى على غرار الأموية والعباسية وغيرها. وهو ما تخلفت معه بنى الأجهزة الثقافية للدولة على مستوى المفاهيم والمعارف والقيم والعادات والسلوك والذوق، هذا رغم أنه ليس هناك شيء اسمه ثقافة أصلية خصوصية؛ فأي تراث كان هو حاصل تفاعل حضارات إنسانية شتى. والخصوصية التي كنا نعنيها، وما زلنا، هي التي يشهد الواقع أنه قد امتنع معها أي تجديد أو ابتكار، وكل ما ظهر للعيان دون جهد فاحص تخلف يقاس بالقرون بيننا وبين العالم المتقدم.

والتساؤل البسيط بهذا الصدد، ما هي الخصوصية التي نعنيها مقابل التقدم؟ لا يبقى على مستوى الرؤية الواقعية الحادثة سوى التخلف، ومن هنا كان الحرص الدائب على تلويث الفكر المدني الحداثي، لا لعيب ذاتي في الفكر، لكن لأسباب؛ أولها أنها منتج الغرب المكروه البغيض، ولأنها لا تتفق وثوابت الأمة وخطوطها الحمراء، بغض النظر عن النتائج التي أفرزتها هذه الأفكار من تقدم عظيم أينما تم العمل بها، ثم لأنها تحمل مع التقدم فيروسات الانحلال الخلقي، رغم أن الأخلاق مسألة معيارية ومجموعة قيم متغيرة دومًا بتغير البنى التحتية. أما السبب غير المعلن والأساسي فهو تناقض تلك الأفكار مع مشاريع السلطة وتكوينها في بلادنا، التي هي في نهاية الأمر شكل حديث المظهر لذات السلطة الخليفية الممتدة في تاريخنا التليد.

ومع المزيد من اتساع الهوة بيننا وبين العالم المتقدم، لم يكن بيدنا سوى نظرية المؤامرة نبرر بها أحوالنا، تلك التي بدأت مبكرًا منذ اختراع شخصية اليهودي اللئيم المقتدر عبد الله بن سبأ، الذي تمكن بدهائه من جعل صحابة رسول الله يقتلون بعضهم بعضًا، إلى يومنا هذا الذي نتحدث فيه عن المؤامرة الاستشراقية الصليبية اليهودية العلمانية الإمبريالية، كلها معًا. مع إشاعة الوهم وتكراره حتى تصديقه أن العالم يبيت ساهرًا يدبر لنا نحن بالذات المؤامرات، في تصوير مهين يجعلنا على الدوام مفعولًا بنا قابلين طوال الوقت لتنفيذ مؤامرات الأعادي دون أن نستفيد مرة من المؤامرة السابقة ودروسها، إن

كانت هناك مؤامرات. ومن جانب آخر فهو تصوير يضخم الذات المُهانة ويصيبها بمرض النرجسية، فيتضخم شأنها ولكن في الوهم المرضي الذي انتشر بشكل وبائي خطير، حتى بات يقينًا لدينا أن العالم لا يشغله غيرنا. [1]

وحتى لو لم يوجد عداء حقيقي فإنها تخترعه اختراعًا وتفتعله افتعالًا حسب الظروف والطوارئ الممكن استثمارها لترضي الغرائز المبثوثة بين الناس. ثم تتصدى للأعداء بالزئير، الزئير فقط، بالكلام والشعارات، لتبرز لمواطنيها دورها التاريخي في حماية الهوية والانتماء والتراث والأخلاق والدين. وبسبيل ذلك تستخدم الثقافة المحنطة وكل ما في جعبتها من تثوير الغرائز الطائفية والعنصرية والنفخ فيها باستمرار ليتوحد الجميع في ذاتها، مما انتهى، خاصة منذ ١٩٥٢م، إلى إزالة الطبقة الرقيقة للمفاهيم الليبرالية التي كانت قد نمت فوق طبقات الماضي وهو ما أدى إلى تشويهٍ كامل لوعي المواطن باستخدام أحدث تقنيات الغرب المكروه، حتى أصبحت لغة الحرية هي اللغة الفاسدة الخائنة التي تتم محاكمتها وتشويهها في تناغم سيمفوني بين الشارع والمايسترو الحكومي.

وبسبيل ذلك استخدمت السلطات لغة واحدة يغيب عنها التنوع مكررة منمطة، ذات إيقاعات محدودة ومحددة، تستعيد من التراث أسوأ ما فيه وتخفي إمكانات الفعل الحر بداخله، لا تحتمل أي تناقض ولا تقبل بأي تحليل عقلاني يتخطى السائد الثابت، فتكافئ الصبية من حفظة القرآن وتحتفي بدعاتها المحترفين في كرنفالات موسمية، تمنح فيها العطايا والهبات أكثر مما تخصص لدعم البحث العلمي بما لا يقارن بالمرة.

وهكذا ... كلما انحط المنهج تزايد قمع التفكير والاختلاف، لذلك لم تسع السلطات في بلادنا قط لتنمية المعرفة، نظرية أو علمية أو تقنية، إلا بما يدعم وجودها، عن طريق تحويل المثقفين، الملتحقين بها لضرورة لقمة العيش، إلى موظفين بيروقراطيين، مع إهدار وتهميش وحصار وتشويه سمعة أي مثقف يرفض القيام بهذا الدور، أو حتى يصر على استقلاليته، بل يصل الأمر — حسب تجرِبة شخصية وتجارِب مشاهَدةٍ تعلمونها — إلى تحريف نصوص هؤلاء وتزويرها لاغتيالهم جماهيريًّا بأساليب رخيصة وأسلحة فاسدة رديئة، لإحداث القطيعة بينهم وبين الجماهير التي يكتبون من أجلها، وإلغاء دور العقل الواعي في إصدار الأحكام الصادقة، لأن لديها كل الإجابات الجاهزة التي لا تحتمل أي

[1] كُتِبَ هذا الموضوع قبل الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، لكن بعده من الطبيعي أن نكون مركز اهتمام العالم (؟!)

احتمالات، مع خطاب طائفي عنصري عصبي قبلي عشائري فاشي، لإغلاق أي منافذ على الخطاب المغاير.

ويقول لنا علماء الأنثروبولوجيا حول جذور التشكيل القبلي: إن الشكل القبلي أفقر التشكيلات الاجتماعية وأكثرها تخلفًا، فالقبيلة فقيرة في قدرتها على إنتاج ما تحتاجه، وتعتمد على الخطف والسطو والنهب كلما أمكن، فقيرة في قدرة المرور عبر الزمن، فهي تحتاج دومًا إلى تلاحم أفرادها. لذلك يتم إمساكها من فوقُ بقيادةٍ قدسية قامعة صارمة تجعل الأفراد التحتيين بلا فِكاك، مع إشاعة مساواة بدائية في عالم الفكرة وليس في الواقع، بذوبان كل الأفراد في الكلية القبلية (الأمة المعنوية) ومن أجلها، فيكون الفرد من أجل الكل وليس العكس. ومن هنا لا تحتمل هذه التركيبة أي اختلاف أو تمايز أو تعدد في الآراء، حيث الكل في واحد.

المقصد من ذلك هو إيضاح أن المشكلة معقدة ومركبة، فلم تعد الأنظمة فقط هي ما لا تقبل المخالفة أو التغيير، بل الناس الذين فقدوا وعيهم، ومعه حريتهم، بعد أن تمكنت مؤسسات الحكم من الأرواح والعقول بآلة الإعلام الجَهنمية التي اخترعها أصحابها لغرض آخر، هو مزيد من العلم والحرية، أما هنا فقد تم استخدامها لتنميط وتأطير العقل حتى أصبحت النفس عبدة، ورأينا المرأة المثقفة ترد علينا بالتكفير لأننا أخطأنا الصواب وطالبنا لها بحقوق مماثلة لحقوق الذكور، مما يفصح عن استشراء الوباء تحت قشرة حداثة ظاهرية لم تمس الجوهر.

وإذا كان المفترض أن الدولة مؤسسة سياسية تعبر عن علاقات الإنتاج السائدة في المجتمع، وأنها التعبير الرسمي عن المجتمع كله، فإن الدولة في بلادنا لا تخضع لهذا التعريف ولا تعترف به، وتعلم أنها لا تعبر عن مجتمعها؛ لذلك تمارس وجودها الفوقي واستمرارها بغسل العقول ونشر أيديولوجيا القبلية الطائفية العنصرية، مع القمع بالطبع. المأساة أن تلك ليست مجرد أدوات في يد الدولة، بل تحولت إلى خلايا تكوينية عضوية في بنيتها، تتخلل كل مجالات التخطيط والعمل والإدارة والتوجيه والإعداد والتنفيذ. حتى مثقفوها، ومعهم مثقفو الأحزاب، يختزنون بدورهم أوبئة الكذب، ويتنفسون في هواء راكد قديم ضمن النسق المحدد الذي أجمع عليه الجميع في تعريفه البسيط، والبديل يصبح هو الكفر الديني والوطني عند اصطدامه الحاد بخطوط الأمة الحمراء وثوابتها الواحدة المصمتة.

ورغم الوضوح الجهير للمساحة الهائلة التي تفصلنا عن العالم المتقدم، وأن الأنظمة العربية عاجزة بين الأمم لكنها قوية القمع والتنكيل مع مواطنيها، فإنها قط لم تلجأ

للأدوات التي أثبتت نجاحها عالميًّا لتجاوز هذه المساحة، لأنها لا تعترف بشيء اسمه البحث العلمي، وتحتسب القضايا الاجتماعية أمورًا بسيطة من التوافه الهينات التي لا تحتاج كثيرًا من العبقرية أو عناء البحث أو تصنيف المشاكل وتبويب الحلول ورسم الخرائط الاجتماعية؛ لأن إعلامنا يؤكد دومًا أن كل سلطة عربية هي سلطة ملهمة ليست بحاجة لباحثين، وعلى هذا الأساس تصدر قراراتها. مما يكشف أن المشروع الأوحد لهذه الأنظمة هو البقاء والاستمرار مع إيهام الناس بوجودهم في سياستها وأنهم الأهم في مشاريعها وأنهم شركاء معها، خاصة أنها المحافظ على ثوابتهم العزيزة. وهكذا لا يفرز المجتمع، بل لا يملك قدرة فرز أي جديد من أصولي قديم متفق عليه بين الرعية والحاكمين، ويستمر المواطن خاضعًا لاستمرارها كسلطة، وهو وضع لا شرعي بذات القياس الأصولي؛ لأنه إذا كانت السلطة، حسب هذا الفهم، موجودة بشرعة طاعة الله والرسول وأولي الأمر، فإن هذه الثوابت تم ترتيبها بحيث تأخذ صفاتها من بعضها وتتبادلها، إضافة إلى تزوير عملية التبادل؛ فتصبح شخوص الآن هي شخوص الزمان المقدس السالف، برؤية متجمدة عند لحظة الطاعة التاريخية الأولى، وتظل مشاركة المواطن طاعة لأمرٍ مقدس تم تزويره، يتصور أنه مشاركٌ بوعي، رغم أن الوعي الحقيقي ليس مجرد عملية إجرائية، فبإمكان أي إنسان أن يظن نفسه العريف الفهيم، فما بالك لو قيل له ذلك من سادته، ليقدم كل فروض الطاعة مقابل القرب من مناطق السلطان، من أجل الحصول على منجزات ومكاسب رخيصة، وبأساليب عطاء السيد للمولى بحل بعض المشاكل والمعاملات لنفسه أو لمن حوله لإثبات أنه شريك سلطة، وهي المشاكل الناشئة عن تكوين النظام برمته، والتي استفحلت واستشرت في كل مناحي حياتنا بفوضى شاملة. هذا عن المواطن البسيط، أما المواطن الشريك الحقيقي، فهو عضو في جهاز السلطة بالطبع.

وإعمالًا لكل هذا فإن النتيجة ستكون ترديد ومضغ اللامعرفة مع انعدام وجود أي آليات لإنتاج المعلومة/المعرفة، ومن ثم فقر معرفي وثقافي مدقع بالضرورة. لذلك أصبحت المعلومة بمعناها العلمي والمعرفي غريبة، ولكثرة ما استهلكنا من منجزات الآخر المعرفية، أصبحت المعلومة/المعرفة هي ما ينتجه الغير المكروه، الذي نسطو عليه لاستخدامه في غير أغراضه التي أُنتج من أجلها، ثم نسطو عليه فكريًّا بالعادة القبلية لنؤكد أننا من أنتج هذه المعرفة؛ لتحليلها شرعيًّا كي يمكن استخدام منتَجها بنسبتها إلى ربنا الذي عرَّفها مسبقًا في المقدس. أما أن نعرف أو ننتج معرفة فليس هنا أي مشكلة، فما دام الآخر يفكر وينتج ونحن نستهلك على الجاهز فلماذا وجع الدماغ؟

ومع هذا الفقر المعرفي كان لا بد أن تمارس السلطة شحًّا شديدًا في دعم أي بحث علمي أو معرفة، مما انتهى بمثقفيها الذين تختارهم لأداء هذا الدور الوظيفي إلى خطابٍ اتهاميٍّ إزاء أي جديد مخالف، ونصحيٍّ إرشاديٍّ دومًا. وعندما يظهر مثقف يقدم معرفة جديدة، بمعناها العلمي، فإنه على الفور يصبح آخرَ عميلًا معاديًا كافرًا، وطنيًّا ودينيًّا. ومجرد ظهوره يستحث آليات الخوف ودفع الخطر لأنه نافذة يتسرب منها الأعداء لشق الصف الوطني أو إهانة المقدسات. لذلك يتم تجريم أي جديد، ويصبح كل إبداع بدعة تستدعي المحاكمة السريعة وإصدارَ الحكم، حتى قبل أن تتم محاكمته قضائيًّا، في عملية إطلاق صَفارات إنذار مسبقة، ودمغَه بعلامات واضحة منعًا لأي تواصلٍ بينه وبين مجتمعه، كالصليبي القديم الذي كان يسم القبطي بالعظمة الزرقاء تمييزًا له وتحقيرًا. وهكذا تكون مؤسسات السلطة شديدة الاطمئنان رغم شدة ضعفها وهوانها بين الأمم، عملًا بالشطر الشعري العربي «أسد عليَّ وفي الحروب نعامة»، باستنادها إلى قناعات رجل الشارع الذي أصبح متوجسًا من أي مخالفٍ مبتدعٍ إعمالًا لخطه النظري وسوره المانع، فيمد السلطة دومًا بالاطمئنان لأنها تعلم أنه غير قادر على تخطي أسوار ألكتراز، غير قادر على نقد خطابه النظري أو حتى محاورته أو تحديث الممكن فيه. لذلك تشجع الدولة هذا الخط النظري عبر وسائل إعلامها وتعليمها، وتدعمه بدأب، رغم أن الإيمان مسألة قلبية، وأنها بهذا المسلك تسيء لنفسها دوليًّا بدعمها دينًا على دين بين مواطنيها، ولا تترك لكل دين فرصة ظهوره وبروزه بقدرته الذاتية، وتفسد المساواة بين رعيتها، وتخلق كثيرًا من الحساسيات والإشكاليات المزمنة، ثم تنوح بعد كل هذا على عدم وفاء أقباط المهجر، وما يزعمون على الإنتاج المتردي لتهاون المواطن في الإنتاج، وتصعِّر خدها مقابل استجداء ملياري دولار أمريكي سنويًّا معونات لها شروطها، ثم تترك المؤمنين يحملون مثليها سنويًّا إلى بنوك السعودية المباركة كل عام.

(٢) الخطاب الاتهامي في قضية ابن خلدون نموذجًا تطبيقيًّا

لنقرأ معًا نماذج عشوائية مما نشرته الصحف المصرية بشأن مركز ابن خلدون ومشاريعه، وبشأن اعتقال سعد الدين إبراهيم، للمطابقة بين ما سلف إيراده وبين تلك النماذج.

في ٧ / ٥ / ١٩٩٩م نشرت صحيفة «الشعب» الخبر التالي: «أحال فضيلة الإمام الأكبر محمد سيد طنطاوي، المقترح المشبوه للتربية الدينية الذي وضعه مركز ابن خلدون إلى د. محمد رجب البيومي عضو مجمع البحوث الإسلامية ليبدي رأيه الشرعي في مدى صلاحيته

للتدريس في دولة دينها الرسمي هو الإسلام. وقد أكد التقرير أن المشروع يثير الفتنة الطائفية ...» وأضاف واضع التقرير د. البيومي: «إني أكاد أحس برائحة خبيثة يبعثها مركز ابن خلدون، يبث الوقيعة بين عنصري الأمة لتشفي صدور قوم آخرين.» وبغض النظر عن الموقف العلمي السليم والنقدي الصحيح لمشروع التعليم والتسامح الخلدوني الذي يطيب لنا مناقشته ويحتاج إلى قولٍ آخر، لكن في مقامٍ آخر غير مقامنا المحدد هنا، نقف مع ما قالته «الشعب» غير دهِشين لمدى مطابقته النموذجية لما أوردناه في العجالة النظرية.

الملاحظة الأولى: عدم مراعاة الصحيفة للحياد المفترض في عرض الخبر الصحفي، بنعتها للمشروع بدءًا بالمشبوه. إنها الدمغة للتمييز والتحذير وإطلاق صَفارات الإنذار.

أما الثانية: فهي أن «الشعب» صحيفة معارضة للحكومة ومناهجها التعليمية، وطالما تحدثت كثيرًا بهذا الشأن، وهي صحيفة لحزب معارض هو العمل، استولى عليه الإخوان المسلمون بنخره وتسويسه من الداخل، وهو المؤسَّس على مبادئ يسارية عُمَّالية تحت سمع وبصر السلطة، ولم تتدخل مؤسسات السلطة القمعية، بل سهلت لهم الاستيلاء الكامل على الحزب.

لكن الحزب وصحيفته، وهما بسبيل منافسة السلطة على امتلاك أرواح الناس عبر الوسيلة المعتمدة تاريخيًّا في بلادنا؛ الدين، دخلت الصحيفة صراعًا علنيًّا مع مؤسسات الحكم لتثبت التزامها بصحيح الدين، واتهمتها جهارًا بالفساد، فقط لتثبت للجماهير أن حزبها هو الأحق بدور الراعي الرسمي للإسلام، ومن ثم يكون حزبها هو الأحق بأمر سياسة الرعية. لذلك دخلت في مزايدات طالت أعمدة النظام الحاكم، إلى أن غامرت بالنشاط الحركي لتثوير الشارع، بدءًا بتثوير طلبة الأزهر تحديدًا، بسبب روايةٍ لكاتب سوري (وليمة لأعشاب البحر)، الأمر الذي انتهى بصدام مع أمن النظام سالت بسببه دماء بريئة، وهنا اختتم الراعي الرسمي الأقوى المباراة بإغلاق الصحيفة. لكن الغرض لكليهما كان واحدًا، والوسائل لكليهما فاشية، تعتمد ذات الأسلحة الفاسدة بالإشاعة والتخوين المتبادل، والعقل الذي تم الصراع على امتلاكه كان على ذات الخط النظري الواحد. وهنا الغرابة أو اللاغرابة، حيث شارك بعض أساتذة الأزهر في عملية التثوير بتحريض الطلبة وتوزيع ألوف النسخ من مقال محمد عباس المطبوخ في معملٍ غرائزي، بل وشاركت الوجوه الأزهرية في مؤتمر الحزب للمبايعة على الموت. هذا علمًا أن الأزهر هو مؤسسة الدولة الرسمية منذ أقامه الاستعمار الفاطمي، ومن يومها ظل مؤسسة التبرير لكل الأنظمة على تباينات مظالمها، لأنه

المالك المحترف والمقتدر للوسائل والأدوات التي تخاطب خط الجماهير النظري، والضامن لتقاطع مطالب الأنظمة المتغيرة مع هذا الخط؛ لذلك هو المؤسسة التي تمولها الدولة ببذخٍ قَلَّ نظيرُه، وتسمح له بالتمويل اللامحدود واللامعلن من خارج البلاد، ويتم تكريم رجاله في كرنفالات فصلية، دون أن نعلم له إنتاجًا حسب المفهوم من معنى المؤسسات الإنتاجية التي تستأهل كل هذا التمويل الكريم. ومن جانبها تمكنت مؤسسات السلطة من غرس رُهاب الأزهر واليونيفورم المشيخي في نفوس الناس حتى كاد يكون معبرًا عن الإسلام أو هو الإسلام، رغم أنه لا يوجد في آية قرآنية واحدة أو حديث نبوي واحد شيء اسمه الأزهر أو رجال الأزهر!

أما صحيفة الشعب التي كانت تتطهر دومًا بإسلامها المتميز عن إسلام الدولة وأزهرها، وتقف بعنف ضد مؤسسات الدولة ودستورها، فإن ذلك لم يمنعها من الانتهازية الرخيصة في النص السابق ذكره، حيث رفعت المادة الصدر في هذا الدستور التي يتكئ عليها جميع الفاشيست عند الحاجة «دين الدولة هو الإسلام»؛ لأنه ظهر مخالف تحديثي للخط الواحد للدولة والحزب المعارض، لتتفق الصحيفة مع مؤسسة الدولة الدينية (الأزهر) وكلام البيومي، على أن ابن خلدون يوقع الفتنة بين عنصري الأمة. ورغم أن الأزهر نفسه بذاته وقوامه وعمله وأهدافه هو الطائفية العنصرية المجسدة في مواده التي تنص على عدم دخوله لغير المسلمين، رغم أن النص الدستوري المستند إليه «دين الدولة هو الإسلام» يستبعد ملايين المواطنين غير المسلمين من المواطنة بصريح العبارة ودون مواربة ولا خجل، فإن كليهما وقف على ذات الخط النظري ليعلن أن من يشق الصف الوطني ويثير الفتن ويوقع بين عنصري الأمة هو مركز ابن خلدون، وهي ذات التهمة التي سبق ووجهها الطرفان لكاتب هذه السطور في محاكمة مشهودة قبل ابن خلدون، في تزوير فاضح كامل فصيح البنود وغير محتشم اللسان ولا عَفِّه. أما الرائحة التي أحسها مركز البحوث الأزهري فيبدو أنها تنبعث من تحته؛ لأنها عبارته الدائمة في مواجهة كل من لا يبدأ من مسلَّماته المشيخية كمرجعيةٍ أولى تامة الصدق، بغض النظر عن صحيح تلك المسلَّمات في دين المسلمين، فهو يحمل اسم «مركز البحوث» ولم نعلم له بحثًا واحدًا حتى الآن من أجل قضايا المواطن أو المجتمع، فقط يستمد قوته ومشروعيته بإشاعة كذبة كبرى يدعي فيها لنفسه أن قراراته منحة سماوية ودستورية على التبادل والتساوي. بحسبانه مؤسسة من كبرى مؤسسات الدولة، وشيخه الأكبر يتم تعيينه بقرار سيادي من الدولة، ليقوم بتشغيل السماء ووحيها حسب المطلوب منهما من قِبل الدولة وحاجاتها اللامستقرة،

ليعطيها ديمومتها ومشروعيتها. أما القوم الآخرون الذين يريد مركز ابن خلدون أن يشفي صدورهم بسعيه للفتنة فَهُمْ أي آخرَ بإطلاقٍ من غير المسلمين، حزب الشيطان الذي يتربص بنا الدوائر لا يكل ولا تفتر همته، خاصة في بلاد الغرب المغتاظ لما بأيدينا من أسلحة التقدم السرية المخفية تحت العمائم صيانة لها حتى يأتي الله بأمره. إن هؤلاء الآخرين ليس لديهم مركز يعلن أنه للبحوث ويعمل فقط لمصادرة الفكر وقمع الرأي والحريات، وليس في بلادهم مركز مثله ذو سلطان مبين يستند في ظاهره إلى مرجعية دينية، وفي حقيقته هو الرأي الإنساني أو الكهنوتي المتاجر الانتهازي بالدين، وليس عنده مراكز قوًى تستمد قوتها من السماء ومن المعتقلات لتخوين مواطنيه وطنيًّا وتكفيرهم دينيًّا؛ لأنهم أنشَئوا في بلادهم مؤسسات مدنية، أو بالقول الأدق علمانية، تلك الصفة المكروهة في بلادنا لأنها تساوي بالعدل بين البشر بغض النظر عن الجنس أو الملة أو العنصر، فيجتمع في أمريكا وحدها، كمثالٍ، وافدون من كل بقاع الأرض، منهم ما يزيد على خمسة ملايين نسمة من بلاد العرب، ويشكل هؤلاء الوافدون من الدنيا مئات العقائد والعناصر، لا مرجعية لهم جميعًا سوى ذلك الوثن الأعظم الذي نكرهه بشدة: القانون المدني. ولأن الطائفية والعنصرية لا تفرز إلا فاشية دموية، فإننا سنجد بأيدينا نماذج مثالية لهذا الفرز في صحف تزعم التمايز والتغاير. نسوق منها الأمثلة التوالي:

صحيفة الأحرار مثلًا، لسان حزب معارض هادئ الطبع إزاء مؤسسات الحكم، فتحت صدرها لأزهري معلوم من أشد المعارضين صرامة وأعلاهم صوتًا، ولا مفارقة إن شاهدته وجهًا لامعًا في تلفاز الدولة، هو الشيخ يحيى إسماعيل حبلوش، الذي قال للأحرار في ١١/٦/١٩٩٦م بشأن أحد باحثي ابن خلدون دون أن يطرف له جفن: «إن آراء هذا الرجل ... تتطلب إحالة أوراقه إلى فضيلة مفتي الديار المصرية فورًا.» إنها خفة الظل السوداء القاتلة حيث يرى صاحب الفضيلة (؟!) وجوب شنق هذا الباحث لإسكات صوته، والحبلوش نفسه هو من أفتى بإهدار دم المفكر فرج فودة، هو وجماعته المعروفة بجبهة علماء الأزهر، ويطلب الآن شنق باحثٍ خلدوني بقرار مختوم بختم دار الإفتاء؛ ختم الدولة الرسمي. فهل تمت محاسبة هذا الرجل وعصابته قانونيًّا بعد أن وضعوا الرشاش بيد القاتل لذبح المفكر فودة؟ وماذا لو كان هذا الرجل في دولة تحترم القانون وتقدس الإنتاج وتجل المفكرين؟ إن بقاء هذا الرجل وعصابته في مناصبهم دون محاكمة عادلة، يتقاضى راتبه ضرائب من جيوبنا دون أن يُنتِج سوى الكراهية والإرهاب والدم، لأنصع تصديق على ما قدمنا في العجالة النظرية، مع تساؤل ساذج: إذا كان هؤلاء هم العلماء في مفاهيمنا فكيف نصنف روسو وإديسون ونيوتن ودوركايم وأينشتين؟

لنترك هذا «المكفراتي» لنذهب نطالع الشيخ الطيع اللطيف السائر دومًا في ركاب السلطان، الذي أعطاه مشروعية التسلطن زمن الاشتراكية والحرب المقدسة، ثم أعطاه إياها زمن اقتصاد السوق والسلام، وترقى في المناصب في المرتين، أزهري نموذجي يضع بصمته حسبما يشار إليه بأدب جم، لكنه هذه المرة يتفق وزميله العصبي المعترض دومًا، صورة كربونية، يسير على دربه بالنعل حذو النعل، هو الدكتور فؤاد مخيمر الذي قال **لصحيفة عقيدتي** في ١١/٧/٢٠٠٠م، وهي من الصحف القومية (الاسم الحركي للصحف الحكومية): «وقد حدد الإسلام جزاء المفسدين أمثال زبانية ابن خلدون بقوله: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ﴾». وهكذا كان الرجل واضح التحديد، فباحثو ابن خلدون زبانية، وهم بالتحديد من قصدتهم الآيات، والمطلوب تقطيع أوصالهم أحياء.

أما **صحيفة الأسبوع**، وهي من الصحف القومية ذات الخط الناصري، فقد كتبت بشأن سعد الدين إبراهيم في ٣/٧/٢٠٠٠م: «وإذا كانت الوقائع كثيرة ومتعددة فإنها تحوي حجمًا من الفضائح توجب شنق هذا الرجل في ميدان عام.» كل هذه المشانق وكل هذا الدم، والأرض المفروشة بالسعادة والحبور والسرور بالأيدي المنزوعة والأرجل المقطوعة، تم إصدارها قبل أن يتم توجيه أي اتهامات رسمية للدكتور سعد أو محاكمة قانونية، كل ما حدث أن الدولة مارست فاشيتها باعتقاله وفق قانون الطوارئ، ودون إصدار لائحة اتهام، وأعطت الضوء الأخضر لمختلف الفاشيات لتحاكم وتشوه وتذبح قبل المحاكمة الرسمية وقبل صدور حكم القضاء بالإدانة أو البراءة. وفي هذا المناخ لا يأخذنا العجب أبدًا عندما نجد عضو حزب الحكومة وعضو المجلس التشريعي الموقر محمود الفران، المفترض أنه ممن يصادقون على القوانين، ويعلمون أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته، حين يعلن **لصحيفة عقيدتي** ١١/٧/٢٠٠٠م عن سعادته الغامرة بالقبض على سعد الدين، تلك السعادة التي بناها على حكمه الخاص بعد حملة التشويه بإدانة سعد بالخيانة العظمى، حيث قال دون تردد أو تروٍّ: «**أنا كنت شخصيًّا سعيدًا جدًّا عندما علمت بخبر القبض على صاحب هذا الوكر المشبوه الذي حاول بيع وطنه للأعداء.**»

ومن الأحزاب اللطيفة المستأنسة إلى الأحزاب الزاعقة الفلوت نقلب صفحات **العربي الناصري** نستمع إلى تحليل رجل قانون وذي دراية هو اللواء صلاح سليم حيث يشرح لنا في عدد ٩/٧/٢٠٠٠م معنى المعلومة ومعنى حرية تداول المعلومة في أزمة ابن خلدون بقوله السديد: «إن المجتمع المصري معرض للخطر اقتصاديًّا ومخترق إعلاميًّا، ولا بد أن

يباشر الأمن القومي نشاطه الذي نص عليه القانون، وأن تنتظم اجتماعاته كي يسيطر على عملية جمع المعلومات التي تقوم بها جهات أجنبية لا تحترم إلا مصالحها.» ثم تنبه الصحيفة إلى «الدور المشبوه الذي لعبه سعد الدين إبراهيم في إذكاء نار الفتنة الطائفية. وفي تقديري أن ما حدث قد أنهى الرجل، ليس بتوجيه التهم وتقديمه إلى المحاكمة، لأنه في تقديري أن أي محامٍ من المرصوصين على كراسي المقاهي يستطيع أن يسقط التهم الساذجة الموجهة إليه.»

هكذا كل شيء واضح أو بالأحرى فاضح، وأنهم جميعًا في سلة واحدة على خط نظري واحد في قبيلة واحدة، فالصحيفة تعلم أن كل التهم الموجهة إلى الدكتور سعد وابن خلدون عند اعتقاله ساقطة سلفًا لشدة سذاجتها، لكنها قط لم تتطرق لحماة أمن الوطن الذين يسكنون الفيللات، ويقضون الصيف في الشاليهات والمارينات (جمع مارينا دام عزكم)، ويمارسون القمع حسب النزوات، كلها بضرائب من جيوبنا ومرتبات من عرقنا. لم يتطرق إلى مناهج تفكيرهم وهم من قام بإعداد الاتهامات التي وصفتها بالسذاجة. السافر في الأمر هنا أن السيد اللواء يزكي هذه الاتهامات الساذجة ويصدر الحكم على المتهم قبل المحاكمة، لأن الأهم ليس تأكيد التهم وإدانته قضائيًّا، الأهم أن عملية الاغتيال الجماهيري قد تمت. ألا ترون الصحيفة تقول: «إن ما حدث قد أنهى الرجل» وهو غاية المراد من رب العباد. لقد تمت عملية التشويه والتلويث التي لا بد أن تلحق الأفكار التي نادى بها سعد الدين ورددها، من أجل استتباب الأمن في مجتمع الأمان.

لكن ماذا عن أمن وطننا القومي العزيز الذي يتعرض للخطر في إعلان اللواء الفهيم العريف؟ هنا تكشف **مجلة المصور الحكومية** بدورها في ٢٨ / ٧ / ٢٠٠٠م في مانشيت كبير ما صرح به مصدر أمني رفيع: «١٥ مليون دولار لاختراق الأمن القومي»، في إيعاز مبطن أن هذا المبلغ دخل جيب سعد الدين ليخترق به أمننا القومي، وهو الجانب المتروك للمحكمة للفصل فيه، لكن ما يشغلنا هو مأساة العقلية الأمنية التي صرحت بالخبر المهول، وفيه هذا الأمر المرعب، والتي كشفت كم هو هزيل أمن هذا الوطن وكم هو ضعيف حتى يمكن لـ ١٥ مليون دولار أن تخترقه وتنال منه ... يا بلاش يا وطن!

يبقى حزب الوفد المفترض، حسب إعلانه، أنه امتداد الزمن الليبرالي قبل يوليو ١٩٥٢م، لذلك لا تُفوِّت صحيفته الفرصة لتثبت أنها على ذات الخط السائد، وأنها مع العربي الناصري والشعب الإسلامي والمصور الحكومي في قفة واحدة، فتقول في ٨ / ٧ / ٢٠٠٠م موضحة إمكاناتها المعرفية في عصر المعلومات: «ورغم عنف الحملة التي

شنتها الصحافة المصرية مبكرًا على الأبحاث الأجنبية منذ عام ١٩٨٣م إلا أن كتائب البحث العلمي لم تتوقف عن النهب المعلوماتي.» بالله عليكم ماذا تعني بالنهب المعلوماتي؟ وهل المعلومة الموجودة بالضرورة تُنهَب أم أنها مرة أخرى عقلية القبيلة النهابة؟

هكذا تصبح حركة المعلومة وحرية البحث العلمي في عصر ثورة الاتصالات جريمة، بينما ثورة المعلومات التي أدت إلى سيولة وحرية انتقالها وعدم احتكارها كانت هي الناتج الضروري لتطور مجتمع الحريات الأرقى الذي لم يعد يسمح بإخفاء الأسرار والتحفظ عليها إلا في حدود شديدة الضيق، وهي الحدود التي تذوب وفي طريقها إلى زوال كما في مسألة الجينوم البشري مثلًا. وهذا النادر جدًّا يعرفون في بلادهم كيف يحافظون عليه، ولا يخشون عليه ولا على أمنهم القومي من مراكز بحثية صغيرة، بل إن المؤسسات والشركات والدولة في بلد كأمريكا مثلًا تقوم بتمويل مؤسسات البحث العلمي الأهلي في بلادها بمبلغ ١٣٥ مليار دولار سنويًّا (انظر رضا هلال الأهرام ١٧/٧/٢٠٠٠م) ولا يخشون تلك المراكز على أمنهم القومي، حتى إن لديهم برامج سياحية تثقيفية Tours لزيارة البنتاجون وناسا والمكتب البيضاوي بالبيت الأبيض. ففي المجتمعات الحرة مسموح لأي مواطن بالحركة الواسعة، وتكون إمكانات الضرر المحتملة عالية، ومع ذلك لا يقع الضرر لأن «السيستم» الحضاري والقانوني يضبط كل الأنغام المتحررة المتمايزة فلا تحدث أضرار تقاس بما نتوقعه من تخريب لأمننا القومي مقابل ١٥ مليون دولار! بينما لو حاولنا هذا التحرك داخل هامشنا الضيق فإن ذلك يضايق الخطوط الحمراء لا المحبوسين داخلها، ومن ثم يهدد الأمن القومي. النتيجة أن المعلومة بيد الأمم سبيل وعي وتقدم، بينما هي في بلادنا ما زالت أمرًا يخص الأمن، ولا بد أن نأخذ به تصريحًا، ويمتنع هذا التصريح دون إبداء أسباب. وهو ما حدث مع شخصي الضعيف عندما قررت أن أطبع كتبي بنفسي بعيدًا عن الناشرين الذين يُخلِصون لمنطق القبيلة بالخطف والسلب، ورفض الأمن منحي هذا الترخيص، ولكن بعد موافقة السجل المدني المبدئية وكذلك الغرفة التجارية، الأمر الذي شجعني على بيع ما أملك لإنشاء داري الصغيرة، وبعدما تأكدوا أني لم أعد أملك سوى غرفتين للنشر منعوني التصريح من باب خراب البيوت وقطع الأرزاق والحصار والتركيع.

المعلومة بيد الأمم معرفة ووعي وتقدم، وفي بلادنا ما زالت أمنية يتم بسببها الحصار والقمع والاعتقال والتجريس والسجن، كما حدث مع سعد الدين؛ لأنها تتسرب مع بحوثه إلى الخارج، رغم أن هذا الخارج يعلم بموافقة الدولة كل شيء عنا، لأنها تفتح كل أبوابها وملفاتها لتقديم القروض والمعونات وفق خرائط وجداول اجتماعية واقتصادية، ودراسات لكل كبيرة وصغيرة من شئوننا، ووفق حاجات لنا تم درسها عندهم قبل عندنا، حتى

جيشنا وتسليحه وتدريبه وكل ما يتعلق به معلوم لديهم في مشاركات ميدانية مدروسة بالتمام والكمال.

إن المعلومة المقصودة إذن بالخطورة على الأمن القومي تلك التي إذا تسربت إلى الخارج أساءت إلى النظام الذي يتجمل أمام العالم بتوقيعه مواثيق دولية لا يُنفَّذ منها في الداخل شيء. أما في الداخل فلا معلومة ولا معرفة ... إذن فالأمن مستتب. تلك الفلسفة التي اعتنقناها منذ الزمن الخليفي وحرمنا الناس المعرفة، حتى المعرفة بالأعداء. ووصل الأمر بأهل الحكم أنهم حرَّموها على أنفسهم إمعانًا في الإخلاص للمبدأ، فجهلوا كل أمر عن العدو حتى جاءهم على حدود الدلتا الشرقية ١٩٦٧م، ودمروا بنية الوطن التحتية، وأزهقوا أرواح مئات الألوف من أبناء الوطن الأبرياء في صراع كبارهم الأماثل على السلطة فيما صرح به أكثر من مصدر من بينهم، كان أوضحها حديث حسين الشافعي إلى قناة الجزيرة في شهادته الفضيحة على العصر، وجلبوا العار لتاريخهم وفلسفتهم. ورغم كل هذه النتائج المخجلة ما زلنا عند المبدأ نرفع أعلامه ونحرسه بسيوف الأمن منعًا لأي معلومة أو أي معرفة، لأي وعي، حتى يستتب الأمن. هذا رغم أن المعلومة موجودة بالضرورة، خاصة في هذا الزمن، والوعي بها حادث حادث، ووضعها في إطار معرفي يعيها سيكون سيكون.

(٣) ألغام الفتنة

ما دمنا في مقام مناقشة طروحات الخطاب الاتهامي والتعرف على منطقه، نقف مع مؤرخ مصري مسيحي مستنير، هو أحد أعلام الفكر المحترم في مصر الدكتور يونان لبيب رزق، لكن انظره معي وهو يدفع الجزية حين يقول للعربي بتاريخ ١ / ٧ / ٢٠٠٠م: «لكن إذا كانت هناك مشاكل، فذلك لا يعني أن تكون الحلول واردة من الخارج.» إنها عبارة لا تصدر عن مثله إلا لدرء الأذى ودفع الجزية بالوقوف تحت الراية الرسمية منافحًا. لأنه لا شك وهو أستاذ تاريخ حديث متمرس، يعلم جيدًا أننا لم نملك بأيدينا أية حلول من الداخل بسبب مناهجنا التليدة. فحركة النهضة التي بدأها محمد علي تمت باستقدامه خبراء أجانب وإرسال الوفود لطلب العلم والمعرفة في بلاد الغرب، ولم ينزعج أهل الغرب لذلك ولم يحتسبوه نهبًا معلوماتيًّا. ومفكرو عصر النهضة العرب أنتجوا معارفهم بالتماسِّ مع المعارف في الغرب المتقدم والتفاعل معها. وخرج الإنجليز من مصر برعاية أمريكية، حيث تم توقيع اتفاقية الجلاء في بيت السفير الأمريكي «كافري» بالقاهرة عام ١٩٥٤م. وعندما كان عبد الناصر يعلن في الأزهر أنه قد كتب علينا القتال ولم يكتب علينا الانهزام

كانت الهزيمة قد وقعت بالفعل قبل هذا الإعلان، وكانت إسرائيل قد احتلت كل شبر في سيناء، ولم تنته معركة ١٩٥٦م بسبب القتال الذي كتب علينا (رغم البطولات العظيمة لشعبنا المصري آنذاك)، بل بتدخل روسي أمريكي. وكان تسليحنا أجنبيًّا، وبناء السد العالي بتمويل وخبرة علمية أجنبية، وكانت مبادرة روجرز أجنبية. ومن ١٩٧٣م حتى الآن وكل الحلول المتعلقة بأمننا القومي تأتي من الولايات المتحدة الأمريكية ... إنه الفرق بين المعرفة واللامعرفة، بين القوة والضعف.

ولا شك أن الدكتور يونان، بما له من خزائن معلوماتية، يعلم أن المعلومة ليس لها داخل ولا خارج، ولا وطن لها، وأننا أصبحنا اليوم نحصل على ما نريد من معلومات ونحن جلوس في بيوتنا، وأن مجتمع الشفافية في بلاد الحريات هو ما جعلنا في بلادنا نعلم ما يحدث لرئيس أكبر دولة في العالم علنًا (محاكمة كلينتون، وقبلها ووترجيت، وغيرهما كثير). أما إذا كانت معلوماتنا بهذه الخطورة العالمية التي نحتاج إلى حفظها وإخفائها في لفائف محنطة، فهو الأمر الذي يفسر ما آلت إليه أحوالنا بين الأمم.

وفي سياق الخطاب الاتهامي، يطل علينا رجل آخر هو من المستنيرين والمتفتحين وذوي الرصيد العلمي، لكن ليهاجم مركز ابن خلدون وباحثيه، ويقف إلى جانب جوقة التكفير الوطني، بعبارة تشككنا في مساحة صدق مفكرينا المستنيرين، مع كل احترامنا له هو الدكتور نور فرحات، إذ يقول: «إن تبني بعض المثقفين للخطاب الأجنبي يمكن أن يؤدي إلى إشعال الفتنة الطائفية في مصر» (انظر الأهرام العربي بتاريخ ٨ / ٧ / ٢٠٠٠م). أو هذا ما نسبته إليه الصحيفة. ومسألة الفتنة الطائفية تلك، ستأتي في موقعها من هذه الدراسة، لكن ما يحير الفهم هو هلَّا يعلم سيادة الدكتور أن الخطاب الأجنبي المكروه من العامة، هو الذي يفهم منه الخاصة من أمثال سيادته أنه خطاب ديكارت ونيوتن وكانط وفرويد وهيجل وفيبر وماركس ... إلخ؟!

على ذات الخط يصب الدكتور حمدي عبد العظيم مدير مركز البحوث بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية جامَّ غضبه على المؤسسات الأجنبية الداعمة للمراكز البحثية في دول العالم الثالث بقوله: «تحاول هذه المؤسسات إشراك الشركات المصرية في برامجها التدريبية والبحثية بمقابل مالي ضخم، وذلك لتسهيل الحصول على المعلومات التي لو أرادها أحد الباحثين أو الصحفيين المصريين ما استطاع إليها سبيلًا» (انظر العربي في ١ / ٧ / ٢٠٠٠م).

الرجل المؤسسي الكبير في واحدة من مؤسسات الدولة الأكاديمية البحثية يعترف — من حيث أراد أن يدين — أن دولته تحجب عنه المعلومات بعد أن عينته لهذا العمل مديرًا

لمركز معلوماتي كبير، وبصرف النظر عما يعانيه أمثالنا من الباحثين المستقلين الغلابة للحصول على المعلومة، فإن هذا الكبير تكمن معاناته في وضعه الوظيفي وحلمه البحثي، ويعترف بتقاعسه عن العمل والإنتاج في مؤسسة تصبح بلا معنًى وهدرًا لمال الوطن في اللاشيء، لأنه إما أن يحتفظ بمركزه المرموق، وإما أن يجازف بطلب المعلومة. ولم يسأل الرجل نفسه: إذا كانت هناك معوقات تضعها الدولة أمام الباحث المصري للحصول على المعلومة، فهل يكون ذلك ذنب المؤسسات الأجنبية التي تحصل عليها من مؤسساتنا دونه؟ وهل هي من يستحق غضبه؟ ولا بد هنا أن يبرز السؤال: لماذا الحرص على إخفاء ما يخصنا من معلومات عن الغير؟ وكيف تتم لعبة الإخفاء؟

هنا نستأنس بأكثر من مرشد لنعرف السر العظيم الذي نحرص على إخفائه عن العالم وعن باحثينا، لنسمع الأستاذ إبراهيم نافع رئيس تحرير «الأهرام» يردد: «إن حرية توفير المعلومة الدقيقة وحرية تداولها، لا ينبغي أن تمس الأمن الداخلي لأي دولة تحت أي مبرر.» و«إن حرية البحث العلمي مكفولة شرط ألا يمس ذلك الأمن القومي المصري.»

لا بأس من التكرار حتى نتأكد من حكمة الإخفاء وخطورة المعلومات التي لو فشت أضرت بأمننا القومي، فتتفق صحف المعارضة مع صحف الحكومة لتسمي العربي الناصري في ٩/٧/٢٠٠٠م تلك المعلومات بالألغام في مانشيت «ألغام البحث العلمي في مصر»، وهو ما كررته المجلة القومية روز اليوسف في ١٣/٣/١٩٩٩م تحت مانشيت «الألغام المؤجلة»!

الأمر هنا يصيب الفهم بحيرة شديدة، فهل ما نخفيه من معلومات في شكل ألغام هو أسرار كشوف عسكرية غير مسبوقة سنستخدمها في المكان المناسب والوقت الذي نحدده ضد من يعادينا، أم أنها معلومات أجنبية تم دفنها في بلادنا في غفلة منا لتفجيرها في وجوهنا وقت اللزوم؟ وإذا كانت ضدنا ونعرف أمرها فلماذا نخفيها بدلًا من تعريتها ونزع فتيلها؟ الأمر هنا في غاية الالتباس والاضطراب والاستعصاء على الفهم.

انظر معي ذات التعبير المرتعب في تعليق كاتب من لون آخر هو الكاتب الإسلامي الأستاذ فهمي هويدي على مؤتمر الأقليات الذي عقده ابن خلدون، وذلك في ٦ مايو ١٩٩٤م، حيث قال بصحيفة الوطن العربي: «لست مطمئنًّا لأهداف هذا المؤتمر، وأظن المؤتمر قد جمع ألغام الأمة العربية كلها وأراد أن يعبث بها.»

وتتتالى التساؤلات يقفو بعضها بعضًا بعد أن علمنا أن تلك الألغام ستنفجر في وجوهنا ... فمن زرعها؟ الأجانب الذين يحيكون لنا المؤامرات ليل نهار دون كلل ولا ملل، أم نحن الزارعون؟

الكارثة أن حديث الألغام هذا كان عن وضع أقليات البلدان العربية، خاصة وضع أقباط مصر الذي استشاط لوضعه على بنود المؤتمر كل السدنة والكتبة، ومجيئه في وقت متأزم بعد أن رفع الأقباط مطالبهم مرة تلو أخرى لأولي الأمر منا دون جدوى حتى أصابهم القنوط، فنزحوا عن الوطن في هروب جماعي وهم زهرة شبابه المنتج، أعطيناهم لبلاد الغرب المكروه لدينا بشدة، بلا ثمن، ليعلو هناك صوتهم بمطالب الأقباط، وليشكلوا للدبلوماسية المصرية في بلاد الحريات أرقًا مزمنًا. بينما فضلنا من جانبنا طوال الوقت دفنها وتغطيتها رغم تسميتهم لها بالألغام، وهو الأمر الذي بدت بوادره عندما وصل الصوت القبطي إلى المحافل الدولية، مما دفع بالباحثين المستقلين إلى محاولة المساهمة في تفهم الأزمة ووضع البحوث بشأنها بغرض حلها ونزع فتيل ألغامها، فقام العناتر يتهمونهم بالعبث بالألغام التي لم يزرعوها، ولا زرعها الغرب المكروه، إنما كانت وراءها طائفيتنا وعنصريتنا وفاشيتنا ... كنا نحن الزارعين.

فهناك إذن ألغام حقيقية لا مجازًا، لكن أي محاولة لتعريتها هي خيانة للوطن وشق للصف الوطني ونشر للفتنة الطائفية وإضرار بالأمن القومي (؟!) ... رغم أن الدنيا قد أصبحت غير الدنيا، وأصبح هناك أكثر من مليوني قبطي يتحدثون خارج البلاد بلا تحريمات ولا حرج، ونحن نصر على عدم الحَراك خارج زمن الخيمة والقبيلة والبعير، ولا نفعل شيئًا مطلقًا لتطهير أرضنا من الألغام بل نستمر في زرع المزيد.

لماذا ... لماذا يا خلق؟!

الإجابة البسيطة الواضحة، لكنها المؤلمة حقًّا، تكمن في مواد الدستور الأولى الطائفية تمامًا العنصرية بالكامل، حيث للدولة دين هو الإسلام، وحيث الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، فماذا ستفعل دولة تعلن أنها دولة إسلامية بهذه المواد؟ وبعد أن نفت من دستورها مواطنين لا يدينون بالإسلام، بل نفتهم من المواطنة؟ ماذا ستقول لجماهيرنا المؤمنة الطائفية صاحبة الدين الرسمي بعد أن زرعت فيهم الطائفية والعنصرية زرعًا نما وترعرع عبر وسائل إعلامها وتعليمها وأزهرها الميمون صباحَ مساءَ وغدوًّا وعشيًّا؟ وبعد أن ظلت تبكي عدالة الإنسانية المهدورة في أفغانستان ثم في البوسنة والهرسك بانتماء إسلامي شق المواطنة المصرية شقًّا، حيث انتمى المصري المسلم لطوائف خارج وطنه، ووضع الإثم كله على رأس الطائفة المتاحة أمامه من بني وطنه ليدفعوا ثمن ما يحدث في بلاد الأفغان وبلاد تركب الأفيال، وهو منطق يعني بوضوح أن غير المسلم في وطنه قد أصبح رهينة لأنه ينتمي إلى طائفة معادية.

هل يمكن أن نصدق أن في العالم اليوم دولًا (عدانا بالطبع) تفكر هكذا؟ وتبني سياستها داخليًّا وخارجيًّا على أسس كتلك؟

المهم أن الرد الدائم على مطالب الأقباط هو الكذب والإنكار الذي ما عاد يمر في زمن سيولة المعلومات، بزعمٍ يردده الجميع طوال الوقت أن المصريين مسلمين ومسيحيين كانوا وما زالوا سبيكة واحدةً. فماذا عن تلك السبيكة؟!

(٤) السبيكة الوطنية

إثباتًا لوجود السبيكة المسبوكة يستشهد المسبكاتية بالأقباط أنفسهم في أمثلة تاريخية نادرة المثال في الوطنية، فتعيد صحيفة الشعب ١٨ / ٥ / ١٩٩٤م المتأسلمة تذكير المصريين، أو بالأحرى تذكير الأقباط المحتجين، بعبارة مكرم عبيد الشهيرة عندما قال زمن الاحتلال الإنجليزي: «إنني مسلم وطنًا قبطي دينًا» وبصرخة القمص سرجيوس في ثورة ١٩١٩م ضد الاحتلال: «إذا كان الإنجليز يتمسكون ببقائهم في مصر بحجة حماية الأقباط، فأقول: ليمت الأقباط وليحي المسلمون أحرارًا.»

ومن نماذج أقباط اليوم نقرأ رد بعضهم على ما سمي فتنة أقباط المهجر من قبيل: «نحن مصريون إلى آخر الزمان، لا حب ولا انتماء لغير مصر» ... وكلامًا شبيهًا لكثير من الوجوه القبطية الرسمية يدلك الغرائز؛ ومنه قول البعض في الأهرام الحكومية: «فنحن لا ننتمي إلى الدولار الأمريكي ولا إلى الحضارة الغربية» ... لا بأس أيضًا رغم المغالطة بكلام إنشائي، فالعالم اليوم نظام إن شئنا الانخراط فيه فلا بد أن ننتمي بكل طوائفنا، ولا بد أن نصبح دولة منتجة يترجَم إنتاجها ويُسلَّع ويصنَّف ويقيَّم ويوضع بسعر عملة موحدة، هي بورصة الأوراق المالية العالمية. كذلك حتى لو لم نشأ. وتبقى المجاملات الإنشائية بعيدة عن الموضوع.

ويتم الانطلاق من مقولات الأقباط الذين رفضوا وصفهم بالأقلية لأنهم مواطنون أصلًا (لكنهم أقلية حقوقية)، لتخوين دعاة المجتمع المدني ووصمهم بشق الصف الوطني وزرع الشقاق بين عنصري الأمة، بمثل تلك الشهادات القبطية الإنشائية الهلامية الزئبقية.

وهنا يتقاطع موضوعنا مع قضية سعد الدين مرة أخرى، عندما نقرأ في صحيفة الجمهورية الحكومية في ٣ / ٧ / ٢٠٠٠م: «روى مصدر أمني للجمهورية قصة تورط سعد الدين إبراهيم في علاقات مشبوهة ببعض الدول الأجنبية، وكيفية القبض عليه، فقال: إن تحريات أمن الدولة وبعض الأجهزة الرقابية أكدت أن رئيس المركز المقيم بالمعادي يحصل

على أموال طائلة من جهات أجنبية في مقابل إمدادها بمعلومات مشبوهة عن اضطهاد الأقباط في مصر.»

لنستمع إذن، ما دامت الشهادات مطلوبة حول السبيكة، إلى أقباط يقولون قولًا آخر، ونحكم أي القولين يدفع الجزية حديثًا خطابيًّا في الهواء الطلق للحفاظ على مكاسب أو مناصب أو رضًا رسمي، ومن يعلن سخطه الكامل بحقائق نرجو من أصحاب نظرية السبيكة أن يقدموا وثائق جحدها وإنكارها ليستبين لنا الخيط الأسود من الخيط الأبيض. وإبان ذلك نتأسى بذكرياتنا عن مكرم عبيد والقمص سرجيوس وموقف الأقباط التاريخي مع إخوانهم المسلمين ضد الاستعمار، وكيف تم رد الجميل لهم بعد طرد الاستعمار واستيلاء الخفر المحلي في يوليو ١٩٥٢م على حكم البلاد ... وحتى الآن.

يقول نبيل عزيز عبد الملك: «بينما بدأت الدولة عهد عبد الناصر في التوسع فيما يعرف بالتعليم الأزهري بدءًا من المراحل الأولى للتعليم وحتى الجامعة من خلال مؤسسات تعليمية مقصورة على المسلمين، استولت على كل المدارس القبطية التي كانت تضم تلاميذ من المسلمين والمسيحيين. كما بدأت زيادة تدعيم المؤسسات الدينية الإسلامية، فأقامت مجمع البحوث الإسلامية، والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، والإدارة العامة للدعوة الإسلامية ... هذا إضافة إلى إنشاء المكتبات الإسلامية بطول البلاد وعرضها، وفي مراكز الشباب والنقابات، كما أنشأت محطة إذاعة دينية إسلامية، وكل ذلك بدعم مالي ضخم، في الوقت الذي لم تُقِم فيه الدولة المعاهد الدينية أو الثقافية القبطية على الإطلاق. وبعد أن أممت الدولة كل المدارس القبطية ومدارس الإرساليات في أواخر الخمسينيات، أضافت إلى مادة اللغة العربية المقررة على جميع الطلبة بصرف النظر عن انتمائهم الديني، وفي كل مراحل التعليم، كمية كبيرة من النصوص القرآنية، بها العديد مما يتعارض مع عقائد المسيحيين ويسيء إليهم. بل فرضت على التلاميذ المسيحيين حفظ القرآن كنصوص لغة عربية.

وفي الثمانينيات والتسعينيات تطورت الأمور إلى ما هو أخطر، وذلك بسماح الدولة بإقامة مدارس خاصة مقصورة على الأطفال المسلمين، وفيها يلقنون الأطفال ما يحض على كراهية غير المسلمين، واللافت للنظر أن إيراد هذه المدارس مُعفًى من الضرائب.

أما في مجال الإعلام المرئي والمسموع ... فيتمتع المسلمون بساعات البث الديني والثقافي الديني يوميًّا ... ولم يُعطَ الأقباط إلا نصف ساعة لإذاعة جزء من قداس الأحد، وحوالي ساعة لإذاعة جزء من عيد القيامة وأخرى لإذاعة عيد الميلاد السنوي. ونلاحظ نفس التمييز فيما يتعلق بالإعلام المقروء، فبينما لا توفر الصحافة القومية أية مساحة عن الديانة

المسيحية أو الثقافة القبطية إلا في العيدين المشار إليهما، تخصص الصحف والمجلات شبه الرسمية الصفحات الأسبوعية للثقافة الإسلامية.

وعلى مستوى الجامعة بينما وُجد قسمان للآثار أحدهما مصري قديم والآخر إسلامي، لم تنشئ الدولة قسمًا للآثار القبطية، هذا على الرغم من أن الفترة القبطية تمتد لأكثر من ألف ومائتي عام (من القرن الثاني قبل الميلاد إلى القرن العاشر الميلادي). في الوقت الذي تهتم فيه معظم جامعات العالم بالثقافة القبطية وحضارتها. وكان المؤتمر الدولي للدراسات القبطية، ومقره بروما، قد طالب الدولة على مدى العشرين سنة الماضية بإنشاء مثل هذا القسم، كما طالب الأقباط بإنشائه لكن دون جدوى. وقد شهدت السنوات العشرون الماضية على وجه الخصوص سيلًا عارمًا من الكتب والمجلات الصادرة عن الأزهر ... وكلها تهاجم العقيدة المسيحية، ليس فقط بأسلوب بعيد عن أمانة البحث، بل وبعيد أيضًا عن أدب الكتابة ... كما دأبت وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمملوكة للدولة على السير في نفس الخط، لتصل الإباحة والاستباحة إلى نشر أحاديث صريحة مسجلة على أشرطة فيديو يطالب فيها قائلوها جموع المسلمين بعدم التعامل مع المواطنين الأقباط ولا مجرد تحيتهم.»

هذه شهادة باحث تفرش لنا الأرضية الواضحة للاحتجاج القبطي. ومن نماذجها شهادة مريت بطرس غالي في مذكرته التي رفعها للدولة في ١٩٧٩م يقول فيها: «فضيحة منكرة واعتداء على النظام العام أن يعتنق مسلم واحد الديانة المسيحية، وجائز ومقبول ومستحب أن يعتنق الإسلام مئات من الأقباط فتُقدَّم لهم التسهيلات والعلاوات والهدايا وتقام لهم حفلات الزفاف والأفراح في الشوارع ... ومن يعتنق المسيحية طواعية من المسلمين يتعرض للسجن والتعذيب والتطليق من زوجته وفقدان حضانة أولاده ... هذه أمثلة لانتهاكات حرية العقيدة وهي حرية من المفروض أنها مصونة حسب نص الدستور المصري، ومع ذلك تلغيها المادة ٩٨ ف من قانون العقوبات في حال تغيير المسلم دينه، بادعاء أن هذا التغيير يعتبر تحقيرًا للأديان، كما أنه ينطوي على تهديد للوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي.»

مثال آخر نموذجه الباحث المسيحي سامح فوزي الذي لاحظ ما جاء في هامش مجلة الوعي الإسلامي في العدد ١٧٤ الصادر في إبريل ١٩٧٩م ص ١٠٨، ١٠٩ في فتوى مرعبة حقًّا وكريهة ومنفرة وبشعة تقول نصًّا: «إن المسيحي الذي يقتل في الحرب إلى جوار المسلمين ليس له من آخرته شيء من الإيمان بالله ورسوله ... والمسيحيون ... أولئك

أصحاب النار هم فيها خالدون، لأنهم آثروا الكفر على الإيمان وتركوا الحق واتبعوا الباطل فكيف يتشرفون بالشهادة.»

كما رصد الفتوى المنشورة في عدد روز اليوسف الصادر ٥ / ٤ / ١٩٩٣م بعدم جواز تهنئة المسلم للمسيحي بعيد القيامة لأن في ذلك اعترافًا بقيامة المسيح، وعدم جواز مشاركتهم أفراحهم ومآتمهم لأنها تجري داخل الكنيسة.

ولاحظ الصحفي المسيحي سليمان شفيق أمورًا أخرى منها: «اختصار فترة التجنيد في القوات المسلحة إلى ستة أشهر لمن حفظ القرآن الكريم ... ولا تُختصر نفس المدة للمسيحي الذي يحفظ الإنجيل ... والميزانية السنوية للأزهر والدعوة الإسلامية بشكل قانوني من المال العام الذي يساهم فيه الأقباط دون أن ينالوا نصيبًا، مع عدم قبول جامعة الأزهر للطلاب المسيحيين وعدم السماح للمسيحيين بإقامة جامعة مثيلة ... وفي قضايا الأحوال الشخصية أي نزاع ينشأ بين زوجين مسيحيين بسبب اعتناق أي من الطرفين للإسلام بعد الزواج تُطبَّق معه أحكام القانون الإسلامي.»

ثم يحيطنا الباحث المسيحي محب زكي علمًا أنه قد «أصبح عرفًا لا استثناء فيه الامتناع الكلي عن تعيين الأقباط في بعض الإدارات الحساسة مثل المخابرات العامة ورئاسة الجمهورية، حيث ينظر لهم على أنهم خطر على الأمن القومي ... واختيار وزيرين من الأقباط من باب المحافظة على الشكل لتولي وزارتين هامشيتين، ومن بين حوالي ٦٠٠ وكيل وزارة فإن عدد الأقباط منهم لا يزيد على ١٥. كما يوجد عشرة أقباط بين رؤساء الشركات المملوكة للدولة والتي يزيد عددها على ٣٦٠٠ شركة. ويوجد سفير لمصر معين في دولة لا أهمية لها مطلقًا لمصر ... ونسبة موظفي وزارة الخارجية من الأقباط حوالي ٢,٥ ٪، ولا يوجد من الأقباط محافظ واحد أو مدير منطقة أو مدير جامعة أو عميد أو حتى وكيل كلية أو مؤسسة تعليمية عليا من مجموع هذه المؤسسات التعليمية التي يفوق عددها المائتين.»

وإزاء كل هذا الحديث عن السبيكة المسبوكة يرى الدكتور إبراهيم كروان أن الفضيلة الغائبة عن دولتنا هي فضيلة المصارحة مع خداع النفس تحت دعوى حماية الذات الوطنية والقومية. ثم يتساءل: «هل من الصحيح أن مواطنين مصريين مثل المسلمين تمامًا مستبعدون عمليًّا من قيادات الوزارات السيادية للدولة، ليس بسبب اعتبارات تتعلق بانعدام الكفاءة إنما بسبب انتمائهم الديني، أم أن مجرد طرح السؤال هو جزء من المؤامرة؟»

يبقى أن نعلم أن تلك الشهادات جميعًا مأخوذة من تقرير مركز ابن خلدون «الملل والنحل» الصادر في ١٩٩٥م، ومن كتاب «هموم الأقباط» الصادر عن المركز ذاته، وهو ما يفسر لنا سر الغضب الرسمي على المركز وصاحبه، إضافة للأسباب الأخرى التي سبق الإشارة إليها (انظر التقرير ص ١٢٤، ١٢٥، ١١٩، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ١٣٣، ١٣٥).

هذه أمثلة قليلة من كثير مفجع، ومع ذلك فإن مؤسسات السلطة ومثقفيها ينفون وجود المشكلة أساسًا، بل ويعمدون لإثبات أن الأقباط أكثر أقلية سعيدة في العالم.

وهكذا لن نحتاج إلى جهد كبير لاستخلاص أن دولتنا تفكر بعقلية القبيلة العربية الغازية المستوطنة في غير وطنها، بعقلية السيد الفاتح الذي يستبعد من تاريخ البلد المفتوح كل ما سبق الفتح، عقلية تستبعد من تاريخ مصر الحقبة القبطية بالكامل من مناهج الإعلام والتعليم؛ لأنها كانت حقبة مسيحية غير عربية، رغم أنها حقبة مصرية وجزء لا يتجزأ من تاريخ مصر المتصل. دولتنا تفكر بعقلية الغازي المغتصب حتى اليوم، كما لا ترى في مصر مشاكل للأقباط، بل ربما هم غير موجودين في قاموسها اليومي أصلًا. ولا غرابة أن تتفق بذلك مع زعيم جماعة الإخوان المسلمين ومرشدها العام السيد مشهور الذي أعلن منذ سنوات أنه يجب عدم تجنيد الأقباط في الجيش تحسبًا لخيانتهم مع وجوب دفعهم الجزية، فهل ثمة جزية بعد كل هذا؟!

المصيبة في مناهج مثقفينا اتفاقهم على العويل لما يجري للأقليات المسلمة في أوروبا أو بلاد تركب الأفيال، لكنهم لا يرون أبدًا حقوق أهل الوطن. هو ذات المنطق الصهيوني عندما كانت إسرائيل تنفي وجود شعب فلسطين في أرض فلسطين ... ويلعنون منطق الصهاينة بكرة وأصيلًا، رغم شاعرنا الذي وبخ من ينهى عن فعل ويأتي مثله، لأنه عار علينا إن فعلنا عظيم.

(٥) عن ضرورة المراكز البحثية

في ثقافتنا المنشورة يظهر لدينا مع أزمة سعد الدين إبراهيم اتجاه آخر يرى أنه لا حاجة بنا إلى باحثين مستقلين، ولا مراكز بحثية أهلية، لسبب واضح مقنع هو أن الدولة لديها مراكزها البحثية، وفيها كفاية وغنى (؟!) هذه ليست مُلحة ولا نادرة فكِهة ... تعالَوا نقرأ معًا مجلة آخر ساعة المملوكة للدولة في ٢٠ / ١٠ / ١٩٩٩م في نص لطيف ظريف لا يعرف ما هو البحث العلمي ولا معناه، لكنه يصول ويجول في صحف الدولة ومجلاتها، يقول فيه المثقف العريف الفهيم: «علماؤنا يؤكدون أن في مصر مركزًا قوميًّا للبحوث الاجتماعية تابعًا

للدولة، ولديه خطط ومبادئ وخطوط فاصلة، تغنينا عن أية مراكز بحثية خاصة تمس أمننا الاجتماعي والقومي، فهذه المراكز الخاصة تحتضن عقولًا مشغولة بجميع العملات الصعبة، أكثر من انشغالها بمشاكل المجتمع.»

وهكذا فالدولة عند مثقفيها هي صاحب الحق الأوحد في البحث، وغيرها مشغول بجمع الأموال بحجة البحث العلمي ... وهذا توجه وفهم وطرح بحاجة إلى مناقشة.

لنستمع إلى باحثي هذا المركز القومي التابع للدولة إذن ... مستشار المركز الدكتور أحمد المجذوب يقول لـ «آخر ساعة» بذات التاريخ في ذات الموضوع: «إن المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية الذي أنشئ منذ عام ١٩٥٦م قد أنجز كمًّا هائلًا من الدراسات والبحوث في كل المجالات التي تخطر لك على بال. مما يغنينا عن أية مراكز بحثية تمس الأمن الاجتماعي والقومي.»

حتى الآن لا مشكلة (لو سلمنا دون مناقشة)، لكن المشكلة تظهر عندما نقرأ للدكتور المجذوب نفسه، لكن في تصريح آخر لصحيفة العربي بتاريخ ٩ / ٧ / ٢٠٠٠م تحت مانشيت «ألغام البحث العلمي في مصر» يقول فيه قولًا آخر، لا بد أن يكون فيه أحد القولين كاذبًا وملفقًا ومزورًا.

لنستمع إذن: «إن تبعية المركز المباشرة للدولة من خلال وزارة الشئون الاجتماعية قد وضعت له خطوطًا حمراء لا يتجاوزها البحث العلمي، لذلك لا تجد دراسة موضوعية عن واقع الأوضاع السياسية في مصر. بل رغم وجود المركز في قلب أحداث إمبابة الشهيرة لم يقم حتى الآن بدراسة ميدانية عن الإرهاب. ولقد تقدمت بمشروع دراسة عن ذات الموضوع، عندما كانت آمال عثمان وزيرة للشئون الاجتماعية، وكانت مديرة المركز د. ناهد صالح، وتم رفض المشروع بحجة عدم وجود ميزانية كافية. ولطابع المركز الحكومي لا يمكن إذن أن ننتظر فيه دراسة كالتي قام بها سعد الدين إبراهيم عن الوعي لدى الناخب المصري. ويضيف د. المجذوب: هناك عوامل أخرى تقيد نشاط المركز البحثي؛ أهمها على الإطلاق طبيعة المناخ السياسي الديمقراطي العام. فكما أن الحرية مفقودة في الحياة السياسية والإعلامية فهي أيضًا غائبة في الحياة العلمية ... فلا يستطيع باحث من المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية جمع بيانات من خلال استمارة استبيان إلا بموافقة جهاز التعبئة العامة والإحصاء على موضوع البحث والدراسة، بل إنه لا يستطيع الحصول على تقارير مصلحة الأمن العام، أو أي بيانات أو معلومات أخرى متعلقة بالجريمة تصدرها تقارير وزارة الداخلية، دون إذن وزير الداخلية شخصيًّا، ودون أن يمر موضوع الدراسة على مكتبه ويحصل على تأشيرة الموافقة.»

وفي حركة إدانة مبطنة للرأي المخالف تنشر «آخر ساعة» في العدد المشار إليه قول الدكتور سينوت حليم (وهو مسيحي كما يظهر من اسمه) وهو عضو في مؤسسات هامة؛ منها المركز القومي الذي نحن بصدده: «المركز القومي تمويله قليل فنحن لا نستطيع أن نشتري الدوريات العالمية، بل نحصل عليها إما بالاقتراض أو بالتصوير ... أنا عايز معلومة معينة، من الذي يمولها؟ الأمر لا يهمني.»

نستمر ننقب وراء المركز القومي الذي يغنينا عن أي بحوث فردية أو مستقلة أو أهلية، لنستمع إلى قول منسوب إلى مستشار المركز السابق علي فهمي يقول لصحيفة العربي بذات التاريخ، ردًّا على الدكتور المجذوب (؟!): «ليس صحيحًا أن المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية قد أهمل قضايا خطيرة مثل الإرهاب أو عمل استطلاعات رأي من قبل جهات سياسية مباشرة، فمثل هذه الدراسات يتم تكليف المركز بها من قبل جهات سيادية أو صانع القرار، وفي هذه الحالة تتخذ تلك الدراسات طابع السرية، حيث لا يُعلَن عن نتائجها لأسباب متعلقة بالأمن القومي. وليس معنى رفض مشروع لدراسة الإرهاب للدكتور أحمد المجذوب أن هذه القضية لم تدرس، فهناك عشرات المشاريع التي تُرفض.»

إذن لا يحزن المجذوب على مشروعه وحياته العلمية وشهاداته لأن قواعدنا فوقية، وليس مشروعه فقط هو الذي لم يدرس فهناك عشرات المشاريع ترفض، وفي الوقت ذاته فإن المركز لا يهمل قضايا (؟!) ... هذا قول منسوب لباحث كان مستشارًا للمركز (؟!).

ونتابع مع الصحيفة حوارها مع المستشار السابق فتقول عنه: «لكن الدكتور علي في ذات الوقت يؤكد حقيقة أخرى هي ضعف المستوى العام وضعف أداء الباحثين الجدد، ويقول إن عنصر الواسطة قد دخل في اختيار الباحثين ... ويمكن عد الباحثين المتميزين على أصابع اليد الواحدة.» ويضيف علي فهمي: «إن مركز البحوث يعاني خللًا خطيرًا في هيكله الإداري، حتى إنه عندما قامت د. زينب رضوان بتقديم استقالتها، وكانت رئيسة وحدة البحوث الدينية، أُلغيت هذه الوحدة!» ويكمل تقييمه للمركز قائلًا: «إن ميزانية المركز معقولة والباحثين متوافرون بشكل جيد، لكن الناتج النهائي ضعيف من ناحية الكيف.»

الكلام ليس بحاجة لشرح ولا تعليق، فمركز الحكومة البحثي مثله مثل كل لافتات الدولة المرفوعة كواجهة تجميلية أمام العالم، لهذا لا يتم حل المشاكل ولا تُفكَّك الألغام التي يتحدثون عنها. حتى يكاد الظن يذهب بنا إلى أن ترك هذه الألغام كما هي أمر مقصود كي

يظل المواطن رهينة عند السلطة، وكي يبتعد الجميع عن حقول الألغام خوفًا ورعبًا. أما الخلل الذي أشار إليه المدافعون عن مركز الحكومة البحثي فمعناه عدم الأداء ... اللاعمل. وعندما يأتي باحث من خارج السلطة ليعمل ويحاول نزع فتيل الألغام يصبح من الخونة الذين يشقون الصف الوطني ... يعني لا نور ولا ماء ولا هواء، ويصبح حجب المعلومة خارجًا وداخلًا واجبًا وطنيًّا، وبالطبع حجبها بالأساس عن المواطن المزروعة تحت قدميه.

أما الملحوظة التي تفرض نفسها بقوة فهي أن مراكز الحكومة البحثية لا تبحث لأنها تنتقي مشكلات وطن يستحق عناء الباحثين، لكن لأنه يتم تكليفها بموضوعات البحث من جهات سيادية وتتخذ طابع السرية لأسباب تتعلق بالأمن القومي، في وقت تركت فيه ذات الجهات السيادية المرحوم الشيخ الشعراوي يكفر بنصف الأمة في تليفزيون الدولة لسنوات ... فماذا عن الأمن القومي هنا؟! ومن يثير الفتنة الطائفية؟ أم أن الحكاية تشبه حكاية الفتوة الذي لا يستطيع أن يخفي قبحه فيخيف الناس برفع الغطاء عن عورته؟

(٦) عن المعلومة والأمن

في مذكرة الدفاع التي تم تقديمها إبان التحقيقات الأولية مع سعد الدين إبراهيم، برزت عدة ملاحظات جديرة بالعرض، وهاكم تلك الملحوظات حتى يمكن لمن أحب إقامة سرادقات العزاء لنقول لبعضنا البعض: عظم الله أجركم في مصر!

انظر معي: الزمن وقت الاستعداد لانتخابات برلمانية جديدة، بعد دوي هائل أحدثه حكم المحكمة الدستورية بعدم شرعية البرلمان السابق، هو أيضًا الزمن الذي أعلن فيه سعد الدين إبراهيم عزمه على توسعة التجربة السابقة لمراقبة الانتخابات، ولقيت دعوة الدكتور سعد صداها في عدد كبير من وسائل الإعلام العالمي، التي لم تعد بحاجة إلى دعوة لحضور حدث الانتخابات. أيضًا هو الزمن الذي يشهد تداعيات المشاكل مع أقباط المهجر وصوتهم العالي في مهجرهم، وتعالي اللغط حول الحريات في مصر بالكونجرس الأمريكي.

في هذا الزمن تحديدًا، وليس قبله وليس بعده، تقرر السلطة اعتقال سعد الدين بعد اتفاق واضح تم إبرامه سلفًا مع معظم الصحف المصرية، إن لم يكن جميعها، لتشن حملة تشويه وتشنيع واسعة النطاق وغير مسبوقة. هذا رغم كل ما لسعد من حول وطول؛ فهو رجل علم اجتماع معروف دوليًّا، وناشط سياسي عريق، وداعية ديمقراطية معلوم الشأن، وجنسيته الثانية أمريكية، وذو علاقات دولية واسعة، إضافة لصداقته لعدد كبير من الوزراء والمتنفذين في مصر، وكان من خيرة مساعدي النظام عند الاحتياج إليه. ورغم

كل ما لدى سعد اعتقلوا سعدًا وتم تشويهه بالكامل، والنتيجة المنطقية التي لا بد أن يصل إليها أي مفكر أو باحث خارج السلطة «لقد هلك سعد، انج بجلدك يا سعيد». وكانت هذه هي الرسالة الموجهة إلى الداخل بعد بيان المائة الذي وقعه المثقفون إبان أحداث قرية الكشح.

وكان أبرز الاتهامات في صحافتنا، وبأقلام مثقفي السلطة، أن سعدًا أساء إلى سمعة مصر في الخارج، وصحب الاتهامات زفة التجريس المعلومة في بلادنا منذ زمن المماليك، أيام كانوا يحلقون رأس المحكوم ويضعونه عكسيًّا على دابة تطوف به المدينة في زفة تجريس علنية ... واستمرت الزفة لاغتيال سعد مدنيًّا رغم تلاحق التقارير المصورة في وكالات الأنباء الدولية لرجال الشرطة يضربون الناخبين، ولما حدث في الجولة الثالثة للانتخابات التشريعية الجديدة، دون أن يُحتسب ذلك بالطبع إساءة لصورة مصر في الخارج.

مرة أخرى يتساءل العقل عمن يسيء إلى سمعة مصر في الخارج، وهو يتذكر أيام كان العالم المتحضر يستعد في ديسمبر ١٩٩٨م للاحتفال باليوبيل الذهبي للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في باريس ١٩٤٨م، عندما اختار جهازنا الأمني التوقيت المناسب لاعتقال حافظ أبو سعدة أمين عام المنظمة المصرية لحقوق الإنسان في وقت كان ينتظره فيه الرئيس الفرنسي شيراك، لأنه بين المكرمين في المناسبة التاريخية.

وبينما كانوا يبدءون عندنا زفة التجريس بحلق شعر رأس أبو سعدة بدرجة «زيرو» كما يقول أهل المدن أو «ظلبطة» كما يقول أهل الريف (حيث إن ثقافة الإذلال الإنساني في بلادنا أصبحت لها لغتها الخاصة لعراقتها)، كان الرئيس الفرنسي يتصل بالسلطات المصرية مستفسرًا عن صحة ما بلغه، لتفرج عنه السلطات وتضعه على أول طائرة إلى باريس ليتسلم الرجل نيشانه ولم تزل آثار المهانة على رأسه تلمع.

الملاحظ في الحالتين غياب منهجي تعتم معه رؤية متغيرات العالم، وغياب كامل للمعلومة المفترض أنها مهمة جهاز الأمن الأولى ... لقد آمن جهاز الأمن بأن المعلومة خطر فمنعها على الناس وجرمهم بسببها، وإمعانًا في الإخلاص منعها على نفسه.

وتتوتر العلاقات الأمريكية المصرية فيكون الرد العاجل اتهام سعد بالتخابر لصالح أمريكا في تحقيق يوم السبت ٥/٨/٢٠٠٠م ... وقامت التهمة على دعوة تم العثور عليها في أوراق سعد للمشاركة بورقة بحثية وجهها إليه معهد الدراسات الاستراتيجية التابع لوزارة الدفاع الأمريكية. وهنا أيضًا تغيب المعلومة في موقف دبلوماسي مع أكبر دولة في العالم، حيث يكشف سعد في التحقيق أنه كان مدعوًّا ضمن وفد مصري يضم عددًا من السفراء وضباط الجيش المصريين، وأيضًا الوزير الحالي علي الدين هلال، ومدير مركز الدراسات

الاستراتيجية بالأهرام الدكتور عبد المنعم سعيد، واللواء أحمد فخر، إضافة إلى أن أعمال هذا المؤتمر قد تم نشرها هنا في كتاب ... (؟!) وتتراجع الدولة بعد الاكتشاف، ويعلن النائب العام أنه لم يتم توجيه تهمة التخابر لسعد، بعد أن تم نشرها في كل الصحف ووكالات الأنباء مع زفة التجريس المعتادة لمرتكب جريمة الخيانة العظمى (؟!).

فمن الذي يسيء إلى صورة مصر أمام العالم؟

مثال أخير من نماذج كثيرة بهذا الصدد، يتمثل في اتهام سعد الدين إبراهيم بتلقي أموال من الاتحاد الأوروبي نظير معلومات تضر بالأمن القومي المصري، لكن ليعلن الدفاع أن مركز ابن خلدون لم يتعامل أو يتعاقد على الإطلاق مع كيان أو هيئة تسمى الاتحاد الأوروبي منذ تأسيسه وحتى الاعتقال، إنما تعامل مع «الجماعة الأوروبية» وهي كيان كونفيدرالي سيادي له مفوضية مستقلة بالقاهرة، وله أمانة عامة في بروكسيل، ويرتبط مع مصر باتفاقات ومعاهدات أصبحت جزءًا من القانون بعد أن أقرها مجلس الشعب، وهذه الجماعة الأوروبية تتعامل مع الحكومات ومع تنظيمات المجتمع المدني والقطاع الأهلي، وأن مصر وقعت معها اتفاق برشلونة الذي يتضمن اتفاقًا على مخصصات من هذه الجماعة تُمنح للجماعات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني بموافقة الحكومة المصرية. ومع بدء اعتقال سعد واتهامه أصدرت الجماعة الأوروبية بيانًا من بروكسيل في ٢٠٠٠/١٢/١٢م تؤكد هذه المعاني، وأن الحكومة المصرية شريك موقع على الاتفاق بدعم دعاة الديمقراطية والمجتمع المدني، ثم أضافت نصًّا له مغزاه ودلالته يقول: «إن مشروعَي مركز ابن خلدون وهيئة دعم الناخبات قد خضعا لمراجعة خارجية أثناء تنفيذه، ولم تشر تقارير المراجع الخارجي إلى ما يمكن أن يثير أي تساؤل مالي أو مضموني»! ولا تعليق إلا علامات التعجب والدهشة.

(٧) التمويل المحلي والأجنبي

في هذه المنطقة الحساسة عند صحفيينا ومثقفينا الأشاوس الذين لا يجدون أي غضاضة في التمول من أي نظام عربي فاشي، ويقيمون الدنيا ولا يقعدونها على أي متمول من المؤسسات الأهلية في بلاد الغرب الحر، لا بد أن أوضح أن كاتب هذه السطور، بالتعبير المصري العامي الدارج، راجل فقري، لا يملك لحب الفقر دفعًا، فلم يتمول من أجنبي ولا من عربي ولا من مصري، ويعيش كفافًا كافيًا نفسه شر المتطهرين من مثقفينا المحترمين، وسعيد بما لديه، هذا رغم أن هذا الأسلوب في الحياة لباحثٍ يحمِّله فوق الطاقة للحصول

على مصادر مادته العلمية، لأن أي بحث علمي يحتاج إلى تمويل يجب أن تقدمه الدولة والمؤسسات، حكوميةً أو أهليةً أو أفرادًا قادرين، للباحثين المتفرغين للعمل العلمي. لكن تجربتي الشخصية أثبتت أنه إذا أردت أن أكون مستقلًّا تمامًا حتى أقول ما أريد دون قيد أو تحريمات أو ضغوط في بلاد كبلادنا فعليَّ أن أتحمل وحدي نفقات عملي نأيًا بنفسي عن الاتهامات والتشويهات، وأهدي ما أعمل لأبناء وطني حبًّا وكرامة، بينما يترصدني بعضهم ليدخل بدمي جنات الرحمن.

هذا على مستوى البحث العلمي النظري، فماذا عن مستوًى آخر هو مستوى البحث الميداني والحركي النشط، الذي يحتاج إلى عدد من الباحثين في فريق وعاملين وإداريين، إضافة إلى الأنشطة الميدانية والندوات والمؤتمرات ليحقق وجوده المسموع والمؤثر؟ هنا يصبح حديث الرهبان عن الباحث الزاهد كلامًا أقرب إلى الخرافة، قد يصح مع شخصي الضعيف الذي ينشغل في عمله بالخرافة والأسطورة، لكنه لن يصح أبدًا بحالٍ مع العمل الحركي النشط، ويصبح التمويل ضرورة دونها العبث.

وتعالوا نناقش المسألة، نسمع من الدكتور سعد الدين إبراهيم إجابته عن السؤال حول تمويله من الخارج، في صحيفة الأحرار ٢٠٠٠/٧/٥م، بقوله المبرر والمتطهر: «إن الهدف من عملنا دائمًا هو مصلحة مصر.» وبغض النظر عن تثمين هذه الإجابة، يشغلنا رد الصحفي المستنكر: «ومصلحة مصر بأموال أجنبية؟!» ورد سعد بشكل ربما أفضل بعض الشيء من رده السابق: «المهم أبحاثنا هل تخدم الناس أم لا؟»

هذا الصحفي نموذج للعقل الغائب أو الفصامي، فهو يستغرب الإجابة، لكنه يثير الاستغراب والغرابة، ولا يستذكر أن مصر أكبر دولة مموَّلة من العالم؛ إذ يصل حجم تمويلها إلى خمسة مليارات دولار سنويًّا من مختلف دول العالم. وهو باستغرابه وعدم استنكاره يعبر عن أخلاق مجتمع لا يريد معرفة ذاته بمثل تلك الأبحاث، بل ويهرب من مواجهة نفسه، بعكس المجتمعات المتقدمة التي تسعى لمعرفة ذاتها ونقد مناهجها وبيان أخطائها بكل أنواع التمويل لمراكزها البحثية التي تقدم لها هذه المعلومات.

هذا مستوًى، وهناك مستوًى ضمني في رد الصحفي المستنكِر المستغرِب، لأن التمويل يصبح خطيئة أخلاقية عندما لا تعطي المقابل، عندما لا تنتج، وسعد أنتج، فماذا عن مؤسسات دولتنا المموَّلة جميعًا؟ وماذا عن الديمقراطية في بلادنا؟ وهي المقابل المعلن للتمويل الغربي، لتمكيننا من إنجاز الإصلاح الاقتصادي ومن ثم ديمقراطية سليمة. لقد قبضت الدولة الفلوس فهل سلمت البضاعة؟ هذا منطق السوق. هل أقمنا ديمقراطية مقابل الفلوس؟

إضافة إلى مقارنة واجبة بهذا الشأن، أن مركز ابن خلدون والجهات المانحة لا تعمل في السر، بل تعلن عن مشاريعها وأهدافها وقيمة التمويل، وتنتج المقابل وتنفذ، بل وتدفع عنه الضرائب للدولة (؟!)، لكن هل بيد أحدنا أي تفاصيل حول المعونات الأجنبية للدولة، ومشاريع وجهات صرفها؟ ناهيك عن كون التمويل على مستوى الحكومة مشروطًا وغير شفاف، فهل المعنى في عقل المثقف الذي يمثله صاحبنا الصحفي هنا أن الأفضل أن تضلل وتلتبس وتزيف ويكون هذا مقبولًا، أما أن تكون واضحًا شفافًا فإنك تصبح مصدرًا للقلق. هو ذات الخط النظري الذي حول مواطنينا إلى شيوخ يتطهرون بالشعارات والحديث المتوضئ بالنصوص المقدسة، بينما السلوك على كل المستويات في الاتجاه النقيض.

إن المقارنات الواجبة أكثر من أن تحصى، لذلك نستذكر فقط الأمثلة. وما أوضحه في الذكرى مؤتمر القاهرة للسكان الذي كان ممولًا من الألف إلى الياء، وحاربت الدولة من أجل عقده بالقاهرة، لتجميل وجهها أمام العالم المتحضر.

ومن ذكريات ذلك المؤتمر الطريفة أو الحزينة، أن الدولة المصرية جهزت ورقتها التي ستلقيها في المؤتمر كبقية التقارير الخطابية المعلنة على شعبها، فكل شيء تمام في نظام مثالي أنجز ما لم ينجزه آخر. لولا عاقل في النظام تنبه للورقة الفضيحة فذهب يسعى باحثًا عمن يستطيع أن يكتب ورقة تناسب لغة العالم المدنية ليخاطب بها العالم، وفي اللحظات الأخيرة تمت كتابة الورقة من جديد، وكان كاتبها هو الدكتور سعد الدين إبراهيم (فيما أحاطني به شخصيًّا، ولتوثيق الأمر سجلت هذا الحديث على شريط كاسيت) لتقدم باسم الحكومة المصرية. فالنظام فقير معرفيًّا ومنهجيًّا، وليس لديه مثقفون بالمعنى الدقيق للكلمة، لأنه اختار من يكتبون له ما يحب ويريد، وما يضمن استمرار الولاء له والدفاع عنه، لذلك لم يتم العثور على واحد فقط بين مثقفي النظام يمكنه أن يفهم لغة الخطاب المطلوب أمام العالم.

وتكررت المأساة الملهاة مرة أخرى في مؤتمر المرأة في بكين، وكان الأداء الدولي المصري مثارًا للسخرية لأنهم ذهبوا يجملون وجه النظام في بكين، وكاد العار يلحق مصر جميعًا لولا نشاط الجمعيات المصرية الأهلية المتهمة بالتمويل جميعًا، وكان دورها هناك ممولًا بدوره، لكنه كان الإنقاذ، لكن حتى تكون الفضيحة بجلاجل، فإن من هاجم الأوراق المقدمة من الجمعيات الأهلية المصرية داخل المؤتمر، كانوا هم العناصر التي اختارتها الدولة المصرية لتمثيلها هناك، فكشفوا عن وجه عنصري طائفي فاشي متطرف أساء لوجه مصر إساءة تحدث بها الركبان.

السؤال هنا إزاء قبول الدولة للتمويل أو السماح به كما في مؤتمر السكان ومؤتمر المرأة، ما الحكمة إذن في تجريمه مع ذات الجماعات الأهلية عندما تتحدث عن حقوق الإنسان، بينما تمويل الدولة نفسه هو من أجل ديمقراطية سليمة ومن أجل حقوق الإنسان؟ أين المباح وأين الممنوع حتى نفهم ولا نخطئ ولا نُجرَّم ونحاكَم ونُسجَن؟

إن ما تفعله الدولة تُدينه، وهذا يشوشنا فلم نعد نعرف ما هو المسموح به وما هو غير المسموح، ولا بد للدولة من قواعد واضحة، وما ينطبق على الأفراد لا بد أن ينطبق أولًا على سياسة الدولة التي هي النموذج المثالي للمواطن. ثم ألا يصح في مقامنا هذا أن نتساءل عن حجم التمويلات التي تصل إلى مؤسسة كالأزهر الظاهر منها والخفي، أم أن الأزهر منطقة حرام؟ التساؤل يلحقه بالضرورة سؤال آخر: ماذا ينتج الأزهر؟ إننا نعلم أن الدين ليس إنتاجًا إنسانيًّا بل هو وحي إلهي، إذن لا إنتاج يقدمه الأزهر. وفي حسابات الفلوس والتمويل لا بد أن نتساءل عن العائد والإنتاج المضاف إلى رصيد الوطن ... فما هو؟

إن قراءة مادة واحدة تُدرَّس في كلية الدعوة بالأزهر تكفينا لمعرفة مصدر الإرهاب الفكري والدموي. وعندما يقوم مركز ابن خلدون بإعادة تأهيل التائبين من الإرهابيين يصبح فعله جريمة وفضيحة وسرقة، رغم أنه كان يقوم بتأهيل ضحايا الدولة وأزهرها، وهذا ممول وهذا ممول، لكن الأزهر هو المبرراتي الشرعي لتصرفات السلطة، والمصدق الديني لقراراتها.

ومع الخط النظري للدولة ومواطنيها، وعمليات تزييف الوعي والتجهيل الإعلامي والتعليمي، نجد الدولة والأفراد غاية في الكرم عندما يقيمون آلاف المساجد ويستوردون لها الرخام والسيراميك والأخشاب النادرة من البلاد الشقراء الحسناء، لكن يصيبهم العطَب والشح عندما يكون ذلك من أجل البحث العلمي. ولا نعلم كيف لا يخجل من يعلنون نسبة البحث العلمي في ميزانية الدولة «ستة من عشرة بالمائة» بينما هي «ثلاثة بالمائة» في دولة إسرائيل، وهو التفسير الواضح الفصيح لخيباتنا إزاءها، وهو ما دفع مجدي يعقوب وفاروق الباز وأحمد زويل وغيرهم كثير لترك الوطن إلى بلاد العلم، حيث التمويل من أجل الإنتاج والإنجاز وليس مقايضة الفساد بالفساد. فالدولة هنا شديدة الكرم فقط في العمولات المقننة لحراسها ومثقفيها ومؤسساتها الدينية الذين يرفلون في النعيم العظيم لأنهم في النهاية يردون الجميل.

السؤال البسيط هنا عن وضع سعد الدين إبراهيم في المعتقل لتمويله أو لأنه تحدث عن تزوير الانتخابات ووجوب مراقبتها (رغم حكم المحكمة الدستورية ببطلان شرعية المجلس المنحل)، فماذا عن تقنين الرشوة باسم العمولات؟ انظر ما نشرته العربي الناصري في ١٠

سبتمبر ٢٠٠٠م تحت عنوان «حاكموا سليمان متولي أو حاكمونا»، تؤكد أن العمولات التي تلقاها المسئولون عن قطاع الاتصالات في مصر الذي رأسه الوزير سليمان متولي بلغت ستة عشر مليار دولار عمولات، زمن وزير واحد في قطاع واحد. تُرى كم عمولات الآخرين في مختلف القطاعات؟ تُرى كم كان بإمكانها تمويله من بحوث علمية ومراكز بحثية أرقامٌ خيالية كتلك؟

في ضوء هذا البذخ لماذا لم تمول الدولة مركز ابن خلدون؟ وهل كانت ستموله حقًّا وفق أهدافه المعلنة؟ تعطيه ثمن عمله ليعطيها إنتاجًا في شكل معرفة؟ بالطبع هذه أسئلة افتراضية لأن الدولة لديها مثقفوها الذين يبررون كل قرار وبدون إثارة مشاكل. لكن المواطن خارج سلطانها ليس له سعر، وليس لعمله سعر. إما أن يعمل ما تريد ويكون تابعًا أو لا يعمل، وإن عمل وتمول خارجيًّا يُعتقل لأنه ليس هناك تقييم عمل من أي نوع. التقييم الأزلي الأصيل الموروث هو الوحيد الباقي: سادةٌ وبطانتها، والبقية عبيد وموالٍ، ووجهة نظر الدولة هي الحلال المشروع، وغيرها هو الحرام والضلال والخيانة الوطنية والقومية والدينية. ألم نقل إنها امتداد للزمن الخليفي؟

وليمة لأعشاب البحر وحلف خراب مصر

إن رجال الدين في جميع الأمم والعصور يطلبون الحكم ويريدون أن يكون بيدهم زمام الناس يأمرون فيهم وينهون، ويحرمون عليهم ويحللون. فإذا لم يستطيعوا أن يكونوا هم أنفسهم ولاة الأمر وأرباب السلطان التجئوا إلى رجال الحكم السياسي يستمدون منهم القوة ويتخذونهم وسيلة إلى الحكم. والحكام السياسيون من الجهة الأخرى يريدون أن يكون لهم على قلوب الرعية سلطان ديني، يثبِّت لهم الحكم ويمكن لهم من رقاب الأمة، لذلك كانوا يزعمون أنهم ينوبون في الحكم عن الله ... وعلى هذا الأساس أرادت القوة السياسية من قديم الزمان أن تحدث لها في مصر قوة دينية تؤيدها وتعاضدها، فأنشأت الجامع الأزهر وأسبغت عليه اسم الدين وعلى أهله بردًا دينيًّا، وما برح الأزهر منذ يومئذ ربيب السياسة وآلة الحكام السياسيين وسندهم.

الشيخ علي عبد الرازق

هناك أمور تحدث في الوطن قد يتم التوافق على مرورها بهدوء منعًا لنتائج أفدح وأوخم، لكن هناك أمورًا أخرى لا يمكن السكوت عليها مهما كانت النتائج؛ لأن الصمت أو الحديث الحذر ستكون نتائجه مدمرة؛ لأنها تتعلق بمصير الوطن ووجوده على صفحة التاريخ. وأهم تلك الأحداث الخطيرة الوخيمة العواقب، تلك الهزة الكبرى التي أحدثتها رواية «وليمة لأعشاب البحر» الصادرة عن الهيئة العامة لقصور الثقافة إحدى هيئات وزارة الثقافة، وما لحق تلك الهزة من توابع متلاحقة شديدة الزلزلة. وهو الأمر الذي سنستثمره لدراسة ما هو أبعد وأجدى بالبحث في جذور المسائل ومسبباتها الكامنة. لذلك سنبدأ بالوقوف مليًّا، نُعمِل قوانين الفكر فيما حدث وما قد يحدث نتيجة امتداد الحدث في جذور عميقة

تحت السطح الظاهر. نحاول الفهم والتحليل، وإعادة ترتيب الأحداث، للوصول إلى نتائج واضحة حول الأسباب والدوافع والأدوار الكامنة وراء الأحداث، وأصحاب تلك الأدوار، حتى لا يتكرر الحدث الهائل مرة أخرى وأخرى، فيجر على البلاد خرابًا ودمارًا، ومصر فيها ما يكفيها. فهو نوع من الأحداث التي لم يعد بالإمكان السكوت عنها أو على اللاعبين بنيرانها. وحيث إن صاحب هذا القلم لا يخشى أحدًا وليس على رأسه أي بطحة من أي نوع، ولا يملك أموالًا يخشى ضياعها ولا تمويلًا يخاف عليه من الانقطاع، ولا يحتاج لعلاقات بذوي نفوذ يخشى خسارة منافعهم، ولا يملك سوى قلمه وأوراقه وحريته التي يصر على تفعيلها بشجاعة لا تهاب أحدًا ولا تستأذن أحدًا، ويثق بأنه صاحب نصيب في تراب هذا الوطن سيأخذه حيًّا أو ميتًا، لهذا جميعًا سنلقي في هذه الدراسة قولًا ثقيلًا، لا يضع بحسبانه أية حسابات لأي شخص أو هيئة أو مؤسسة، سوى مستقبل يعيش فيه أبنائي زمنًا أفضل مما عشت، ومصلحة وطن هو فوق كل المصالح وفوق جميع الشخوص وفوق كل المقامات، وأغلى من كل القباب المقدسة.

وحتى نفهم ونحلل ونستنتج، لنكتشف أدوار اللعبة واللاعبين، علينا أولًا إعادة ترتيب الأحداث الأخيرة المؤسفة، وفك خيوطها المتشابكة حتى نكتشف أين تكمن العقد الرابطة بينها، وإلى أي يد ينتهي طرف الخيط، والعقول المدبرة التي تقف وراءه.

ظللنا طويلًا نختبر مدى صلابة الهامش الديمقراطي المسموح به في مصر إزاء ما كانت تقوم به صحيفة الشعب، ومع كل فتنة كبرى كانت تثيرها تلك الصحيفة كنا نطمئن النفس أحيانًا على ذلك الهامش وإمكانات اتساعه يومًا بعد يوم، مع صبر مفهوم من مؤسسات الدولة إزاء صحيفة لا تنشغل إلا بإشعال الحرائق في الوطن، وأخص بالذكر مقالات الطبيب «محمد عباس» الذي استمر ما يُنيِّف على عقد من الزمان يكتب ما لا يمكن تصنيفه ضمن أبواب النقد المثمر أو الأغراض الإصلاحية، بقدر ما كان لونًا من السفه والبذاءات المتكررة الدائمة. حيث كان يوزع الاتهامات الشنيعة دون وثائق إدانة ثبوتية واضحة على الجميع، بلون يشير إلى قلم مصاب بلوثة غير مسبوقة. ولم يسلم من لسانه الصحفيون ولا المبدعون ولا المثقفون ولا المفكرون ولا الوزراء ولا حتى رئيس الجمهورية ذاته.

ومع ذلك لم نسمع أن أحدًا قد قبض عليه وأودعه حبس المخابيل بسبب ما يكتب، ولم يتم إيداعه معتقلًا، وكان استمراره فيما يكتب حقيقة ليس طمأنة بقدر ما كان بيانًا وإيضاحًا لمساحة السماح للطرف الآخر في الحلف. واستمرأ هذا «العباس» لذة السعار فقام ينهش الناس في شخوصهم وشرفهم وأعراضهم بسب وقذف علني. وفي الوقت ذاته

كان هذا العباس مع جوقة عصابة الإخوان بحزب العمل لا يملون رفع عقيرتهم بالغناء لما تحقق من إنجازات كبرى ودولة كاملة مثالية في السودان الممزق مع الدفاع الحار عن بلاد الأفغان ورجال طالبان.

وفجأة تكتشف صحيفة الشعب أن رواية «الأعشاب» بها عبارات تتطاول على الذات الإلهية وعلى القرآن وعلى نبي الإسلام، ومن ثم قامت بإطلاق مسعورها الملتاث ينفث سمومه في صفحة كاملة، زرع في كل سطر فيها قنبلة.

لكن السيد «عادل حسين» أمين عام الحزب (الذي أصبح مقر نشاط جماعة الإخوان المحظورة، تحت سمع الحكومة وبصرها) يفاجئنا مفاجأة أخرى، وهي أن أمر رواية «الأعشاب» كان معلومًا لديهم منذ صدورها أول مرة، لكن رد فعل الحزب كان مؤجلًا إلى حين، حيث كانت لديهم معارك تمهيدية يجب أن ينتهوا منها كمراحل تكتيكية؛ كمعركتهم مع اللواء الألفي والدكتور والي والدكتور صبور، ليصلوا إلى العمل الأعظم، حيث حان الوقت ودقت الساعة معلنة بداية المعركة الحقيقية والهدف المرتجى، وأن تلك البداية سيكون ظاهرها مع وزير الثقافة، وأن التأجيل الذي صبروا عليه طويلًا كان تكتيكًا مرحليًّا قبل الوصول إلى الهدف الاستراتيجي الذي تمت دراسته بتأنٍّ وعمق من أجل تثوير شعب بكامله، بعد شحنه في المراحل التكتيكية السابقة، باستغلال العواطف الدينية المعلومة لهذا الشعب منذ رع وأمون مرورًا بيسوع المسيحية وإله الإسلام، وذلك بتأكيد السيد عادل حسين القائل: «إننا لا نعبر عن أنفسنا بل عن مبادئ الإسلام، والخارج عليها لن ترحمه الأمة.» وقوله «إن حزبنا يحتكم إلى شرائع الإسلام ومبادئه الأساسية.» لذلك كان تكراره لنداء عباس الملتاث «من يبايعنا على الموت والدم والاستشهاد»!

إذن فالهدف لم يكن إسقاط وزير الثقافة، بل إسقاط نظام الدولة برمته. وهكذا تصور حزب العمل وعصابة الإخوان وحلفاؤهم من أصحاب العمائم (الذين أثنى على مواقفهم زعماء جماعات الإرهاب الدموي في بيانات تأييد علنية) أن الثمرة أمست ناضجة وحان قطافها لاستلام إدارة شئون البلاد وإقامة الدولة المقدسة بعد إقصاء الحليف الحاكم، على ردم من الخراب بطول الوادي، وبالخوض في بحار الدم، وهو الأمر الذي نطقت به صحيفة الحزب ومؤتمره الحاشد دون تحفظ.

وكان تكتيك ساعة الصفر يعتمد أساسًا على حلف الإخوان وزعماء الإرهاب (بدليل بيانات التأييد) مع رجال الأزهر بالذات وبالخصوص، وهو الأمر الذي يعنينا هنا، فالآخرون

وجوههم مكشوفة وأمرهم معلوم، أما الأزاهرة فهم من يحتاجون وقفة طويلة، بعد أن تجلى تحالفهم في أكثر من مشهد:

- مشهد تواجد أكثر العمائم نكارة ودموية على منصة القيادة في مؤتمر الحزب الحاشد، وتحريضها السافر للجماهير على الانفلات والعصيان المدني، دون أن تَكنَّ أو تحتشم ولو من باب التقية التي مارسوا فنونها طويلًا، فكرسي السلطان قد بات قريبًا ولا خوف من حذر. وضمن تلك الوجوه الأزهرية، سواء على المنصة أم بين الحشد الجامع، كان مشايخ المنسر الذين كانوا وراء اغتيال الشهيد فرج فودة ببيان ندوتهم الذي أفتوا فيه بارتداده، وبالكتاب الذي أصدروه بعد استشهاده بعنوان «من قتل فرج فودة؟» يشرحون فيه مبررات الاغتيال. وكانوا وراء سيل الدم وقنابل الغدر بعد فتواهم باتجاهات الدولة غير الحلالية، وحرمة أموال السياحة وربوية أموال البنوك، فتفجرت القنابل عند البنوك، وانطلقت رصاصات الغدر تعجن طين مصر الطاهر بدم ضيوفها لتلطخ به وجوهنا أمام العالم، وتخرب بيوت مئات ألوف الأسر التي تعتاش من أرزاق السياحة، وتدمر اقتصاد الوطن وسمعته أمام العالمين، ناهيك عن استباحة دماء أشقائنا في الوطن من مسيحيين، وما جره على سمعة الوطن والإسلام نفسه أمام الرأي العام العالمي.
- مشهد العمل السري لنسخ ألوف الصور من مقال عباس، وتوزيع الأدوار بين من يقومون بالنسخ ومن يقومون بتوزيع النسخ على طلبة وطالبات الأزهر. فإذا لم يكن هناك تحالف وعمل تحت الأرض، فلماذا تم ذلك في جامعة الأزهر بالذات ولم يتم في جامعات مصر الأخرى؟ ويقفز السؤال يطلب إجابة من الجهات الأمنية: من الذين خططوا؟ ومن الذين نفذوا وصوروا ووزعوا؟ ومتى وكيف تم تحديد ساعة الصفر؟
- مشهد قيام رئيس جامعة الأزهر الدكتور أحمد عمر هاشم بوصفه رئيسًا للجنة الشئون الدينية والاجتماعية بمجلس الشعب، بإذاعة بيان تحريضي سافر تحت قبة المجلس لتثوير أعضائه بالمرة، أقل ما يوصف به، مع كل الأدب الممكن، بأنه بيان هستيري أدان فيه الجميع، وطالب بمصادرة الرواية ومحاسبة مؤلفها وناشريها، بل والمطالبة بحرقها (؟!)، وهي العادة المألوفة في أمر رعاة شئون التقديس مع الثقافة عبر العصور الطويلة المظلمة، منذ المعتزلة حتى ابن رشد مرورًا بمصادرات هذا الزمان وقائمتها الطويلة.

- اكتشفت العصابات المتحالفة خطأ حساباتها، بإعلان السيد عادل حسين فشل الخطة وانحسار نهر الدم المنتظر، في سوء تقدير للزمن، حيث كان الطلبة في جامعات مصر الأخرى منشغلين بأداء الامتحانات السنوية، ولولا هذا الخطأ لنجحت الخطة وغرقت مصر في دماء أبنائها. وساعد إفشال الخطة التحرك الأمني السريع بينما كانت بقية الوزارات تتخبط في إدارة الأزمة.
- بعد فشل خطة التثوير الكامل لم يترك الحلف غير المقدس الفرصة دون تحقيق مكاسب في بدائل تم ترتيبها مسبقًا، فقد أصدر الأزهر عبر مجلسه البحثي بيانًا تم توزيعه في ذات اليوم على كافة وكالات الأنباء والمحطات الفضائية بسرعة قياسية مذهلة، وقد استثمر البيان ما حدث، ليضع مطالب أو ربما «أوامر» للحصول على مكاسب سريعة. بوضع مبدأ فرضه على الحكومة وعلى الناس، بطرق الحديد وهو ساخن، بفقرة تتحدث عن ضرورة عرض أي عمل أدبي أو ثقافي أو فني على الأزهر قبل نشره لبيان رأي الدين فيه (؟!). ولم تعد مهمة الأزهر قاصرة على مراقبة الأعمال الدينية، لإعلاء سلطان الأزاهرة، أحد أضلاع الحلف، فوق كل سلطان في الوطن، ليصبحوا المرجعية الأولى والأخيرة في كل شأن. وبعدها صرح شيخ الأزهر لمجلة روز اليوسف في ٢٠ / ٥ / ٢٠٠٠م بأن القانون ١٠٣ لسنة ٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها يقول: «إن الأزهر وحده صاحب الرأي الملزم لوزارة الثقافة في تقدير الشأن الإسلامي للترخيص أو رفض الترخيص للمصنفات.» وهو كلام أُلقي على عواهنه إلقاءً لأن هناك كلامًا كثيرًا حول هذا القانون بالذات لا يعطي الأزهر هذا الحق.
- ومع الفشل الذريع الذي مُنيت به خطة خراب مصر جاءت بدائل أخرى جاهزة من نوع آخر، من قبيل رفع ستين عالمًا أزهريًّا نداء للسيد رئيس الجمهورية، يفزعون إليه بعد الله تعالى حماية العقيدة من العبث وحماية الأخلاق الفاضلة من الكتابات المغرضة التي تحاول إصابة الأمة في أثبت ثوابتها.
- هذا ما كان عن تكتيك حلف العمل والإخوان والجماعات الإرهابية والأزاهرة في تذكرة فقط لم نناقشها بعد، فماذا عن موقف مؤسسات الدولة إبان الأزمة؟

بعد ارتباك معهود ناتج عن خلل أزلي في فن إدارة الأزمات في حكومتنا الرشيدة، كلف وزير الثقافة لجنة من أكْفَاء نقاد الأدب في مصر، لكتابة تقرير حول الرواية النكبة. وتمت دعوة السيد الدكتور عمر هاشم رئيس جامعة الأزهر ليكون عضوًا

باللجنة، بعد أن أرسل إليه المجلس الأعلى للثقافة نسخة من الرواية للاطلاع. لكن سيادته لم يحضر، وسيادته لم يعتذر حتى عن عدم الحضور، فقد كان فيما يبدو مشغولًا بصياغة بيانه التثويري داخل مجلس الشعب دون أن يجهد نفسه بقراءة الرواية (؟!). وما حدث بعد ذلك كان أنكى وأمر، فقد قام السيد رئيس الوزراء بتحويل تقرير الأساتذة المتخصصين إلى رعاة التقديس الأزاهرة (؟!).

ولا نعلم هل كان السيد رئيس الوزراء يطمح إلى إقناع الضلع الأزهري في حلف خراب مصر (الذي ما عاد يعلم من شئون الكون سوى حفظ النصوص وشروح المتون وفقه الحيض والنفاس وتوريث الرقيق)، بالتقرير الأكاديمي الرفيع، أم كان يطلب موافقة الأزاهرة على التقرير ووضع بصمة الأزهر الكريمة المباركة بجوار توقيعات أساتذة الأدب الكبار، أم تُراه كان يطلب الرضا والسماح من أهل السماح على الحكومة وغفران خطيئتها المبينة؟ وبدلًا من أن يتم تحويل أعضاء حلف خراب مصر إلى التحقيق، بوثائق إدانة معلنة بأفواههم في مؤتمرهم وبأقلامهم في صحيفتهم، تم تحويل أديب كبير مثل إبراهيم أصلان مع زملائه إلى المحاكمة بحسبانهم المسئولين عن نشر الرواية.

إن هذه سقطة أخرى وكبرى من سقطات الدولة إبان إدارتها للأزمات يجب الوقوف عندها طويلًا لتقصي أسبابها، ولاستيضاح الأسباب الكامنة وراء ما آل إليه حال البلاد والعباد في مصر.

في الأزهر تحديدًا تم تصوير ألوف النسخ من مقال «محمد عباس» المنشور بصحيفة الشعب، حول رواية «وليمة لأعشاب البحر»، وفي الأزهر بالتخصيص تم توزيع هذه النسخ على الطلبة والطالبات، ومن الأزهر بالذات انطلقت مظاهرات الغضب لطلبة لم يقرأ أحدهم الرواية التي خرج يتظاهر ضدها. وهو ما يشير إلى بشر تم انتزاع عقولهم وتحولوا إلى كائنات يكفي أن تُصدر لها همس التحريض أو مجرد الصفير ليصبحوا وحوشًا كاسرة. تُرى هل هم من ظلموا أنفسهم أم نحن الظالمون؟

السؤال جِد هام وخطير، ويحتاج إلى إجابة واضحة ستأتي في موضعها من هذه الدراسة.

- وأساتذة الأزهر هم من حرضوا الطلبة ثم جلسوا على منصة قيادة حزب العمل لتثوير مصر، ينادون جماهير مصر أن تبايعهم على الدم والهدم.

- ورجال الأزهر هم من أسسوا ندوة تحولت إلى جمعية لها ملف طويل من المواقف المعلنة إلى جانب الإرهاب الدموي، ومن الفتاوى القادمة من قبور المحتضَرين وثقافة موتى التاريخ، لقبر أي تجديد أو اجتهاد أو أي محاولة للتكيف مع واقع الدنيا المتغير. وهو ما نتج عنه بالضرورة — وهم يعلمون سلفًا — إسالة الدماء الزكية، مع خراب للاقتصاد المصري في مرحلة تحول مأزومة. مما يشير إلى الارتباط تحت الأرضي بين أصحاب الفتاوى والأوامر الدموية وبين المنفذين.
- ورجال الأزهر هم من شكلوا القسم الأعظم في عصابة الإخوان المحظورة منذ نشأتها الأولى، بل كانوا أعضاء في تنظيمها الدموي المعروف بالتنظيم السري، وهو ما يفسر لنا الارتباط الوثيق حتى اليوم مع جماعات الإرهاب ومع حزب العمل الإخواني.
- والأزهر هو من تقلب، في انتهازية رخيصة فاضحة، مع تقلبات المؤسسة السياسية، فكان مع الحرب مرة ومع السلام أخرى، ومع الاشتراكية مرة ومع اقتصاد السوق أخرى. مما يشير إلى عدم احترام حقيقي وصادق للإسلام، بقدر ما هي منافع اقتصادية ومكاسب سياسية لا علاقة لها بدين ولا بوطن. فلا يزعمَنَّ لنا اليوم أنه راعي الدين المخلص بحلفه مع زعماء الإرهاب وإخوان حزب العمل.
- ورجال الأزهر اليوم، هم النجوم اللوامع في سماء المحطات الفضائية التي تدفع لهم بسخاء، وهم أصحاب الجاه والوجاهة الاجتماعية، حتى باتوا يطلقون اسم من يدفع أكثر على قاعات أزهرهم، ويتهمون غيرهم بالفساد والارتشاء والعمالة للأجنبي.
- ورجال الأزهر هم من أصدروا البيان الأخير القاضي بتحويلهم إلى مجلس رقابي أعلى على كل حركة أو سكنة في عقل الوطن، مستندين إلى نص القانون المدني القاضي بمعاقبة ازدراء الأديان، رغم أنهم لا يعترفون بالقانون المدني لأنه وضعي، في انتهازية رخيصة، لمحاكمة المبدعين والمفكرين. علمًا أن هذا القانون يُدين ازدراء الأديان وليس الإسلام وحده، ومع ذلك يؤلفون الكتب ويقررونها على طلبة الأزهر، وهي كتب تزدري كل دين أو فكرة خارج حدود فكرهم، إن جاز تسميته فكرًا، ويغرسون في أرواح طلبتهم كراهية إخوانهم في الوطن عبر دراسات يتم تدريسها خاصة في كلية الدعوة تزدري الدين المسيحي علنًا. فهل هناك انتهازية فاضحة كتلك؟ فينهون عن المنكر ويأتون بما هو أنكر منه (!)، ويستخدمون نصوص قانون وضعي لا يعترفون به، لنهش من يخالفهم بينما يكسرونه عيانًا بيانًا وبكل بجاحة؟

- وبيانهم الأخير بعد أزمة رواية «الوليمة» يعني أنهم يطلبون لأنفسهم الوكالة عن الله في الأرض، بحسبانهم ممثلي الإسلام ونواب السماء، والمالكين وحدهم لمفاتيح الفهم الصحيح الوحيد لنصوص الدين؛ ليتحولوا إلى بابوات بيدهم مفاتيح الجنة والنار، يؤسلمون ويكفرون، ويطلعون وحدهم على المقاصد الإلهية إزاء أي مسلم يرى رأيًا يخالفهم في فهم نصوص الدين.
- هم باختصار يطلبون كهانة رسمية ليست في الإسلام السني ولن تكون، ويطلبون عصمة لا نعترف أبدًا إلا أنها لله وحده لا شريك له. ومعلوم أن دار الإفتاء لم تقر بعصمة اجتهادات الأزهر ولا صحتها أصلًا في أكثر من موقف، وكلاهما من الرجال الأزاهرة.

والآن انظر معي قارئي إلى مدى الخبث والدهاء في مؤسسة تزعم أنها المعبِّر الطاهر للدين وللرأي المعصوم، بشكل لا يمكن توصيفه — مع كل الحذر الممكن — إلا بالاحتيال غير المحترم. فمنذ سنوات طلبت هذه المؤسسة الدينية مصادرة كتابي «رب الزمان» ومحاكمتي معه، بتهمة ازدراء الأديان، فبرأني القضاء وأفرج عني وعن كتابي، فماذا فعلوا بعدها إزاء الحكم النزيه؟

هناك أمر لا أفهمه ولا أفهم معاييره، حيث لا يمكن السماح في جمارك مصر بتصدير أي كتاب للخارج إلا بعد موافقة الأزهر (؟!) ... لماذا؟ هل يخشون مثلًا تصدير ما يرونه كفرًا إلى بلاد الفرنجة في أمستردام ولندن ونيويورك حرصًا على الدين في تلك البلاد؟

وعندما تقوم مؤسسات التصدير الرسمية كالأهرام مثلًا (وهو ما حدث فعلًا) برفع قوائم بأسماء الكتب المطلوب تصديرها من تأليفي وتأليف غيري إلى الأزهر لأخذ الموافقة، فإن الأزهر يقوم بشطب كل أعمالي من بين الكتب الموجودة بالقائمة. وعندما طلبنا منهم إعطاء إفادة رسمية مكتوبة بالمنع وأسبابه رفضوا. وحتى تاريخ كتابة هذا الموضوع ما زالت أعمالي تُمنع من التصدير بهذا الأسلوب الرخيص في محاربة الأرزاق، وبهدف آخر أهم هو التعتيم على أعمالي ومنعها من الانتشار، رغم المعلوم أن ذلك لا يتم إلا بحكم محكمة، ومع ذلك فهو يتم بمعرفة جهات التصدير والجمارك والأمن معًا (؟!) فهل أفادنا المسئولون — يرحمهم الله — ما السبيل إلى الفكاك من هذا الفخ اللئيم، أم سيظلون في صمت القبور؟

انظر معي قارئي إلى لون آخر من رخص الأساليب التي يستخدمها نواب الله في الأرض في بيانهم الأخير الذي طلب محاكمة رواية «الأعشاب» وناشريها، مشفوعًا بإشارة إلى أن

كاتب الرواية يسب فيها كل الملوك والرؤساء العرب، في تحريض وخبث فلاحي مضحك، رغم المعلوم أن الرواية تروي أحداثًا يُفترض تخيليًّا أنها قد حدثت في حقبة الستينيات (!).

وهو ذات الرخص والابتذال في التحريض الذي تضمنه تقريرهم ضد كتابي «رب الزمان»، حيث أشاروا للقاضي الذي سيحاكمني إلى أنني قمت بسب القضاء وقذفه بسبب حكمه في قضية نصر أبو زيد، وهو ما يعلمنا بوضوح أي عقل يسكن تحت العمامة، وأي ضمير يتمتع به العاملون تحت القباب المقدسة.

ثم انظر معي قارئي إلى الشيخ عبد المعز الجزار الذي كتب تقرير الإدانة لكتابي المذكور، يصرح في ١٩٩٦/٨/٢٩م لصحيفة المصور تصريحًا مذهلًا يقول فيه: «أنا حققت خلال الثلاثة شهور الماضية خمسين ألف كتاب» وضمنها كتابي «رب الزمان». وبحسبة بسيطة نجد الرجل الصادق ابن الأزهر (الشريف) قد قرأ خلال هذه الأشهر الثلاثة عدد ٥٥٥ كتابًا يوميًّا، واستوعبها ونقدها واتخذ القرار بشأنها (؟!). وبحسبة أخرى نجده قد قرأ كتابي وطلب إدانته ومصادرته ومحاكمتي، وما قد يجره ذلك إلى مجزرة اللئام، فقط في دقيقتين وعشرين ثانية (؟!) ... هذا بالطبع مع عدم احتساب أوقات راحته وقضاء حاجات فضيلته البيولوجية ولذائذه الضرورية. فهل رأيت قارئي مدى أمانة وصدق الأزاهرة في إصدار الأحكام على الكُتَّاب والمفكرين؟

وعلى الجانب الآخر نجد أعضاء حلف خراب مصر المنتشرين في كل مكان، يأخذون تقرير الأزهر ضد كتابي وينشرون بعضه بمجلة اللواء الإسلامي (التي يصدرها الحزب الوطني) قبل إجراء المحاكمة أو الإدانة أو البراءة ليعلنوا لحراس العقيدة من حملة الرشاشات والسيوف في سبتمبر ١٩٩٧م تحت عناوين جذابة تلك الإعلانات: «رب الزمان: أحدث صيحة للفكر الضال، مشحون بالإسفاف والتجريح، ولم يسلم منه الأنبياء ورجال الدين». ولك أن تلاحظ مساواة التقرير بين الأنبياء ورجال الدين؛ ذلك التقرير الذي وصل إلى مجلة اللواء الإسلامي بمجرد صدوره، وظللنا نلهث وراءه لنعرف تهمتنا ولماذا نحاكَم، فلم نظفر به وطاشت جهودنا ولم نعرف بالتهم إلا أمام القاضي ونيابة أمن الدولة العليا.

ثم هناك أمر آخر علمته صدفة بالممارسة، وهو أمر شفاهي لا يتم أبدًا بشكل رسمي مكتوب؛ لأنه ببساطة غير قانوني ولا دستوري، فعلى أي مطبعة في مصر أن تقوم بإحالة أي كتاب يصلها، خاصة من أمثالي، إلى مباحث أمن الدولة، التي ترفعه بدورها إلى الأزهر ليوافق عليه أولًا، وبعد ذلك يأذن أمن الدولة تليفونيًّا لصاحب المطبعة بالطباعة، ويا ويله وظلام ليله لو لم ينفذ صاحب المطبعة تلك الأوامر الشفاهية. فهل من إجابة يا أصحاب

السيادة المسئولين عن تفعيل مواد القانون والدستور؟ ... لقد كانت هذه تجربتي الخاصة عندما قررت طباعة أعمالي بنفسي، ووقع صاحب المطبعة بيني وبين أمن الدولة في حيص بيص، ولولا زيارة من جانبي لأمن الدولة لتوقفت أعمالي داخل أروقة الأزهر تنتظر الرفض المؤكد، ولا أظن أن أمن الدولة قرر السماح للمطبعة بطباعة أعمالي لسواد عيوني وهيبة مشهدي المتواضع، إنما بعد مناقشة جادة واضحة لا تقبل لبسًا، أوضحت فيها معرفتي لحقوقي وكيف يمكنني الدفاع عنها بشكل علني سافر.

إن هذا جميعه ليس عرضًا لأمور شخصية، بل هو الأمر الذي يتعرض له جميع مثقفي هذا الوطن دون سند من قانون ولا دستور، وهو أيضًا محاولة للوصول إلى الأسباب التي أدت بالأزهر إلى بلوغ هذا السلطان العظيم ليصبح بهذا التورم الهائل القابع فوق قلب الوطن وعقله مصيبًا إياه بالشلل التام. ومن هنا وجب البحث عن العلة، والتعرف على أسبابها.

لولا ظروف تاريخية بعينها لكان المسجد الأزهري كأي مسجد آخر في الديار المصرية، فقد أنشأه الاستعمار الفاطمي لمصر، حتى يكون بوق دعاية سياسية للسلاطين الفاطمية، ومذهبهم الشيعي، وكان ذلك عام ٩٧٠ ميلاديًّا.

وبزوال الاستعمار الفاطمي، وعودة الاستعمار العباسي السني المذهب على يد الكردي العِرق «صلاح الدين الأيوبي»، تم إغلاق هذا المسجد بالضبة والمفتاح. وإبان صراع العبيد؛ المصطلح على تسميتهم المماليك (المستجلبين من بلاد الترك والديلم والألبان)، على الحكم والسلطان في مصر، تمكن العبد (الظاهر بيبرس) من حكم مصر سنة ١٢٦٠ ميلادية. ولما كان بحاجة سريعة لمسجد يدعو له ويضع لحكمه المشروعية، قام بإعادة فتح المسجد الأزهر مرة أخرى لنفسه، كي يتم الدعاء له فيه كحاكم شرعي باسم الإسلام ومشايخ الإسلام الأزاهرة. وجعل منه الجامع الأول الرسمي في مصر، المتحالف مع السلطة السياسية. إلى أن جاء إلى البلاد احتلال آخر باسم الإسلام هو الاحتلال العثمانلي سنة ١٧٦٠ ميلادية. لكن هذا الاحتلال ظل مؤرَّقًا بنفوذ وقوة المماليك الذين بنوا مساجد لأنفسهم مثل مسجد قلاوون ومسجد برقوق وغيرهما، مما اضطر العثمانيين، بعد ١٥٠ سنة من الاحتلال، إلى إصدار فرمان سلطاني بتحويل المسجد الأزهر إلى المؤسسة الدينية الأولى في مصر، وإعلانه المسجد الرسمي التابع للسلطنة مباشرة، ويُدعى فيه فقط للسلطان العثماني، وأقيمت فيه مشيخة ذات تراتب وظيفي عُين على رأسها أول شيخ رسمي للأزهر هو الشيخ الخراشي. وحُددت وظيفته بالولاء للسلطان، وتنظيم أمور المسجد، والإشراف على أوقافه، ورئاسة شيوخه؛ لتمكين السلطان من استخدام الدين للسيطرة على البلاد في مواجهة التمرد المملوكي الدائم.

وعند دخول الحملة الفرنسية مصر شارك الأزهر في مناهضتها، لكن نابليون أدرك أهمية هذه القيادات الدينية فأشركها في ديوان الإدارة الذي أسسه، ومن بينهم من كتب قصائد الشعر الغزلي المكشوف غرامًا وصبابة في ضباط نابليون وعيونهم الزرق وشعرهم الذهب. وجاء الإنجليز ليحتلوا مصر بعد الفرنسيس، والأزهر على حاله ومكانته، حتى استولت حركة عسكر الجيش على السلطة في عام ١٩٥٢م، وهنا بدأ عهد آخر للأزهر وبدأ نجمه في الارتفاع والسطوع، حيث احتاج العسكر إلى الأزهر اكتسابًا للمشروعية، وحدث بينهما الزواج والوصال. وهكذا تقلب الأزهر ما بين شيعي وسني، وبين مملوكي وعثماني، وبين فرنساوي وإنجليزي وملكي، وبين محافظ وثوري، لكن مع يوليو ٥٢ أصبح شأنه شأنًا، فقد أصبحت مشيخة الأزهر تتم بالتعيين من رأس المؤسسة الحاكمة، وأصبحت مهمته تبرير توجهات الجهاز الحاكم السياسية، مقابل مِنح وأُعطيات ومقامات رفيعة عالية، إضافة إلى قوانين تعطي الأزهر بعض السلطات، مثل القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١م بشأن إعادة تنظيم الأزهر. ومعلوم أن تلك الأعطية بالذات وبالتحديد كانت مقابل سكوت الأزهر عن القوانين الاشتراكية، بل ودعمها وتأسيسها في جذور الإسلام.

وقد نص هذا القانون على حق الأزهر في «البحث في الدراسات الإسلامية، وتجديد الثقافة الإسلامية، وتجريدها من الفضول والشوائب وآثار التعصب السياسي والمذهبي، وتوسيع نطاق العلم بها، وتحقيق التراث الإسلامي ونشره.»

أما الفقرة التي يستند إليها أزاهرة اليوم في حق الرقابة والمصادرة، فتستند إلى آخر نص مبهم في هذا القانون يقول: «وبيان الرأي فيما يَجِدُّ من مشكلات مذهبية واجتماعية تتعلق بالعقيدة.» وهو ما لا ينطق بما نطق به شيخ الأزهر الدكتور طنطاوي لمجلة روز اليوسف في قوله إن القانون ينص على «أن الأزهر وحده صاحب الرأي الملزم لوزارة الثقافة في تقدير الشأن الإسلامي للترخيص أو رفض الترخيص للمصنفات الفنية.» وهو الأمر الذي يذكرنا دومًا بدور الأزاهرة في ألاعيب السياسة، وهو ما تكرر مثله عندما أطلق السادات يد الأزاهرة والإسلاميين المتشددين في كل ساحات مصر تمهيدًا لقبولهم صلحه مع إسرائيل، وقام بتوسيع فقرة الشريعة الإسلامية بالدستور لتصبح هي المصدر الرئيسي للتشريع. وهي التي يستند إليها كل من هب ودب من اللاعبين بالدين والمشتغلين بالسياسة وبالنار، رغم أن هذه الفقرة مع قانون ٦١ بشأن الأزهر قرارات ذات أسباب مرحلية مؤقتة كان يجب أن تزول بزوال أسبابها ... لكن الأزهر كان قد أصبح أزهرَ آخر ولم يعد ذلك المسجد الذي أغلقه صلاح الدين بكل بساطة، وهو ما يحتاج منا إلى وقفة أخرى شارحة مفصلة.

نتابع إذن ما حدث من زواج ووصال بين العسكر وأصحاب العمائم الأزهرية منذ يوليو ١٩٥٢م حتى الآن، حيث تم منح شيخ الأزهر لقبًا عظيمًا فخيمًا هو «الإمام الأكبر» فأصبح هو الإمام فوق كل إمام، وصار هو صاحب الرأي في كل ما يتصل بشئون الإسلام، وباختصار أصبح هو المسئول عن الإسلام في الأرض.

وقبل عقد الزواج المتين هذا، لم يكن في مصر كلها سوى سبع مدارس ابتدائية وثانوية تتبع الأزهر في كل أصقاع مصر، أُطلق عليها من بعدُ (تفخيمًا) لقب «المعاهد الأزهرية». ولك أن تندهش، أو تُصعق إن شئت، عندما تعلم أن عددها الآن قد أصبح ينيف على ستة آلاف معهد، إضافة إلى ٢٨٠ معهدًا عاليًا للعلوم الدينية وحدها (؟!)، مع ملاحظة هامة وخطيرة هي عدم تبعية هذه المدارس أو المعاهد لوزارة التربية ونظمها على الإطلاق.

ثم لك أن تعلم أن عدد تلاميذ المراحل قبل الجامعية بهذه المدارس قد بلغ مليونًا ونصف مليون تلميذ، تم احتضانهم في عمليات عسكرة إلى معسكرات مثل: معسكر عمر بن الخطاب ومعسكر أبي بكر الصديق بالإسكندرية.

ثم تم تحويل الأزهر من جامعة لاهوتية تختص بأمور الدين وعلومه إلى جامعة كاملة فيها كل ألوان العلوم الدنيوية من كليات الهندسة إلى الطب إلى العلوم إلى الصيدلة، إضافة إلى ثلاث عشرة كلية لها فروع أخرى بالمحافظات، وشرطها الأول لقبول الطالب أن يكون مسلمًا. وبذلك قامت بتخريج ألوف الخريجين الموزعين في مؤسسات الدولة على أساس عنصري وطائفي كامل.

أما عدا ذلك فليست هناك أية شروط، فمصروفات تلميذ المرحلة قبل الجامعية في المعاهد الأزهرية ٢١٠ قروش، وتصل المصروفات السنوية الجامعية للطالب إلى خمسة جنيهات.

وأقام الأزهر لنفسه لائحة نظام خاصة غير مسبوقة ولا مكررة في أي دار علم أخرى؛ فلطلاب الثانوية الأزهرية الحق في دخول امتحان دورٍ ثانٍ في أربع مواد، بالإضافة إلى مادة القرآن الكريم (؟)، وذلك إذا فشل الطالب في اجتياز الدور الأول. أما جامعات الأزهر فتستوعب جميع الناجحين في مدارس الأزهر حتى لو بلغت درجاتهم الحد الأدنى فقط للنجاح. ومن ثم ضم الأزهر جميع الفاشلين علميًّا ليلقنهم فنون التطرف والعنصرية والطائفية، ويُخرِّج ١٢٪ من نسبة خريجي التعليم في مصر جميعًا، مشكِّلًا بهم بنيته التحتية وميليشياته وقت الحاجة، الذين يدينون له بالفضل والولاء العظيم، ويمكن تحريكهم بإشارة أو بصفارة كما حدث في فتنة «الوليمة» التي دبرها حلف خراب مصر.

وإبان الأزمة الانتقالية التي مرت بها مصر من اقتصاد مِلكية الدولة الملقب بالاشتراكي إلى نظام السوق (وهي الأزمة التي كان لا بد أن يمر بها أي وطن في نفس الظروف)، استشعر رجال الأزهر مدى حاجة الدولة إليهم لتبرير توجهاتها الجديدة. وزاد الطين ظهور جماعات الإرهاب الدموي، مما دفع الدولة أكثر إلى قبضة الأزهر في حاجة لمؤسساتها الدينية لإثبات أن الدولة أكثر حرصًا على الدين من المتطرفين. بينما كان الأزهر يستشعر كل يوم قوته، ويلعب لعبة مزدوجة، يصدر معها بيانات التأييد للدولة، ثم بيانات التأييد للإرهاب.

وهكذا أدرك الأزاهرة مدى ضعف مؤسسة الحكم وهشاشتها في تلك الفترة الانتقالية، وأدركوا فرصتهم السانحة ليفرضوا وجودهم على الدولة كقوة مشاركة في صياغة القرار السيادي، وليس فقط مجرد مشايخ للتبرير، وكان مشهد الشيخ شعراوي — تجاوز الله عن سيئاته — وهو يربت فجأة فوق كتف الرئيس مبارك، بعد محاولة الاغتيال الآثمة في أديس أبابا أمام عدسات التليفزيون العالمية، يحمل أكثر من مغزًى ومعنًى ودلالة، في حركة لا يسمح بها أبدًا موقع الرئيس ولا أصول البروتوكول، ومررها الرئيس بتسامح وحكمة احتاجهما الموقف. ثم أخيرًا جاءت أحداث الوليمة ليجازف الأزهر بمشاركة بعض رجاله في حركة التثوير الفاشلة التي تمت تحت راية حزب العمل.

ولنا أن نلاحظ أن طلاق بينونة صغرى بين المؤسستين السياسية والدينية قد بدأت بوادره عندما بدأ الأزهر يصدر بيانات وفتاوى تخرج تمامًا على إرادة الدولة وسلطتها (رحم الله شيخ الأزهر جاد الحق وتجاوز عن سيئاته)، كما أصبح بإمكان مشايخهم في كل القرى والنجوع الوقوف ضد إرادة الدولة في تحديد النسل والسياحة والبنوك، وأصبح بإمكانهم صناعة مؤسسات بديلة لمؤسسات الدولة كندوة علماء الأزهر التي تحولت لتحمل اسمًا له مغزًى، فأصبحت «الجبهة». وتمكنوا من إنشاء مدارس دينية مستقلة. إضافة إلى عشرات الصحف والمجلات ودور النشر وشركات الكاسيت، بل وإقامة شركات اقتصادية متكاملة، بعد أن حصلوا على الاستقلال الاقتصادي بخروج شيوخهم إلى دول النفط، وحصولهم على التمويل اللازم ببذخٍ قلَّ نظيره، ثم إنشائهم منظمات عالمية كمنظمة رابطة العالم الإسلامي، ناهيك عن التمويلات الشخصية السرية.

وكان التزايد العددي الهائل مع التسامح في قبول الفاشلين في الدراسة الثانوية العامة وتأهيلهم عنصريًّا وطائفيًّا في معهد الإعداد والتوجيه، ثم التحول بهم إلى تخصيصهم سنة تمهيدية بالأزهر قبل الانخراط بالكليات العلمية بالأزهر أيضًا لتلقينهم فنون العنصرية الطائفية … كل هذا له دوره في إيجاد منظومة كبرى قوية تشبه منظومات العسكر التي

لا تملك عقلًا للتفكير بقدر ما تطيع فقط الأوامر. وهو ما يذكرنا بالضباط الذين كانت تخرجهم الكليات الحربية بعد قبولهم فيها بأدنى المجاميع من الدرجات العلمية، فكان ما كان من خسائر ودمار أمام عدو جاءت به مثل تلك السياسات إلى حدود الدلتا الشرقية في عام ١٩٦٧م.

وللعلم، فقد وصل عدد الشيوخ الأزاهرة في مصر إلى خمسمائة ألف شيخ، ينتشرون في ١٩٠٠٠٠ مسجد وزاوية حسب إحصاء عام ١٩٩٢م، إضافة إلى ١٢٠٠٠٠ أزهري يقومون بالتدريس في مدارس الأزهر قبل الجامعية، إضافة إلى خريجي الكليات الأخرى كالهندسة والطب الذين يدينون بالفضل في وظائفهم وألقابهم إلى الأزهر.[١]

فهل تعلم الدولة هذه الحقائق المرعبة، أم هي لا تدري بها؟ وهل الثمن المدفوع للدولة من قِبل الأزهر يقابل ما كان يمكن حدوثه لو انفلت أمر المظاهرات ونجح حلف خراب مصر، وهو الأمر الذي يمكن حدوثه في أي لحظة؟

وهل الأكثر أمنًا وأمانًا أن تظل الدولة بحاجة لمشايخ التبرير الديني، أم إلحاق كل تلك المعاهد بوزارة التربية وعودة الأزهر لدوره الديني، مع تواصل الدولة مع شعبها تمنحه الحقائق وتطلب منه المشاركة في تجاوز الأزمات؟ وهل الأسلوب المتبع حتى الآن في الإعلام والتعليم العام، والذي يقوم بالتخديم على ذات المبادئ، سواء ذعرًا (وهنا مصيبة) أو إيمانًا بها (وهنا المصيبة الأعظم) ... هل هذا الأسلوب يمكن أن يخدم أهداف الدولة المدنية المرتقبة المترافقة بالضرورة مع نظام السوق؟ إن الملاحِظ والمتابع سيكتشف أن الإعلام والتعليم قد هيأ الشارع بعد أن مُحي وعيه لأى انفلات قد تقوده أحلاف الخراب، بعد أن ظل هذان الجهازان يزايدان على تيارات الإسلام السياسي لإثبات التحاء الدولة وتدينها.

ويبقى السؤال الأخطر: هل كانت المظاهرات وكل ما حدث بسبب كلام فلوت في رواية لكاتب سوري؟ أم أن المناخ كله (نتيجة سوء السياسات) قد تهيأ لخراب مصر؟

وبعد صدور بيان الأزهر الأخير إزاء المثقفين والكتَّاب، نقف نتساءل هل يملك الأزهر بالفعل الحقيقة الكاملة والمطلقة في كل قضية، وأن مثقفي هذا الوطن معتوهون ومعوقون بالكامل وبحاجة إلى هذه الوصاية البغيضة؟ وهل يتصل الأزاهرة بالسماء عبر وحي متصل ما زال يحمله الملاك جبرائيل، أم أنه قد رُفعت الأقلام وجفت الصحف؟

[١] للمزيد حول هذه الحقائق المرعبة ارجع إلى أعمال الدكتور كمال مغيث.

لقد كانت سلسلة المصادرات السابقة تحتج باجتهادات المفكرين فيما يخص البشر من شرائع الدين، لكن الأستاذ عادل حسين أعلن على قناة الجزيرة الفضائية في برنامج الاتجاه المعاكس بتاريخ ٣٠/٥/٢٠٠٠م أن ثورته مع حزبه وأزاهرته كان لها سبب آخر، حيث إن الروايات تطاولت على الله نفسه، وهو الأمر غير المسبوق، لهذا كانت المبايعة على الموت والدم والهدم والخراب.

وهنا لا نجد سوى استفسار شديد البراءة: ما دمتم تحتجون قبل ذلك في المصادرات بالدفاع عن الشريعة، وما دام الأمر وصل هذه المرة إلى الاعتداء على الله نفسه، فلماذا لا تتركون الله يدافع عن نفسه؟ ولنا في عبد المطلب بن هاشم أسوة حسنة عندما قال لأبرهة الحبشي: «رد عليَّ إبلي فللبيت رب يحميه» ... لماذا إذن لا تتركون الله يدافع عن نفسه بنفسه حتى يعود عصر المعجزات والطير الأبابيل؟ ولماذا تعكسون الأوضاع بعد أن قال تعالى في كتابه الكريم: ﴿إِنَّ اللهَ يُدَافِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (الحج: ٣٨) وليس العكس (؟!)، ولماذا تصرون أن عليكم حقًّا جهاديًّا بتوحيد كل الألوان والأفكار والتباينات، بينما القرآن الكريم قد أقر أن التعددية والاختلاف والتمايز قرار إلهي بحقوق الإنسان، في قوله تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ (المائدة: ٤٨).

وهنا لا بد أن يطرح المؤمن إيمان العوامِّ أسئلته المترتبة على ما سبق:

لماذا يا أزهر، وقد أنعمت عليك مؤسسة الحكم وأغدقت، فرفل رجالك في النعيم، وأصبحوا نجومًا ذوي أبهة ومنازل اجتماعية رفيعة؟

لماذا يا أزهر وقد أنعموا عليك بلقب «الشريف» وجعلوك رمزًا للإسلام، رغم أنه لا يوجد في صحيح الإسلام رموز، ولا يوجد في القرآن كله ولا في الحديث كله شيء اسمه الأزهر ولا رجال الأزهر؟

لماذا يا أزهر وقد سمحوا لك بجعل معاهدك وجامعتك مأوى لكل فاشل دراسيًّا، ثم أنعموا على خريجيك بلقب العلماء، ومن يومها اختفى من بلادنا علماء الفيزياء والكيمياء والأحياء ولم يبق سوى علمائك، ورضينا بهم قسمة وحظًّا ونصيبًا؟

لماذا أيها «الشريف» وأنت تتقلب كل مرة في النعيم مع تقلبات المؤسسة السياسية من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين وبالعكس، ولم يسألك أحد يا شريف عن تقلباتك أو سؤالك عن موقعك من صحيح الإسلام؟

لماذا يا أزهر؟

أسئلة إجاباتها لا شك معلومة لدى جهاز الدولة الحاكم، وهو بها أدرى.

القسم الثاني

شكرًا ... بن لادن!

تنويه وعرفان

تنويه

الموضوعات التالية تم نشر بعضها في دوريات مصرية، لكن مع تدخل الجهات الناشرة تدخلًا سقيمًا أحيانًا، ولئيمًا أخرى، ومريضًا أو جبانًا ثالثة، دون حتى استئذان المؤلف، مما شوهها تشويهًا فظيعًا، يليق بالعقل الواقف وراء التدخل المقيت، ولم ينج منها إلا ما نُشر في مجلات شديدة التخصص لم تصل إلى مساحة أوسع من القراء، لذلك وجب نشرها مرة أخرى. هذا إضافة إلى موضوعات لم يسبق نشرها من قبل.

عرفان

كان لرصد السيد مرتضى العسكري للوقائع في سياقها التاريخي، ولتحليلات جبران شامية، ولمفاتيح علي حرب النقدية، دورٌ لا يُنكَر أثناء قراءة وقائع الحاضر وأحداث الماضي، وتحليل وتركيب النصوص ودلالاتها، لذلك وجب التنويه، حفظًا للأمانة.

الآن ... أو الطوفان

إن العصبية هي أن يرى الرجل شرار قومه خيرًا من خيار قوم آخرين.

أحمد بن الطيب

أصبح «الإسلام المُعدل المطلوب أمريكيًّا» عنوانًا لمناقشات منوعة في الإعلام العربي والإسلامي والعالمي بعد ضربة الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، وعزم الولايات المتحدة الأمريكية على التدخل في ثقافات المسلمين، ضمن حملتها الدولية الموسَّعة على الإرهاب العالمي، من أجل إعادة صياغة المفاهيم التي يسلك بموجبها المسلمون مع أنفسهم أو مع العالم؛ لضمان ما تراه استقرارًا أمنيًّا لها ولنا وللعالم من وجهة نظرها، بعد أن عاشت زمنها السابق وفق حسابات مصالحها ومصالح شعبها فقط. فحالفت شرار الأرض، كما هو حالها مع العنصرية الإسرائيلية، وصادقت أعتى الأنظمة القمعية في دول العالم الثالث بغض النظر عن أحوال شعوبه، وأدامت سلطاتِ هذه الأنظمة التي نشرت الفساد في مواطنها مع قهر العباد، وشجعت عزل تلك الشعوب عن الحداثة وحجبتها عن التطور بتشجيع السلفيات المنوعة، وهي الخط النظري الذي يجمع الشعوب مع سلاطينها استجابة لحميمية رغبة هذه الشعوب في عدم تسرب أي غريب إلى خصوصيتها الثقافية العزيزة عليها، بغرض إبقاء تلك الشعوب في حالة سكونية خارج حركة التاريخ المتسارعة، مع الاعتماد على الأنظمة الحاكمة للحفاظ على المصالح الأمريكية في مناطقها. وهو ما أدى إلى انتشار الجهالة المعممة الضامنة للاستبداد السياسي، لكنه زرع في الوقت نفسه حقدًا حضاريًّا متناميًا في تلك المواطن، خاصة مع مواقف الحليف الأمريكي من القضايا العزيزة على الشعوب.

ومولت المخابرات الأمريكية ببذخٍ الحركات السلفية الفكرية والمسلحة، وأقامت في العواصم الإسلامية المؤتمرات المغذية للخصوصية الثقافية؛ كمؤتمرات ما يسمى العلوم الإسلامية. فكان أن أفرزت لها تلك المواطن إرهابًا دوليًّا عَقَرها في عُقر دارها الذي تصورته آمنًا من كل سوء، مما وضعها للمرة الأولى أمام مسئولياتها كسيدة للعالم، من أجل تجانس هذا العالم ثقافيًّا، وربما سياسيًّا، لتكون العولمة صداقة المعنى والمضمون وحفاظًا بالطبع على أمنها ومصالحها في المقام الأول.

وإزاء هذا الهول العظيم «الإسلام المعدل المطلوب أمريكيًّا» الذي ما خطر على قلب مسلم (وإن خطر لنا، وكتبنا بشأنه، وحذرنا على مدى العقد الماضي لإصلاح البيت من الداخل دون سامع ولا مجيب حتى أزفت الآزفة) يجدر وضع الأمر على مائدة بحث مكشوفة وعلنية في بيت أصحابه، لمناقشته واتخاذ المناسب بشأنه بيد أصحابه، للوصول إلى مشتركات بين المختلفات تؤدي إلى النتائج الأقرب إلى مصلحة الوطن والمواطن قبل أي أمر آخر.

وكان الأساس الذي سبق وطرحتُه ولم أَسلَم بسببه من الأذى (من محاكمات رسمية، إلى محاكمات أمام أمن الدولة، إلى إدانات أزهرية، إلى تعتيم وحجب ومنع نشر، إلى تشنيع صحفي مصحوب بالتخوين الوطني والتكفير الديني) هو الذي أُصِر عليه، وهو وجوب إعادة النظر في مناهجنا سياسةً أو تشريعًا أو اجتماعًا أو إعلامًا أو تعليمًا، والأهم، في فهمنا للإسلام وطرق تدريسه وشروحاته وقواعد التعامل معه وبه؛ من تشريع وتحليل وتحريم وقواعد فقهية، بل وثوابت نظنها كذلك، أو نريدها كذلك. وعلاقة هذا كله بالعصر الذي نعيشه، باعتبار ذلك مطلبًا وطنيًّا قبل أن يكون أمريكيًّا، وأنه قد أصبح ملحًّا وضروريًّا لصلاح أحوالنا، وفي الوقت ذاته — ببعض الواقعية — توقِّيًا لعصف الدولة العظمى الكبرى القادرة الغاضبة، ومعها كل دول العالم تقريبًا، إزاء أوطان ضعيفة متهالكة لا تملك لنفسها ردًّا ولا دفعًا سوى استمطار اللعنات من رب السماء بالدعاء على الأمريكان آناء الليل وأطراف النهار، وهو ما لم يغن عنا شيئًا، خاصة أن أصحاب منهج الدعاء لم يحسموا لنا الموقف حتى الآن ويحددوا لنا موعدًا نهائيًّا لهذا التدخل الإلهي، وحتى يحدث هذا التدخل أو لا يحدث فلا سبيل إلا ما بأيدينا وما في مستطاعنا.

وإن مخاطر عدم الوضوح وصراحة الطرح والمناقشة رهبةً أو خوفًا ستكون نتائجها على الأجيال المقبلة هي الأوخم والأسوأ، خاصة مع ما وصلت إليه أحوالنا النفسية والعقلية وأوهامنا الرافضة لأي تغير، مهما حدث من كوارث، غير العابئة بأي نتائج، مهما تراكمت

النوازل والمصائب والتراجعات، ناهيك عن أولئك النفر المستفيد من استلقائنا الخامل خارج التاريخ نجتر أساطيرنا، وهم نفر كثير وله نفير. وهي الأمور التي أدت بنا إلى عدم التحرك إلا إلى الخلف، وإلى مزيد من الخسائر، مطمئنين إلى حصوننا الكلامية ووعودنا العَقَدية متعثرين من منزلق إلى منحدر، حتى أصبح من مواهبنا بين الشعوب اتخاذ القرار غير المناسب في التوقيت غير المناسب. وأمست القضايا العربية بين قضايا العالمين هي النموذج الأمثل للخسائر الأمثل، رفضًا لمواجهة الذات بعوراتها، وإيمانًا بأننا شعوب مختارة بعناية فهي لا تخطئ، وغيرنا دومًا هو المخطئ.

وعندما يصبح الأمر هو البقاء في ساحة الفعل التاريخي أو الخروج من التاريخ إلى الزوال الحتمي، فإنه لا يبقى لدينا وقت للمراوغة اللغوية واستخدام الشراك اللفظية للتحايل على القول، في ظل تحريمات سائدة ما أنزل الله بها من سلطان، ولا التعامل بالأساليب الملتبسة للإجابة على الأسئلة المصيرية المطروحة علينا، لملاطفة رأي عامٍّ غير سوي ولا رشيد، أو توقيًا لعصف سلطة سياسية أو غضب سلطة دينية.

وإذا كان النوم ثقيلًا فإن الصحو سيحتاج إلى النهر والزجر وتشديد النكير، لأن الهزيمة التاريخية المروعة التي نعيشها لا تتمثل فقط في الهزائم العسكرية أو التراجع الحضاري، لكنها تكمن في كوننا لا نصدق أننا شعوب مهزومة على كل المستويات حتى النخاع، ومتخلفة على كل الأصعدة، وفي كوننا لا ندري لماذا هُزمنا ولا كيف هُزمنا، لأننا لا نملك فضيلة المكاشفة والشفافية والصدق مع الناس ومع الذات، وهي الآن أبرز الفضائل الكونية في الدنيا المتقدمة المتفوقة. علمًا أن البداية الصحيحة والناجحة هي الاعتراف بالهزيمة المروعة وأن بدء العلاج يكون بقبول النقد والاتهام الذي ربما كان علقمًا أو موجعًا أو يحتاج لجراحات كبرى، لكنه الضروري بلا بديل آخر، محاكمةً للذات وفحصًا للمسلمات، للوعي من خَدَر الغيبوبة ونقد ما نظنه بدهيات لاسترداد العافية، لأنه — وهذا هو الأخطر — لا توجد خدمة يمكن أن نقدمها لقوى العنصرية الإسرائيلية أكثر من الاستمرار فيما نحن فيه من هلاوس، ناهيك عن كون تلك الأسباب هي التي حالت بيننا وبين التوصل إلى لغة يفهمنا بها العالم ونفهمه، هذا مع الأخذ بالحسبان أننا لا نفهم بعضنا بعضًا.

وجذر المشكلة يتموضع في نظرتنا لكل شأن من خلال الهويات (دينية، قومية، عرقية، لغوية، ثقافية ... إلخ)، ومدى اتفاق الآخر معنا أو اختلافه وَفْقَها وحسب شروطها. وتتحزم هذه الهويات جميعًا برباط الدين الإسلامي الذي لا نرى أمرًا إلا من

خلاله، حتى اصطبغت به حياتنا، حتى في تفاصيلها الدقيقة (كيف نأكل وماذا نقول عندما نشرب أو عندما ننتهي من هذا أو ذاك، وبماذا ندعو ونستعيذ عند الغائط وعندما نتجشأ، مع دعاء الركوب سواء كانت الركوبة حمارًا أو طائرة لا فرق، وبم نبدأ الجماع من أدعية وبم نحمد عند الانتهاء ... إلخ)، ثم نتعامل مع المختلف وفق رأي ديننا فيه وليس كما هو، لذلك ننفيه ولا نعترف له بحق أن يكون مختلفًا عنا، بحسبان ديننا مصدر كل حق وكل معرفة ممكنة وكل فضيلة كاملة، ومن ليس تحت مظلته فاقد لكل هذا بالضرورة.

وبينما العالم لا يرانا إلا في تخلفنا المزري، نطلب منه أن يتعامل معنا باعتبارنا أصحاب أرفع الأديان، أو بالأحرى أصحها على الإطلاق، وبحسباننا وارثي مجد حضارة كبيرة، بينما لكل الأمم والشعوب أديانها ومآثرها وحضاراتها السالفة، ولا يعطيها ذلك مزية أو أفضلية على غيرها بالدين والمآثر السوالف، إنما هي تصنع أفضليتها بتأمين حريات المواطنين وإحقاق حقوق البشر التي تصنع مناخًا يسمح بالتوسع المعرفي والابتكار والاختراع والمساهمة في المنجزات الإنسانية لاحتلال موقع كريم تحت الشمس. أما نحن فانشغلنا عن العلم والمعرفة بحسبان كل معرفة قد تمت معرفتها مسبقًا في مقدسنا، ومن ثم خضعنا بالكامل للنصوص المقدسة، ولم نضع ضمن أهدافنا السعي لمعرفة ما لم نكن نعرف، قدر ما سدرنا في إعادة إنتاج ما سبق وعرفنا، لتبرير ثوابتنا وثباتنا عند نقطة زمنية تبعد إلى الوراء ما يَنُوف بقرون على عشرة قرون. لذلك لم ننتج أي معرفة حية، سواء حول النص أو الواقع، وكيف ذلك وشاغلنا وهمنا يفصح عنه دعاؤنا المرعوب إلى رب السماء: «اللهم لا تجعل مصيبتنا في ديننا» (؟!) ... أليست تلك هي المصيبة عينها؟!

وكي نثبت جدارتنا في عالم يسجل كل ليلة آلاف الكشوف والاختراعات قام جهابذتنا اللواذع يشمرون عن همتهم لتعريفنا معلومة واحدة فيها الكفاية والغنى، وهي أننا علماء الأكوان لآخر الأزمان، بالكشف في مأثورنا عن كل علم سبق اكتشافه. والصرعة الجديدة الآن هي ظاهرة الشيخ الدكتور زغلول النجار الذي تعدى القرآن إلى الحديث النبوي يستكشف فيه آخر النظريات العلمية، رغم ما في علوم الحديث من مآخذ على الحديث. ليس لفائدة البلاد والعباد بكشف ما لم يسبقنا إليه المتفوقون، لكن ليثبت لنا صدق ما بيدنا من مقدسات وتقييمها بقيمة العلم الغربي الذي يكفرونه سلفًا. ويؤكد لنا عبر حلقات طوال أن الله قد أنزل الحديد من السماء إلى الأرض إنزالًا عملًا بظاهر الآيات: ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ (الحديد: ٢٥)، وبعمليات حسابية حول عدد ذرات الحديد والألفاظ القرآنية بأساليب الحواة البهلوانية، إثباتًا لجدارتنا بين الأمم، بالخبيء

داخل نصوصنا النظرية الذي كان ينتظر كل تلك القرون مجيء السيد زغلول ليكون بطل الكشف ونجم العلم ودرة الإيمان. وجعل زغلول من نزول الحديد قضية كبرى يبسمل حولها المؤمنون ويحوقلون، بدلًا من أن يستخدم إجازته العلمية لدخول المختبر، وتقديم ما يمكن أن يفيد به وطنه من هذا الحديد، بغض النظر عن كونه قد هبط أم صعِد أم قعد، خاصة أن النصوص الدينية ليس من وظائفها إنجاز الكشوف والاختراعات والنظريات العلمية، لأن زمنها وبيئتها لم تكن بعدُ مهيأةً لهذه المعاني، ولأن مثل هذه المنجزات تتم بجهد الإنسان وكده وراء المعرفة، ولا يمطرها الله على أحبابه من السماء. ثم إن لها منهجًا يعتمد على الملاحظة والمشاهدة الحسية والتجربة المخبرية، ولا يحكم فيها إلا العقل الإنساني وحده، ولا محل فيها لغير الإنسان.

والتذاكر والتذاكي باستذكار سالف العصر والأوان بعلماء كانوا فخر زمانهم في العصر الذهبي للإمبراطورية الإسلامية (الرازي، الخوارزمي، ابن سينا ... إلخ) لا يصنع شيئًا في أي شيء، ناهيك عن كون المنتج العلمي لهؤلاء لا علاقة له بدين الإسلام، بل لمكان المسلمين في الشرق حينذاك، وتمازج علوم ومنجزات حضارات البلاد المفتوحة داخل الإمبراطورية الإسلامية، فأثمرت علومًا ليس من العلم أن نصفها بأنها كانت علومًا إسلامية، فليس للعلم جنسية ولا دين ولا وطن ... كانت علومًا فقط.

وقبل زغلول كان أصحاب لعبة العلم والإيمان قد أرسوا في عقول شبابنا خلطًا عظيمًا بين مفهوم القدرة الإلهية وبين القدرات السحرية، بمحاولاتهم تفسير كسر قوانين الطبيعة بالمعجزات في مأثورنا على ضوء ما انتهت إليه النظريات العلمية، وهو ما كان كفيلًا بإسكات صوت العقل، لأن قدرة الله تتجلى في ثبات قوانين الطبيعة وليس في كسرها، ولأن من يزعم خرق هذا الثبات هو العقل السحري السابق للعقل الديني زمنًا وكيفًا وفهمًا. وهو ما يعني أننا انتكسنا إلى مراحل ما قبل ظهور الأديان، ولم يعد هناك فرق بين مشايخنا وعلمائنا وبين عوام الناس الذين كانوا يخرجون عند تأخر فيضان النيل خارج أبواب قلعة محمد علي، يتلون صحيح البخاري ويختمونه احتسابًا لتأثير الكلام في قوانين الطبيعة، وما زلنا نتصور أن مجرد الكلام لا بد أن يؤثر حتى في كبرى قضايانا السياسية مع العالم. بينما الإسلام يعد أبرز الأديان التي حاربت السحر والسحرة، ولا يرى أفاضلنا هؤلاء أي تناقض بين الموقف الإسلامي وبين ما يفعلون، ولا يلتفتون إلى أن علوم الصواريخ والأجنة والهندسة الوراثية هي منجزات متراكمة لجهود إنسانية من كل ملة وموطن، ولم يعرفوها من القرآن، ولم يعلموا بوجودها خبيئةً طيَّ ألفاظ تحتاج

من يؤولها ويُسقط عليها ممكناته المعرفية التي تعلمها من زمننا وليس من زمن القرآن، فهي في النهاية ممكنات المفسر وزمنه وليست أبعد من ذلك.

ولا شك أن أخيولتنا التي تركبنا وتصور لنا أننا قد حققنا في ماضينا كل ما حققته البشرية من تقدم هائل كمًّا ونوعًا في حاضرها، تعمل على تخليقٍ مستمر للعامل القديم الجديد في تخلفنا، بالركون إلى وهمنا فلا نرى ما نحن فيه حاضرًا ولا ماضيًا، وهو ما يؤدي إلى عدم بذل أي محاولة للانتفاع بما لدى المتقدمين من فلسفات ونظر ومناهج أدت إلى تقدمهم. وظلت اجتهاداتنا محصورة في كيفية الحفاظ على ما نحن فيه حرصًا على أصالتنا، وهو حاضر موحش أصبح رميمًا منذ أزمان.

وآخر إنجازات شبابنا المسلم المهاجر الذي عاش ثقافة البلدان الحرة هو ما يسمونه الإعجاز الرقمي (الديجيتال) للقرآن في الكمبيوتر، ذلك الجهاز الذي لم يساهم فيه عباقرتنا بأي شيء بدءًا من التيار الكهربائي (الذي سيدخل صاحبه جهنم لأن اسمه إديسون وليس أحمد أو علي) وانتهاء بالتصنيع والبرمجة. لكن نصيبنا فيه، أو قل مصيبتنا، هي اختراع المعجزات السحرية من خلاله، بينما اخترعه أصحابه لتسهيل تخزين وتسريع المعلومة وسيولتها وتحليلها وتركيبها وتصنيفها ... إلخ. ومن الأمثلة الفواضح لهؤلاء الأفذاذ ما نشرته صحيفة «العالم اليوم» في يناير ٢٠٠٢م، وكيف أمكن لعلمائنا أخيرًا إعلان العالم بمكتشفاتهم باستخدام كمبيوتر علاء الدين السحري، ومعرفة أن الآية «١١٠» في سورة التوبة وترتيبها «٩» بين سور القرآن، قد تنبأت بتحريق الأمريكان داخل الأبراج جزاء وفاقًا لما قدمت أيديهم. ويحيطوننا علمًا نافعًا مفاده أن عدد كلمات سورة التوبة (بعد إسقاط أحرف الجر والعطف والذي منه حسب المطلوب) هو «٢٠٠١» كلمة بالتحديد المبين، ولو رتبنا الأرقام لنطقت بالمعجزة وهي «١١/٩/ ٢٠٠١» يوم ضرب أشاوسنا مركز التجارة العالمي بنيويورك. والآية المقصودة تقول: ﴿لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾، وفي أسباب النزول نعلم أنها قيلت في شأن بعض الصحابة الذين بنوا مسجدًا بغير رضا النبي فأسماه مسجد ضرار، وأمر أصحابه بهدمه وتحريقه فوق رءوس المجتمعين فيه. ولأن الأمريكان مثل أصحاب مسجد ضرار (لا تعرف كيف؟) فقد استحقوا الموت حرقًا داخل بنيانهم كأصحابهم الذين بنوا مسجد ضرار. ويبدو أن جهابذة بحور علمنا الديجيتال لم يعلموا أن الترقيم الذي اعتمدوه للآيات وترتيب السور لا علاقة له بالشأن الإلهي ولا بصُلب الآيات ولا تاريخها، لأن عملية الجمع والترقيم والتبويب كانت كلها بشرية من الألف إلى الياء. اللهم إلا إذا نسبنا المعجزة

إلى اللجنة التي شكلها الخليفة عثمان برئاسة زيد بن ثابت لتدوين القرآن وترتيبه في مجمع واحد ... واللجنة التي شكلها الحجاج بن يوسف الثقفي من بعد.

الأهم في تلك الأمثلة هو إقرارنا بالعجز عن الفعل الإنساني المبدع المنتج ... فقط حضراتهم يقومون بتأكيد صدق مقدسنا، مما يعني شكهم العميق والمسبق في هذا الصدق، وإلا ما بذلوا وراءه جهدًا بلا طائل سوى التباهي بما لم ننجز وما لم نبدع. هو إقرار فصيح بعجزنا عن استخدام العقل في إنجازٍ مبدعٍ خلاق، لأن المبتدَعات في بلادنا أول المكروهات، ولأنه لا مجال لعلمٍ لم يعلمه ربنا وكفانا بذلك احتسابًا.

وهكذا نروح ونجيء لتأكيد أنه لا جديد خارج ما علمه ربنا وأسلافنا من الأصحاب والشراح والفقهاء من موتى التاريخ، غير مدركين أن إنجاز المجتمعات القديمة لا بد أن يكون متخلفًا بالضرورة عما أنجزته عجلة التطور في المجتمعات الحديثة، وأن من يقول بغير ذلك هو معتوه كبير. وغير عابئين بأوضاع التاريخ وشروط سيره وتعاقب أطواره، ولا مكترثين بالتمييز بين الصور البسيطة للأفكار التي أنتجها الأسلاف، وتمت صياغتها في عموميات، وبين الصور المعاصرة المعقدة والمركبة من متراكمات وتفاصيل تند عن الحصر في جمل مأثورة، ولا قادرين على التمييز بين النصائح الدينية الأخلاقية المرسلة التي لم تجد طريقها إلى إصلاح الواقع في زمانها وبين الصيغ القانونية الحديثة التي تناسب تعقيدات مجتمعنا الحديث.

وهكذا تعززت نظرتنا للغرب المتقدم بكراهية أصيلة فينا له منذ الاستعمار التقليدي حتى الآن، وزكاها الخطاب القومي للعسكر المحلي عند استيلائه على السلطة في بلادنا، حتى أمست كراهية أمريكا على وجه الخصوص هي مقياس وطنية المواطن، وهي كراهية يفخر عناترنا بإعلانها بسفور مدهش، فهذا صحفي يُدعى «زياد أبو غنيمة» يعقب على ضرب أمريكا في قناة الجزيرة بقوله: «إننا نكره أمريكا ونكره أصدقاء أمريكا ... ونعمل على محاربة أمريكا، وهذا أمر لا نستحي منه ولا نخجل منه» (في ١١/١٢/٢٠٠١م)، ولا تفهم سر اختيار أبو غنيمة أكبر قوة في العالم ليعلن الحرب عليها ... ولا تعقيب!

إن ما يجب أن نلتفت إليه، ونحن في نشوة الكراهية، التفريق بين هذه الكراهية وبين مناهجهم في التفوق، رغم أني لا أظن شعبًا لديه المبرر لكراهية أمريكا أكثر من الشعب الياباني الوحيد في العالم الذي تعرضت مدنه لتجربة الإبادة النووية على يد الأمريكان. ومع ذلك فإن الشعب الياباني تبنى المنظومة الفكرية للغرب المنتصر، لإدراكه أنها كانت عامل انتصاره، ولا أحد يماري في أن أهل اليابان قد فازوا بها فوزًا عظيمًا، وفزنا نحن فقط بالكراهية، إضافة إلى أصالتنا ... التخلف.

ونظرًا لما يسَّره المنتج التكنولوجي الغربي وإبداعاته من راحة ورفاه وعلاج وسعادة لبني الإنسان، فقد قبلنا منتجه التقني في كل مناحي حياتنا، لكننا رفضنا الأهم؛ منهجه الذي أدى به إلى هذا الإنتاج والإبداع الهائل والرفيع، حرصًا على تخلفنا أن تصيبه جرثومة الغير بالتلوث، ورفضنا الأساس التحتي لحضارته المتمثلة في حريات مدنية فردانية كاملة، كانت هي ما أفرز تفوقه، لا لشيء إلا لأن مبادئ الحريات عنده لا تصلح في بلادنا على إطلاقها. فماذا — مثلًا — سنفعل بمساواة الجنسين في الحقوق؟ وكيف سنسمح بحرية الاعتقاد مع مبدأ قتل المرتد؟ أو كيف سنسمح بحرية النقد أن تطال ما نظنه ثوابت غير قابلة حتى للفحص؟ ... وإن حدثتهم عن ثقافة الغرب المتقدم كمطلب للتقدم أجابوك بأنه الغزو الثقافي، فثقافة التقدم مرفوضة لأنها تمارس علينا عمليات غزو ... أن تصبح المعرفة محايدة يمكن أخذها والاستفادة منها دون أن ندفع فيها المليارات ... هذا غزو (؟!) ... ولا يلتفت الصناديد الواقفون لمواجهة هذا الغزو صفًّا مرصوصًا للحفاظ علينا حفريةً حيةً لكائنات انقرض مثلها ... لا يلتفتون إلى كون موقفهم هو اعتراف للثقافة المرفوضة بأنها الأقوى، رغم كل التطبيل والتزمير لثقافتنا الفريدة في العالمين. وأحيانًا لا يفهمنا البعض لإصرارنا على ثقافة لا تستطيع مواجهة الجديد بقواها الذاتية، ولا أن تفرض ذاتها على ثقافة الآخرين وتغزوهم كما يغزوننا.

ولأننا على يقين من وهننا الثقافي أمام الثقافات العصرية المتفوقة في الغرب، نضع للثقافات الأخرى مناطق حظر استيراد جمركية تُفتَّش فيها العقول عن أي مهرَّباتٍ ثقافيةٍ ونحاكمها وندينها. والحل لدينا لما آل إليه حالنا هو الانتظار، لأننا سنسود الدنيا بالتأكيد، بحسباننا خير أمة أخرجت للناس، ليس بعملنا وإنجازنا، ولكن لأن الغرب المتقدم سينهار (انظر غاية أماني الكراهية لدينا ... أن ينهار المتقدم؟!)، وسوف ينهار في فلسفة فلاسفتنا بسبب تخمته المادية. ومثالًا لذلك نستمع إلى الدكتور عماد الدين خليل أستاذ التاريخ بكلية الدراسات الإسلامية بجامعة دبي يحيطنا علمًا نافعًا يقول: «إن الحضارة الغربية بتجاوزها للقيم ذات العمق الروحي الوجداني الإنساني الخلقي الديني ... ستئول إلى نوع من التفكك والعجز والشلل» (الجزيرة في ٢٠٠١/١٢/١٦م)، ومن ثم تعقب الدكتورة الجامعية (؟!) نورة السعد على ما قام به تنظيم القاعدة في أمريكا بقولها: «إن الإسلام هو الوحدانية التي يحتاجها العالم المعاصر ليتخلص من متاهات الحضارة المادية المعاصرة التي لا بد لو استمرت أن تنتهي بالإنسان إلى ضياع ... وكان لا بد من هذه المواجهة ... الآن بدأت الصحوة الحقيقية» (الجزيرة في ٢٠٠١/١٢/٣م).

وهو الوهم المريض الذي تكذبه كل الظواهر الحادثة، والتي تشير إلى أن كل من يتعامى عنها هو بلا شك يعاني من خلل عقلي، ولأنهم كمن يرفض الاعتراف بشروق الشمس لأنها لم تشرق من قريته.

باختصار اخترنا التخلف حرصًا على الموروث، وعلى الأخلاق الحميدة، وعلى الشرف الذي لا بد كي يسلم من الأذى أن يراق على جوانبه الدم، فهم يعلنون توجسهم من أساليب الحضارة الحديثة لأنها حضارة مادية شريرة، هي انحراف وضلال وفجور، مع تفاؤلهم الشرير الذي يتمنى أن تقتلها حضارتها المادية وعطشها الروحي حتى يعلو الإسلام دون تعب أو مشقة أو علم ولا هم يحزنون، ويظل التمني مجرد نبوءة كاذبة لأن حضارة الغرب تملك كل عناصر الاستقرار والقوة، وأهمها ذلك الذي لا نفهمه: قدرتها على نقد نفسها باستمرار. وفي سياق أحاديثنا عن الشرف والأخلاق نتغافل عن المستور في سلوكياتنا غير العلنية، وأننا أكثر مادية من أهل الغرب وأوغل في الحسية، وأننا ننفق الأموال في أدنى ألوان المتع المادية واللذات الجسدية منذ فجر إمبراطوريتنا، تحت مظلة الشرعية الدينية العلنية، وتغص به مأثوراتنا التاريخية.

ويبدو أن تشديدنا على الفارق الأخلاقي يعود إلى عدم امتلاكنا ما نتميز به من فعل أفضل أو إنتاج أو علم، لذلك نلجأ إلى العامل الوحيد المحايد الرجراج الذي لا يمكن تحديد مقاييسه وضبطها؛ لأنه معياري قيمي تتوقف مقاييسه على وجهة نظر كل مجتمع حسب ظروفه وثقافته ودرجة تطوره أو اختلافه عن المجتمعات الأخرى. ولو راجعنا الأمر على أصوله لوجدنا الرقي الخلقي والمسئولية عن الفعل، وهي الجانب الأهم في فلسفة الأخلاق والتي تُبنى على الاختيار الحر، تترافق مع التقدم لا مع التخلف والتقييد والتحريم والمنع، وهو ما يعني تفوق المتفوقين حتى فيما نريد سلبه منهم تميزًا وترفعًا. خاصة أن الدنيا تعرفنا بخصائصنا التاريخية وعلاقتنا بالمال والسلطة والجنس، هذه الشهوات الثلاث التي حارب المسلمون بعضهم بسببها عبر التاريخ. وعن الهاجس الجنسي، وهو الكامن وراء كل نقد للغرب، فحدِّث في بلادنا وتاريخنا ولا حرج، فقد أباحت الشريعة لذكورنا مساحات اللذة على مصراعيها، من بعد الزوجات الأربع ملك اليمين والتسري والاستمتاع بأي عدد، وأقمنا من قبلُ إمبراطورية للمال والجواري، وسخرنا المساحة الروحية التي نزعمها لتحقيق شهواتنا الدنيوية وإكسابها الرضا القدسي. هذا ناهيك عن كون المبادئ الأخلاقية المطلقة غير موجودة بالمطلق، لا عندنا ولا عند غيرنا، إلا في السجلات النظرية، وأن هذه السجلات لم تضع لها القواعد إلا لأن البشر يخالفونها، وكل ابن آدم خطاء.

وإضافة للعامل الأخلاقي كأساس لنبوءة دمار المتفوقين حتى يتخلفوا مثلنا، يتحدث مفكرونا عن أسباب أخرى ليقينهم، فالدكتور خليل، المشار إليه آنفًا، يشرح لنا هذه العوامل والأسباب بما لديه من أثقال علم على كاهله يحملها أسفارًا فيقول: «هذا حدس يبني النتائج على أسبابها ومقدماتها في الفعل التاريخي ... فهل شهد التاريخ البشري نظامًا يقوم على القطبية الأحادية؟ ... وفي المنظور القرآني عندنا: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾». فحدس الرجل ينبني على أن التاريخ لم يشهد العالم محكومًا بقوة كبرى واحدة (وهو أستاذ التاريخ؟!)، ومع هذا فإن مؤرخنا، لا أسكت الله له حسًّا، يصبح مع القطبية الأحادية الواحدة المسيطرة على العالم إذا كانت إسلامية؛ لأسباب وهمية لفظية طقسية نرجسية سحرية تتضح في قوله المتسائل: «إلى متى تظل العقول الوضيئة (؟!) والأيدي المتوضئة والحضارة الطاهرة النبيلة التي تليق بإنسانية الإنسان ... منسحبة من العالم؟ ... إننا الأمة الوحيدة التي تحمل القدرة على إعادة التوازن لعالم انحرف به المسار ومال بثقله وبعينه العوراء الواحدة، كالمسيخ الدجال، باتجاه كل ما هو مادي في هذه الحياة ... ورغم أننا أمة مهزومة لا تملك حضارة ولا حتى كيانًا سياسيًّا يؤهلها لأن تقف في مواجهة الآخر بخطاب أشد قوة وأكثر إحكامًا، فإن في هذا الدين من القدرة ما يجعله يخترق كل التحديات؛ لأن كل المذاهب والنظريات والأديان المحرفة وصلت إلى طريق مسدود ... لذلك سيكون المستقبل لهذا الدين بالتأكيد، بقوة هذه العقيدة وقدرتها على الإقناع، وقدرتها على اختراق عقل الآخر، بغض النظر عن مستواه الحضاري.» مؤرخنا مشغول ليس بالإنسان لكن بالدين الذي له رب يرعاه، كذلك عامة المثقفين في بلادنا. أما السبب الأهم لسيادة الإسلام المقبلة فهو ما أورده الصحفي زياد أبو غنيمة وهو يقول: «تزخر آيات القرآن الكريم بالعديد من الآيات التي تطمئننا، بل تبشرنا، بأن المستقبل للإسلام مهما كثر أعداؤه.»

ويرى حامل الأسفار من جانبه أن الإسلام عندما يسود بعد انهيار الغرب لن يقبل الشراكة في حكم العالم من أي قطب ثان، ناقضًا بذلك استنتاجاته ونظريته في عدم سلامة عالم يقوم على القطبية الأحادية، فيقول — دون أن يشعر بأي صدع مخي — عمن يطلبون إسلامًا مشاركًا قويًّا وسط القوى العالمية: «في تحليلات هؤلاء يدخل الإسلام مشاركًا في المصير ... ليس مُزيحًا للآخرين ولا محتكرًا ... هذا منظور الغربيين، أما منظورنا نحن الذين نتعامل مع النص القرآني، فإن العقيدة الأعلى الأقوى الأكثر مصداقية هي التي ستحكم في نهاية الأمر.» أما لماذا نحن بوجه خاص دون البشرية المؤهلون لسيادة العالم

وقيادته في قطبية واحدة، فهو ما يفسره لنا الدكتور «أحمد التويجري» صاحب المناصب في السعودية العربية بقوله: لأن «هذه الأمة أقل الأمم تطرفًا وأكثر الأمم تأصيلًا للاعتدال والوسطية ... ولا يمكن أن توضع في مصاف الآخرين» (الجزيرة في ٣ / ١٢ / ٢٠٠١م)، وهو ما يعني ببساطة أننا كالرجل الأبيض عنصري النزعات الذي يعتبر لون جلده مبررًا كافيًا وشرعيًّا لسيادته وتفوقه.

بهذا، ولهذا، فضلنا أن نظل عالة على من نَكْره، وأن نكون في حالة تبعية له، ننتظر دومًا سبقه الكشفي والإبداعي لنستفيد منه بعده، بدلًا من أن نقف مع الدنيا عند مستوى المنجزات على قدم وساق، بتبريرات من رجال الدين في بلادنا هي الأكثر إدهاشًا، إذ غير مطلوب من المسلمين بذل الجهد والعنت والمشقة وسهر الليالي طلبًا للعلا، وغير مطلوب منا إثارة مشاكل لا داعي لها حول الحريات والديمقراطيات اللازمة لفرز مناخ علمي، لأن ربنا قد أعفانا من هذا وسخر لنا أهل الغرب كما سخر لنا بهيمة الأنعام من البغال والحمير لنركبها وزينة، هم يكدون ويخترعون ونحن نستهلك على الجاهز، بعد أن منحنا الله المال بلا مشقة متفجرًا تحت أقدامنا في شكل حيض جيولوجي اسمه النفط، حتى لا نكد أو نتعب فنحن أحباب الله المدللون ... هذا موجز ما قال المرحوم الشيخ شعراوي يومًا في حلقاته التلفازية، رحم الله شعراوي وتجاوز عن سيئاته.

هذا بينما وقف المرحوم الصادق النيهوم يصرخ في البيداء يقول: «إن العرب في لغتهم الشرعية لا يعترفون بقدسية الوطن، ولا يموتون طائعين في سبيله، بل يموتون في سبيل الله، وهي فكرة مختلة جدًّا، لأنها قد تعني أن يرفع المواطن سلاحه باسم الشرع في وجه ما يُدعى بوطنه المقدس ... وكلمة دولة تعني أن تكون للدولة حدود، وتكون لها هوية ونشيد قومي وعلم مرفوع فوق سارية ... ما عدا الدول العربية التي ترتفع فيها أصوات المؤذنين معلنة ولاءها لدولة خفية لا تعترف بحدود أو نشيد قومي أو قيادة» ... رحم الله النيهوم وأكثر من أمثاله.

ويختصر الكاتب الإسلامي الأستاذ «غازي القصيبي» موقفنا من الغرب في قوله: «بوسعنا أن نبغض الحياة الغربية أو نحبها، لكن ليس بوسعنا أن نزعم أننا نستطيع العيش بدون منجزاتها ... فإما أن نتابعهم أو نبقى متخلفين عن ركب المدنية. وقد علمتنا حرب حزيران ١٩٦٧م أن ثمن التخلف قد يكون كرامتنا وأراضينا واستقلالنا السياسي» (من هنا وهناك ص٢٣).

هذه فقط بداية الكلام ... وتبقى التفاصيل ... سنقولها إن ظل مسموحًا لنا بالقول، أو إلى حين إخراس الصوت، أو إلى أقرب الأجلين.

المستنير والمعتدل والإرهابي

أزمة الديمقراطية بين المقدس والسلطان

﴿أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾

(النساء: ٥٩، قرآن)

«الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع.»

(الدستور المصري)

ضمن حملتها على الإرهاب الدولي، اكتشفت الولايات المتحدة الأمريكية فوادح سياستها الخارجية التي أفرزت لها هذا الإرهاب، بعد أن أسهمت بباعٍ وافر في تنشئته وتربيته وتدريبه وتطويره، منذ دعمها بالمال والسلاح وخبرات المخابرات الأمريكية لمقاتلي الحرية (أيام كانت تسميهم كذلك في حربهم ضد الوجود السوفييتي في بلاد الأفغان)، إلى بذل الأموال السخية لدعم الصحوة الإسلامية وإقامة مؤتمرات العلوم الإسلامية (!) على صنوفها في حسابات مخابراتها المعلنة. ناهيك عن الجريمة التأسيسية المتمثلة في تحالفها مع أشد الأنظمة رجعية في العالم، وأكثرها فسادًا واستبدادًا في البلاد الإسلامية، بغرض تحقيق أسرع وأقل كلفة للأهداف الأمريكية في الخارج بغض النظر عن البشر وحقوق الإنسان

في تلك البلدان. وهو ما قطع بين تلك الشعوب وبين المناهج الغربية في الحريات والحقوق والمعارف العلمية التي أدت إلى تفوق الغرب الهائل الفارق.

وكان واضحًا أن غرض كل مؤتمرات الصحوة هو العزف على أوتار الماضي والانكفاء عليه، بتغذية الخصوصية الثقافية والتخويف من ثقافة التقدم الغربي حرصًا على الموروث الأصيل. وهو ما يعني أنها كانت تستثمر فينا إسلامنا ووفاءنا له لإبقائنا خارج التاريخ المتحرك، لنبقى في حال ثبات عند عشرة قرون ماضية برضًا منا ورغبة، وامتنان من الأنظمة الحاكمة التي تقاطعت مصالحها لمزيد من طول العمر مع مصالح الحليفة الكبرى. ومن هنا أمكن لصامويل هانتنجتون أن يقول: «إن الصحوة قد أثبتت أن الإسلام هو الحل لمشكلات الأخلاق والهوية والاعتقاد، لكن ليس لمشكلات الظلم الاجتماعي والقمع السياسي والتخلف السياسي والضعف العسكري» (١). وكان قادة الغرب يعلمون ذلك يقينًا، لكنهم كانوا في الوقت ذاته «يدركون أن العلميات الديمقراطية في المجتمعات غير الغربية غالبًا ما تأتي بحكومات غير صديقة» (٢). لذلك — وبتعبير هانتنجتون — كانت «ورطة التعامل مع جماعات العسكر والطغاة الذين كانوا معادين للشيوعية» (٣). ومن ثم رصد في كتابه من الوثائق ما يؤكد أن «أكبر مقاومة لجهود التحول الديمقراطي جاءت من الإسلام» (٤).

حتى جاء ١١ سبتمبر ٢٠٠١م المهول ...

وأدركت أمريكا أي مارد ربته وغذته وسمنته، لتجد نفسها في مواجهة خطر عظيم يصعب تحديده أو الإمساك به للقضاء عليه، منتشر عبر أكثر من سبعين دولة يتناسخ ويتكاثر حشريًّا في أي مكان، حتى في بلاد الغرب القوي، ويتلبس أي شكل. تُغذيه وتقف من ورائه أيديولوجيا عقيديةٌ متكاملة، تضمن لمقاتليها الخلود في جنات النعيم، في كرامة لا ترقى إليها رتبة أخرى. وهو الفارق الثقافي الهائل في فهم قيمة الفرد الإنسان في منظومة الغرب الليبرالية وفي منظومة المجاهدين المسلمين، فارق يجعل أحدهما دومًا غير مفهوم للآخر، ولا حتى معقولًا.

واكتشفت الحرب الجديدة ضد الإرهاب أنه ليس بآلة القتل وحدها يمكن محاربة الإرهاب، إنما الحل الناجح هو بتجفيف منابعه، وأُولاها وأهمها المنابع الثقافية، وهو ما يعني أن الحرب دخلتها معانٍ جديدة وبحاجة لأدوات مناسبة لميدان جديد، وهي المساحة التي لا يمكن تحقيق النصر فيها بصواريخ كروز والقنابل الذكية، إلا كعوامل تمكينية

مساعدة، كما هو متوقع بشأن العراق، التي لا بد ستنتقل فيها الحرب من بعد تنظيف الأرض عسكريًّا إلى مساحة العقل والضمير.

هكذا جنت أمريكا ما زرعت في مفاجأة مِيلودرامية فاجعة. أما الإنسان في بلادنا فكان دومًا هو الضحية لتلك السياسات دونما ذنبٍ جناه سوى حظه النكد ونصيبه بالميلاد في شرقنا التليد. حيث أمكن استثمار الخط النظري لجماهير المسلمين، باستخدام أجهزة الإعلام الحديثة، ليتحول تاريخنا عن الاستبداد الشرقي الشهير إلى استبداد من لون جديد تمت رعايته بالمؤسسة الدينية الرسمية الباذخة، عبر أجهزة التثقيف المملوكة للحاكم أو للدولة ... لا فرق ... استبداد اجتماعي يخضع فيه الفرد كليًّا في تفاصيل حياته الدقيقة لإرادة المجتمع وتقاليده التي هي بالأساس مقدسات دينية. ليتشابه كل الأفراد في تميز خاص عن البشر اليوم، كالتشابه في الزي واللحية للرجل والخمار للمرأة، وفي لغة خطاب خاص مميز بمعجم مفرداته واصطلاحاته ومفاهيمه وأحكامه، وفي سلوكيات وشعارات واحدة متطابقة. ومثل هذا التشابه الشديد والتقارب بين الأفراد هو سمة بدائية حدث فيها نكوص نحو الشكل القبلي، حيث تنعدم شخصية الفرد وتذوب في الجماعة حتى تغيب عنه حقوقه ويتنازل عنها طائعًا وراغبًا بحسبان ذلك شأنًا قدسيًّا، وحفاظًا على الهوية القبلية المتماسكة. وعندما يصبح الوجدان المشترك مطابقًا للوجدان الفردي تكون العودة إلى البداوة قد تمت بنجاح، أيام كان الفرد والقبيلة شخصًا واحدًا. وهو الأمر الذي التقت عنده خبرات رجال الدين المحترفين والدولة القامعة والمتطرفين في جماعات الإسلام السياسي، معًا، بوفاق وتناغم عظيمين. وأمكن تدعيمه بظرف استثنائي دولي تمثل في الصراع العربي الإسرائيلي الذي تم استخدامه انتهازيًّا طوال الوقت لتأجيل قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ لأن الذئب يقف للجميع على الحدود، فارضًا على المواطنين الانكماش والتماثل القبلي والتماهي في القبيلة وشيخها بوجود الطوارئ الدائمة. وهي ليست مجرد طوارئ اعتيادية إزاء عدو يحتل أرضًا، لأن لهذه الأرض سمات مميزة تمامًا؛ ففيها المسجد الأقصى أولى القبلتين وثالث الحرمين، ومن ثم كان بالإمكان العمل دومًا بقاعدة: «لا صوت يعلو ...»

وتلخص د. هالة مصطفى الموقف على طريقتها بقولها: «فإذا أخذنا بالتعريف الغربي للثقافة الديمقراطية، والتي تتمثل بشكل أساسي في الليبرالية الفكرية، والإعلاء من الحرية الفردية، والاعتقاد في حكم القانون والعلمانية؛ أي تنظيم العلاقة بين المجال الديني والسياسي وقوة المجتمع. سنجد أن كثيرًا من التجارِب التي تشهد عمليات التحول

الديمقراطي، سواء في آسيا أو أفريقيا أو الشرق الأوسط تحديدًا، لا تعرف بالضرورة هذه الثقافة، أو أنها تعرف بعض عناصرها ولكنها لا تتوافر فيها مجتمعة. كما أن الخصائص العامة للمجتمع المدني فيها تختلف، ربما جوهريًّا، عن مثيلاتها في التجارب الغربية ... إن كثيرًا من المحددات الثقافية ما زالت تشكل تحديًا أساسيًّا أمام عمليات التحول الديمقراطي» (٥).

وحول المبادرة الأمريكية لدعم الديمقراطية في بلادنا، ضمن عمليات إصلاح سياسات أمريكا الخارجية بعد سبتمبر ٢٠٠١م، تعقب د. هالة قائلة: «إن التطور الديمقراطي لأي مجتمع يصعب اختزاله في مجرد إجراءات أو تشريعات ومؤسسات تُنقل من مجتمع لآخر بشكل تحكمي، ولكنه يرتبط ارتباطًا وثيقًا بثقافة المجتمع وعاداته وتقاليده وأنماط سلوكياته ... إن استعداد المجتمعات العربية لدفع التطور الديمقراطي بها لا يعتمد فقط على قبولها بمبدأ توسيع المشاركة السياسية والتنوير الثقافي ... فإن متطلبات معينة مثل: ترسيخ الحريات الفردية، أو تمكين المرأة، والتسامح، وضمان حرية الفكر والتعبير واكتساب المعرفة، وتطوير التعليم ... وغيرها، سيصعب تحقيقها بحكم المتغيرات الثقافية المرتبطة ببعض عناصر التراث القديم والعادات والتقاليد» (٦).

وما تقصده د. هالة بالمحددات الثقافية التي تعوق الديمقراطية، وثقافتنا الخاصة التي تبني مواقفها على عناصر التراث القديم، ربما يشرحه لنا لون من الخطاب الإسلامي واضح القسمات صريح لا يلجأ للخداع والمراوغة، كما في قول محمد مندورة الأستاذ بجامعة الملك سعود (وهو مصري الجنسية فحاز الحسنيين!): «إن الأسس التي تقوم عليها الديمقراطية هي؛ أولًا: فصل الدين عن الحياة. وثانيًا: أن الأمة هي مصدر التشريع والسلطات، وهي التي تضع الأنظمة والتشريعات بحكم الأكثرية. وثالثًا: تقديس الحريات الفردية وضمانها مثل: حرية العقيدة، وحرية الرأي، وحرية الملكية، والحرية الشخصية. وهذا كله يخالف الإسلام جملة وتفصيلًا، فليس في الإسلام فصل للدين عن الحياة، والحاكمية لله وحده، ومصادر التشريع فيه معروفة. وليس في الإسلام تقديس للحرية بمفهومها الموجود في الديمقراطية، فلا يستطيع المسلم أن يغير دينه مثلًا. وليس في الإسلام الحرية الشخصية بمفهومها الديمقراطي. والخلاصة أن الديمقراطية ليست من الإسلام في شيء، وأنها تخالف الإسلام مخالفة صريحة لا يشك فيها أحد، وأن مفهوم الديمقراطية وجميع ما ينبني عليه من أحكام ودساتير، وما ينبثق عنه من أنظمة، تتنافى تمامًا مع الفكر الإسلامي» (٧).

ولأن الإسلام يتميز بين سائر الأديان أنه كان يقيم دولة بالمعنى السياسي للعرب، فقد اختلط فيه العقيدي بالسياسي اختلاطًا شديدًا، بل وارتبط به في أدق تفاصيله، حتى غدا النموذج النبوي المحمدي هو أفضل نماذج الحكم في تاريخ الإنسانية السابق واللاحق؛ لأنه كان الحاكم العدل الخالص لدولة إسلامية مركزية توحدت فيه جزيرة العرب جميعًا. ومثل هذا الاعتقاد وحده في فرادة النموذج المحمدي للحاكم، كمطلب لخيال طوباوي لدولة يرأسها زعيم كالنبي، يشكل النقيض الكامل للديمقراطية. وانتظار مثل هذا النموذج اليوم هو رغبة نفسية عبدة في الخضوع لديكتاتورية كاملة تامة؛ فالنبي بالنبوة وحدها جاز له أن يكون صاحب الأمر كله، فكان هو الحاكم، وهو مفسر الآيات، وهو منفذ أحكام الشريعة، وهو القاضي بين الناس، وهو القائد الأعلى للجيوش، وهو مدبر الغزوات وقائدها أحيانًا، وهو من يقوم بتوزيع الدخل القومي (الغنائم) على أفراد المجتمع، وهو القائم بالأعمال الدبلوماسية، وهو مراسل الملوك، فجمع في شخصه كل السلطات روحيةً وقضائية وتشريعية وتنفيذية وإدارية وعسكرية ومالية. ولم يصلنا من تاريخ السيرة النبوية أن النبي شكل هيئة استشارية أو سياسية أو إدارية تساعده في أداء مهامه. وهو نموذج إن صلح في ظرفه التاريخي فإنه لا يصلح اليوم ممثلًا في دَعِيٍّ بالخلافة، لتبدل أحوال الزمن ومطالب المجتمع اليوم، وما اتفق للنبي ذلك إلا لظرفه التاريخي، ولأنه كان نبيًّا، وبعده لا أنبياء.

ولكن؛ لأن الديمقراطية هي أفضل نظام حكم توصلت إليه الإنسانية حتى اليوم، فقد قررت كل الأنظمة والأحزاب والأيديولوجيات على تباينها أن تدعي الديمقراطية صدقًا أو تجملًا أو نفاقًا، لاكتساب ما تحمله الديمقراطية من تشريف بدلالاتها حول الحريات الفردانية وحقوق الإنسان ومقدسها الأعلى؛ الكرامة الإنسانية. وأوغلت بعض الأنظمة في العالم الثالث قليلًا أبعد من الشعار والإعلان إلى تفعيل المبدأ الديمقراطي، لكن مع قَصْر المسألة كلها على الديمقراطية السياسية أو صندوق الانتخابات، على أن تخرج نتائجه بما سبق أن تقرر سلفًا، محسوبًا بالتزييف أو التزوير، فانخرطت في تمثيلية الديمقراطية، ولكن بفعل محاكاة بدائي. وفي المقابل فقد قبل تيار الإسلام السياسي باللعبة الانتخابية مع محاولات مستميتة دءوبة مكنته من نجاح ملحوظ على مستوى النقابات، والحصول أحيانًا على بعض كراسي البرلمان. وقد بدا واضحًا في خطاب هذا التيار أن الديمقراطية، كأي اكتشاف إنساني هام أو عظيم، تستحق السطو عليها كعادتنا المعلومة، وادعاء الأحقية التاريخية في الاكتشاف، بحسبانها سبقًا إسلاميًّا قررته آيات القرآن بقولها: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾ (الشورى: ٢٦)، ثم تأكيدها على نبي الإسلام: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي

الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ﴾ (آل عمران: ١٥٨) ... وهنا نكون قد انتقلنا إلى الخطاب الإسلامي المخادع الذي يعيد اكتشاف المنجزات الإنسانية بأثر رجعي، لكن أهم دلالاته هنا هو الإقرار بأن الديمقراطية مبدأ عظيم يستحق نسبته إلى الله في قرار إسلامي قدسي سماوي رباني، وإن كان ذلك لا يعني حقًّا أن الشورى الإسلامية هي ديمقراطية الغرب الليبرالية اليوم، وبملاحظات سريعة تكتشف فارقًا هائلًا، فمن غير الواضح على من يعود ضمير الغائب في «وَشَاوِرْهُمْ»؟ ولمن يتوجه بطلب الاستشارة؟ ولا من هم المستشارون؟ ولا هل طلب المشورة فرض واجب على الحاكم أم لا؟ وهل الحاكم ملزَم بالتقيد بالمشورة؟ ولو ذهبنا للزمن الخليفي، لمزيد من التيقن، حيث مارس الحكمَ كبارُ صحابة النبي، لوجدناهم غير معتدين بالمرة بمبدأ الشورى، كما لو كان غير مقرر بما يريدوننا أن نفهمه عنه اليوم. فقد تولوا الخلافة بغير شورى، بل وبمصاحبة العنف عندما لزم الأمر (٨). ورغم أن خطبة أبي بكر عند توليه الخلافة تلمح إلى اعترافه بحق الأمة في مراقبة أفعاله، فإنه لم يقم بأي جهد لإنشاء لجنة الرقابة المفترضة، كذلك خلت خطبته تمامًا من أي إشارة للشورى، أما عن قوله: «إن أسأت فقوموني»، فتعني وجوب تقويم الناس له متى أخطأ، والإنسان لا يخطئ إلا بعد أن يقرر العمل وينفذه فعلًا. وعلى ذات المنوال نسج عمر وعثمان.

وفي الحالات الحرجة التي قرر فيها الصحابة إبداء المشورة لضرورة فرضها الموقف، كما في حرب مانعي الزكاة، عندما عارض الصحابة أبا بكر وعلى رأسهم عمر بن الخطاب، فإن الخليفة رفض مشورتهم وأنفذ رأيه وشن حربًا ضروسًا على معارضيه (٩). وعند وفاته لم يستشر أبو بكر أحدًا بل اختار عمر ليخلفه، ولم يشر أي مصدر تراثي إلى أن أحدهما قد شكل مجلسًا للمشورة من بين صحابة النبي، بل إن توليهما الخلافة كان برضا فريق من أهل المدينة دون بقية الفرق وبقية العرب في مكة والبوادي والمضارب. أما عثمان فقد قضى على أي ظل باهت لمعنى الشورى المقصود بضربة واحدة عندما أعلن أن الخلافة قميص ألبسه له الله وليس الناس. ومهما بحثت في ذلك الزمن فلن تجد أية إشارة إلى من هم أهل الشورى، لذلك قام الفقهاء في زمن متأخر لسد تلك الثغرة، باختراع اصطلاح «أهل الحل والعقد» بحسبانهم أهل الشورى، وهو اصطلاح لم يسبق له ذكر قبل أبي الحسن الماوردي (٩٧٤–١٠٥٨م). وبعد الماوردي ظل الاصطلاح كيانًا غامضًا غير معروف إلا نظريًّا كمُدوَّنٍ فقهي، مع بعض الاجتهادات النظرية حول عدد أهل الحل والعقد؛ فمنهم من قال إن أقله خمسة، ومنهم من قال ثلاثة، ومنهم من قال واحد (١٠)!

ولا تجد هنا المرجع المعول عليه في تصنيف الناس للصلاحية لعضوية هيئة الحل والعقد دون غيرهم، ولا مَن المنوط به الإعلان عن ضرورة اجتماع تلك الهيئة ولا مواعيد اجتماعها ولا مكانه (سنقوم في بحث مستقل بتفصيل أوضح لمبدأ الشورى في الإسلام، فيما يلي من فصول).

وكالعادة مع المنجزات الإنسانية الكبرى، فإن العقل الإسلامي يتعامل مع الديمقراطية بعقلية الغزو وقاطع الطريق، بغرض الاقتناء النظري وإثبات السبق الإسلامي للإنسانية فيما اكتشفته وما لم تكتشفه بعد، ليس لأن للمنجزات والمكتشفات قيمة في ذاتها تستحقها، ولكن بحسبانها مجرد حُلِي للزينة ليس أكثر. ومن هنا لا ندهش عندما نكتشف بعد كل الحديث الطويل العريض عن سبق الإسلام إلى الديمقراطية بمبدأ الشورى، أن المرشد السابق لجماعة الإخوان عمر التلمساني يرفض الأحزاب السياسية لأن «كلمة الأحزاب قد وردت في القرآن مقرونة بالشر» أو عندما نقرأ لحسن البنا الزعيم المؤسس: «إن حزب الله هو الحزب المأمور بقيامه، وعكسه حزب الشيطان الممنوع قيامه» أو عندما يعلن المرشد مصطفى مشهور بلغة فصيحة غليظة: «إننا نقبل بمبدأ التعددية الحزبية الآن، لكن عندما يقوم حكم إسلامي فإننا نرفضها ولا نقبلها» (١١). هذه التصريحات والمواقف لا بد أن تصل إلى أن تيار الإسلام السياسي لا يؤمن إطلاقًا بالديمقراطية كمبدأ، إنما كوسيلة للوصول إلى السلطة لمرة واحدة ناجحة، وبعدها ينقلبون على التعددية والديمقراطية، ويغلقون البرلمان ليحكموا باسم الله.

ولو صرفنا النظر عن لا أخلاقية هذا المنهج (التقية) وانتهازيته وعدم شفافيته في الوصول إلى السلطة، وتناقضه مع المبادئ الرفيعة لقيم الديمقراطية، ومع أي قيم لأي دين حتى يكون دينًا، فإن خطاب الإسلام السياسي المعلن يقوم على تناقضية إزاء الديمقراطية، فهو من جانب يتخذها وسيلة لتمكين الإسلام في الأرض بتمكين أصحابه من السلطة، وأصحابه ليسوا كل المسلمين، وإنما من اختاروا أنفسهم ليكونوا كذلك دون بقية المسلمين، ويعمل بآليات الدورية الانتخابية حتى يوم التمكين بنصر كاسح يضعهم على الكراسي حيث آلة الدولة. لكنه من جانب آخر يرفض جانبها الاجتماعي وشروطها الحقوقية كحقوق المرأة، وحق تشريع البشر لأنفسهم، وحق الاعتقاد الذي أصبح مقدسًا لا يُمس لأنه علاقة الإنسان بضميره.

وهكذا يتفق الطرفان: الحكومات وحركات الإسلام السياسي على مبادئ أساسية ليس من بينها حقوق الإنسان وكرامة المواطن، فالأنظمة تتجمل بصندوق الانتخابات في رقصة تعبيرية لجمع التبرعات لمرشحيها، بينما تكرس آلتها الإعلامية لخلق قمع داخلي ورقيب

نفسي يكفِّر تلك الحقوق على أساس ديني. وهو ما يلقى بالطبع الاستحسان والتقدير من حركات الإسلام السياسي التي تتفق والحكومة على جانب وحيد من الديمقراطية هو صندوق الانتخابات كلعبة صراعية حول المساحات الممكنة من السلطة. ويتفقان أيضًا على استبعاد أي مكون آخر في بنية الديمقراطية. وعبر إعلام الحكومات أمكن للإسلام السياسي ضخ مفاهيمه ومواقفه لتنميط العقل الجماهيري بموجبها في اتفاق وتحالف معلن، عبر أسماء لدعاة حولهم إعلام الحكومات إلى مشاهير أعلام، وجعل بعضهم يصل إلى رتبة القداسة، كما في حالة متولي شعراوي حيًّا وميتًا، وبعضهم الآخر إلى شخص كلي القدرة والمعرفة مثل مصطفى محمود وتابعه زغلول النجار. وضمن تلك المفاهيم المنشورة المبثوثة قام خطاب الإسلام السياسي بخداع ورياء ونفاق بإعلانه الموافقة على الجانب السياسي للديمقراطية لكن مع تبديع وتكفير بقية جوانب الديمقراطية، مع التأكيد بالاستخدام المستمر والمتكرر لمصطلح الديمقراطية كدالٍّ على معنى واحد هو الجانب السياسي. أما بقية جوانب الديمقراطية التي تندرج تحتها كل المعاني الحقوقية الليبرالية، وهي الحريات التأسيسية للديمقراطية كي تكون ديمقراطية، فقد استخدم لها اصطلاح (العلمانية)، مع تحميل مصطلح العلمانية كل المعاني السلبية الممكنة إزاء القواعد الإيمانية في الإسلام، وهو الأمر الذي يسعد به عبيد كما سعد به زيد. ولا يبقى من الديمقراطية غير صندوق الانتخابات الذي لن يأتي أبدًا لا بحريات ولا بحقوق إنسان، لهذا يلاحظ كل المراقبين في هزلية الدورية الانتخابية في بلدان العالم الثالث الإحجام الشعبي الواضح عن المشاركة في التمثيلية.

وبسبيل تنفير ضمير المؤمن من العلمانية يَرجع الباحثون المشاهير من التيار الإسلامي بالمصطلح Secularism إلى جذور نحته اللفظي في الأصل اللاتيني Saeculum، وهو ما كان يعني في لاتينية العصور الوسطى الإنسان العادي مقابل رجل اللاهوت، والعالم المحسوس أو الدنيا مقابل عالم الميتافيزيقا، لكن لتتم إحالتها إلى ترجمة واحدة مباشرة هي «اللادينية» كما يشرحها الداعية يوسف قرضاوي (١٢) الملقب بالمعتدل، وفهمي هويدي الذي يستطيب وصفه بالمفكر الإسلامي المستنير (١٣)، بينما لو أردنا توصيف العلمانية أو تعريفها بشكل دقيق فسنجد أنها ليست عقيدة جديدة كالدين ضد أديان أخرى، إنما هي مجموعة تدابير تنظيمية وقانونية للمجتمع، وصل إليها البشر عبر مراحل طويلة من الصراع لتقنين السلطات ورفع يد رجال الدين عنها، ففكت اشتباك سلطان الدين بسلطان الدولة بما يضمن حياد الدولة تجاه أي دين، وبما يضمن حرية

المواطن في الاعتقاد والرأي. ومنعت رجال الدين إعلان آرائهم إزاء بقية الآراء المختلفة كمقدسات يسيطرون بها على الناس والدولة باسم الدين، لهذا يتهمها رجال الدين بالإلحاد رغم أنها تضمن لكل المؤمنين من كل دين حق صيانة معتقداتهم وضمان أداء طقوسهم بحرية تامة. وهو ما يعني أنها صيغة تنظيمية تستبعد عوامل النزاع والمشاحنة في المجتمع والدولة باسم الدين بما يهدد أمنه وسلامته، بشهادة تاريخية تؤكد أن عدد من تم قتلهم في حروب دينية أعظم، بما لا يقارَن، ممن تم قتلهم في جميع ألوان الحروب الأخرى منذ فجر التاريخ وحتى اليوم.

ومن جانبه يلجأ فهمي هويدي إلى أسلوب في إدانة العلمانية، فيؤكد أننا قد جربنا في بلادنا جميع أنظمة الحكم، بما فيها العلمانية، وأثبت الكل فشله، ولم يبق سوى العودة إلى نظام الحكم الإسلامي الذي يناسبنا بالضرورة! أما متى عرفت بلادنا العلمانية فهو ما يراه الأستاذ هويدي قد حدث في الزمن الناصري وتجرِبة يوليو وتوابعها في دول العرب من حكومات العسكر المحلي من الطغاة، لينتهي إلى أن «تجرِبة العلمانية العربية ظلت على الدوام نقطة سوداء في السجل العلماني، ليس فقط من زاوية موقفها من الدين، إنما أيضًا من زاوية موقفها من الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان» (١٤) وهو «الأمر الذي وجد فيه الدارسون دليلًا قويًّا على أن التلازم بين العلمانية والديمقراطية ليس ضروريًّا» (١٥).

ويبدو أن هذا اللون من الخطاب يعتمد إلى حد كبير على فقد الذاكرة العربي المشهور تاريخيًّا؛ لأن العودة القوية للإسلام كفاعلية موضوعية واضحة في شئون السياسة والقانون والحرب والمجتمع، إنما كانت مع قفز العسكر المحلي على السلطة، للحصول على شرعية المقدس عبر المؤسسة الدينية التي كانت قد تراجعت بشدة إبان التجربة الليبرالية المصرية قبل حركة خفر يوليو، ليعاد بعثها من جديد، وتُدعم بإقامة المؤتمر الإسلامي سنة ١٩٥٤م، ثم المجلس الأعلى للشئون الإسلامية سنة ١٩٦٠م التابع مباشرة لرئاسة الجمهورية، وأصبح مقر رئيس الجمعية الشرعية أيضًا بمقر الرئاسة. ومع تطوير الأزهر تم منحه صلاحيات رقابية واسعة على ضمير الأمة مع تبعيته المباشرة لرئيس الجمهورية. كذلك تم إنشاء مجمع البحوث الإسلامية وأصبح للأزهر وزير لشئون الأزهر. ومن سبعة معاهد أزهرية في المحافظات قبل يوليو إلى ستة آلاف معهد الآن، وتم إنشاء دار القرآن سنة ١٩٦٤م لنشر التراث، وفي نفس السنة افتُتِحَت إذاعة القرآن، وأصبح هناك شيخ رقيب في أي لجنة إذاعة أو سينما أو تلفاز، هذا غير المواد الطائفية بالدستور ... وغيره كثير، أكثر من أن تحصيه دراسة قصيرة كتلك. باختصار كان زمن حكومات العسكر

هو الزمن الذهبي للبعث الإسلامي ورجاله، وهو ما أفرز في النهاية ما وصلت إليه أحوال البلاد والعباد، ابتداء بالهزائم وتأبيد الفقر والجهل والمرض والفساد، وانتهاء بالإرهاب، وليس آخرًا، ولا تعلم أين العلمانية من كل هذا!

وبحسبان استخدام الخطاب الإسلامي لمصطلح العلمانية كدالٍّ على الحريات الليبرالية، يقرر الداعية المشهور بالمعتدل «يوسف قرضاوي»: «إن العلمانية لا اعتراض لها على الجانب الأخلاقي في الإسلام بل لعلها ترحب به وتدعو إليه» (١٦)، بل إن «العلمانية لا تجحد الجانب العقدي في الإسلام، ولا تنكر على الناس أن يؤمنوا بالله ورسوله واليوم الآخر، انطلاقًا من مبدأ مسلَّم به عندها هو تقرير الحرية الدينية لكل إنسان، فهذا حق من حقوقه أقرته المواثيق الدولية ومضت عليه الدساتير الحديثة» (١٧)، هي أيضًا «لا ترفض الإسلام باعتباره عبادة وشعائر» (١٨).

إذن أين المشكلة؟ ... يجيب قرضاوي: «إن العلمانية لا تقف مع الإسلام موقفًا محايدًا» (١٩). أما كيف ذلك، رغم تقريره على حياد العلمانية إزاء الأديان، فهو ما يشرحه بقوله: «إن العلمانية لا يمكن أن تكون محايدة كما زعم بعض العلمانيين العرب، فهذا بالنسبة للإسلام مستحيل؛ لأن الإسلام يواجهها بشموله لكل جوانب الحياة الإنسانية، وهي لا تسلم له بهذا الشمول، فلا مفر من الصدام بينهما. إن النصرانية قد تقبل قسمة الحياة والإنسان إلى شطرين، شطر لله وشطر لقيصر. أما الإسلام فيأبى إلا أن يواجه الحياة كلها بأحكامه ووصاياه وأن يصبغها بصبغته ... إن طبيعة الإسلام أن يكون قائدًا لا مقودًا وسيدًا لا مسودًا يعلو ولا يُعلى» (٢٠).

ولمزيد من الإدهاش يقول الشيخ المعتدل قرضاوي: «إن الإسلام في داره دار الإسلام لا يكتفي بأن تكون عقيدته مجرد شيء مسموح به ... ولا يقبل في مجتمع مسلم أن يكون الإسلام، وهو في قلب داره وعز سلطانه، مجرد شيء مأذون فيه لا غبار على من آمن به، كما لا حرج على من تركه، أو أن الدين لله والوطن للجميع كما قالوا!» (٢١).

وحتى يكشف لنا عدم حياد العلمانية يقول: «تريد العلمانية من الإسلام أن يقنع بركن أو زاوية له من بعض جوانب الحياة لا يتجاوزها ولا يتعداها. وهذا تفضل منها عليه لأن الأصل أن تكون الحياة كلها لها بلا مزاحم أو شريك. فعلى الإسلام أن يقنع بالحديث الديني في الإذاعة والتلفاز، وأن يقنع بالصفحة الدينية في الصحيفة يوم الجمعة، وأن يقنع بحصة التربية الإسلامية في برامج التعليم العام، وأن يقنع بقانون الأحوال الشخصية في قوانين الدولة، وأن يقنع بالمسجد في مؤسسات المجتمع، وأن يقنع بوزارة الأوقاف في أجهزة الحكومة» (٢٢).

وللكلام هنا دلالات مَكْنية تحتاج إلى فكِّها لتصرح بما تريد، ففي ضوء الفقرة الأخيرة لا شك سنتذكر النغمة السائدة في الخطاب الإسلامي عبر مجلاته وصحفه المتعددة، وعبر مقاره التي تتعدد بتعدد المساجد والزوايا ألوفًا ألوفًا، ترسل نواحها وعويلها وهوانها تندُب تواري الفكر الإسلامي في إعلام الدولة وتعليمها، بعد أن فتحت أبوابها للفكر العلماني على مصراعيه، وهو ما أجمله المستنير فهمي هويدي في عبارة واحدة توضح أنه «تطرف علماني يمارس الإرهاب عبر وسائل الإعلام» (٢٣).

وتصحب تلك الشكوى أمثلة بالمسرحيات التجارية والأفلام الخلاعية والأغاني الفيديو كليب وما شابه، كما لو كانت هذه هي العلمانية. هذا بينما لا تجد مجلة ولا صحيفة واحدة مخصصة للفكر العلماني على غرار عقيدتي والدعوة واللواء والنور والأزهر ... إلخ ... إلخ ... إلخ، ولا حتى مساحة في بريد قراء الصحف المسماة القومية (الاسم الكودي للصحف الناطقة بلسان الحكومة). بل المعلوم أن أي مفكر علماني يعاني كل المعاناة في إيجاد منفذ يعبر منه إلى وعي الناس، ويتحايل فيما يكتب، ويلتف ويحاذر كي يقول بعض فكره، هذا إن وجد المَنْفذ، حتى أصبحت لغة الإعلام بل لغة الدولة والمجتمع جميعًا لغة إسلامية، لا يبرز فيها سوى تجليات الفكر الإسلامي ومفاهيمه ومصطلحاته وحده.

ورغم ما عدده المعتدل من مساحات استولى عليها رعاة الفكر الإسلامي كالإذاعة والتلفاز والصفحات الدينية ومناهج التربية الإسلامية بالمدارس وقانون الأحوال الشخصية في القضاء ووزارة الأوقاف في الحكومة، فإنه لا يبدو محتجًّا بقدر ما يبدو غير قانع بكل هذا سوى السلطة ذاتها، ليقيم دولته الإسلامية الثيوقراطية على أنقاض الدولة القائمة.

وهنا يتدخل المستنير في مقاربة دفاعية عن فكرة الدولة الإسلامية قائلًا: «تعرضت فكرة الدولة الإسلامية لعملية اغتيال معنوي باشرها العلمانيون المتطرفون، واستخدموا فيها، غير الاجتراء والافتراء، مختلف أساليب التدليس والتزوير. إذ حاولوا أن يثَبِّتوا في الأذهان أنها دعوة إلى الحكم الإلهي محملة بكل شرور تلك الصفحة السوداء من تاريخ التجربة الأوروبية في العصور الوسطى. وفي مختلف كتاباتهم وحواراتهم، فإنهم ما انفكوا يدسون على عقولنا أفكارًا وصياغات تضفي على التطبيق الإسلامي مختلف صفات الكراهية والنفور، فهو عندهم يتلبس الحق الإلهي، ويباشر بدعوى التفويض الإلهي، ويتخفى بقناعات العصمة والقداسة، ويحيل الحكم إلى كهنوت يحتكره القابضون على أسرار الشريعة القائمة على السلطة الدينية. وهم في ذلك ما فتئوا يحتجون علينا بتاريخ لم ينبت لنا في أرض، ويخوفوننا بعفاريت لم تدخل لنا بيتًا، ويصطنعون أوهامًا وكوابيس ما أنزل الله بها من سلطان، لا في ماضي المسلمين ولا فكرهم ولا في تعاليم دينهم» (٢٤).

ويعود المعتدل شارحًا أن ذلك كله، وإن عرفته أوروبا في عصورها الوسطى، فهو ما لم تعرفه ديار الإسلام، وذلك لأن «تاريخ الكنيسة غير تاريخ الإسلام ... فقد وقفت الكنيسة مع الجهل ضد العلم ومع الخرافة ضد الفكر ومع الاستبداد ضد الحرية ومع الملوك والإقطاعيين ضد الشعب حتى ثارت الجماهير عليها ... واعتبروا عزل الدين عن الدولة كسبًا للشعوب ضد جلاديها ... فهل يمكن أن يؤاخذ الإسلام بمثل ذلك؟» (٢٥).

ومع هذا الخطاب المخاتل المخادع لا تدري أين تضع فظاعات جيش أبي بكر الصديق مع المسلمين الذين خالفوا بيعته وامتنعوا عن أداء الزكاة إليه، والوحشية التي عُومل بها الأسرى من تحريق بالنار مقموطين، إلى الإلقاء من شواهق الجبال، إلى التنكيس في الآبار (٢٦). وهو من حكم بحسبانه خليفة رسول الله وباسم الله، وحاز من تراثنا قدسية عظمى حولت موافقه وتصرفاته وأقواله إلى سنة، حتى قال قرضاوي بشأنه هو والخلفاء الموصوفين في تاريخنا بالراشدين، تمييزًا لهم لعدلهم ورحمتهم كأبي بكر: «فما أجمله القرآن من أمور الإسلام بينته السنة النبوية وهي قول النبي وفعله وتقريره، وأكدته سنة الراشدين المهديين الذين اعتُبرت مواقفهم في فهم الإسلام وتطبيقه من السنن الواجب اتباعها لأنهم أقرب الناس إلى مدرسة النبوة» (٢٧) وهو ما يعني أن أفعال أبي بكر إنما هي تأكيد لسنة النبي التي هي بيان للقرآن؟ لكن الرؤية المتأنية الفاحصة وراء تلك الأهوال التي حدثت للمسلمين على يد حكامهم المقدسين لا يمكنها أن تفهم ما حدث إلا على ضوء متطلبات السياسة، فهي مما لا يبرره أي حس أخلاقي، ناهيك عن أي دين، وإن كان يبررها سدنة الدين ويشرعونها كما يفعل المعتدل والمستنير.

أيضًا لا تعرف أين تضع العهود التي نكثها الصحابة، والرءوس التي قطعوها وطافوا بها البلاد، والقبور التي نبشها الحكام، والأحلاف التي عقدها المسلمون مع أعداء الإسلام ضد المسلمين، ولا اغتيال الأب والعم والأخ صراعًا على السلطان.

أيضًا لا تعرف أين تضع سلوك الخليفة الراشد عثمان في تحريق المصاحف، ولا نهبه بيت مال المسلمين وتوزيعه على أحبائه وأهله، ثم قمعه كل من اعترض على قراراته بكل عنف كما فعل مع عبد الله بن مسعود حبيب رسول الله الذي أوصى بحبه، وكيف سبه علنًا سبًّا قبيحًا، وضربه حتى كسر أحد أضلاعه، ومنع عنه عطاءه، ثم جلده بالسياط عندما قام بدفن صحابي جليل كان معارضًا لعثمان هو أبو ذر الغفاري.

وأيضًا لا تعرف أين تصنف سلوك عائشة بنت أبي بكر التي اشتغلت بالسياسة والفتوى كأرملة للنبي، وقامت تحرض الناس ضد الخليفة عثمان عندما أنقص من

عطائها، واتهمته بالكفر الصريح، مستثمرة وضعها كأم للمؤمنين تناديهم «اقتلوا نعثلًا فقد كفر»، ولا موقفها من الإمام علي عندما اتهمته بدم عثمان، وخوضها ضده حربًا مزقت صفوف المسلمين ومات حول جملها ألوف المسلمين، وما سلم شأن معاوية معها إلا عندما سدد عنها ديونها ودفع لها ثمانية عشر ألف دينار (٢٨).

أيضًا لا تعرف أين تضع كل سلوكيات معاوية الذي تعتبره فرق السنة إمامًا مجتهدًا أو صحابيًّا جليلًا، خاصة وهو يحول الخلافة إلى ملك عضوض ويخاطب الناس: «الأرض لله وأنا خليفة الله، فما أخذت فلي وما تركته للناس فبفضل مني.» ليؤسس في التاريخ مملكة الأمويين الذين دشنوا حكمهم بقتل حفيد الرسول الحسين ابن الزهراء، وبضرب كعبة المسلمين بالمنجنيق وحرقها. ومن بعد معاوية أفتى الفقهاء لولده يزيد بأنه «ما على الخلفاء حساب ولا عذاب» (٢٩). ثم جاء العباسيون ليبزوا الأمويين في الظلم والاستبداد والذبح والحرق، وكله باسم الله وخلافة رسول الله، وظل ذلك ديدن حكام المسلمين المتوشحين بالدين والمشرعين حكمهم برجال الدين المحترفين.

وكانت بشاعة الفعل تصل إلى أقصاها عندما يتسربل القرار السياسي بالدين لإسكات رأي سياسي معارض يدعم نفسه بقراءة جديدة للدين، كما حدث مع الجعد بن درهم أول من قال بخلق القرآن وقدرة العبد على الفعل بنفسه، فأرسل الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك إلى واليه على العراق خالد القسري يأمره بقتله، فوقف القسري على منبر المسجد يوم عيد الأضحى وأنهى خطبته بقوله: «أيها الناس انصرفوا وضحوا تقبل الله منكم، فإني أريد أن أضحي اليوم بالجعد بن درهم؛ فإنه يقول: ما كلم الله موسى ولا اتخذ إبراهيم خليلًا، تعالى الله عما يقول الجعد علوًّا كبيرًا. وكان الجعد مربوطًا في السلاسل تحت المنبر فنزل إليه خالد القسري وذبحه بيده في المحراب مفتتحًا للناس عيد النحر.»

ومثل الجعد بن درهم كان غيلان الدمشقي المصري، الذي كان يقول بالقدر وأن الإمامة لكل الناس وغير قاصرة على قريش، فتم صلبه وتقطيع أوصاله وهو حي بفتوى من الفقيه الأشهر والأنشر «الأوزاعي» (٣٠). ومثلهم عمرو المقصوص الذي دفنه الأمويون حيًّا، ومثلهم ابن المقفع المفكر الحكيم الذي قطع المنصور أصابع يديه وشواها أمامه على النار وأطعمه إياها، ومثله كثير يصعب إحصاء ما ورد بشأنه ووجد طريقه إلى التسجيل. لنسأل المستنير: هل هذا هو التاريخ الذي لم ينبت لنا في أرض؟ وهل تلك عفاريت لم تدخل لنا بيتًا؟ وهل تلك مجرد أوهام وكوابيس لم توجد في ماضي المسلمين؟

نعود نفك دلالات الكلام المكني في الخطاب القرضاوي، لنجده يروج العلمانية كما لو كانت دينًا أو عقيدة جديدة نقيضة للإسلام، تريد منه أن يقنع بركن أو زاوية في

بعض جوانب الحياة لا يتجاوزها ... إلى آخر ما قال. وأنها تتربص بالإسلام تحديدًا لأنها تقوم على حرية المواطنين في اعتقاد ما يشاءون وهو ما لا يقبل به الإسلام، ومن ثَم فهو يسرب حولها فهمًا قديمًا كانت توصم به العقائد الفاسدة أو الباطلة أو الشيطانية، ليدعمه المستنير مؤكدًا أنها بالفعل عقيدة إذ يقول: «إنها عقيدة تحول دون الوفاق الوطني» (٣١). والسر في حيلولتها دون الوفاق الوطني هو أنها تضع المواطنين جميعًا على مستوى واحد من الحقوق والواجبات بغض النظر عن عقائدهم. ولما كان الإسلام هو السيد الأعلى فإن وضعه على مستوى واحد مع بقية الأديان يعني النيل من سيادته التي يعيش المواطنون في بلادنا بسببها في وفاق وطني (؟!).

أما الأوضح في خطاب سادتنا أهل الدين وسدنة العقيدة، ومنهم المعارض لكنه يشتهر بأنه معتدل كالقرضاوي، ومنهم من هو من مفكري الدولة وأبرز الكاتبين في صحفها لكنه يشتهر بأنه مستنير مثل هويدي، فهو أنه خطاب لا يلتفت بالمرة لمعنى المواطنة وحقوق المواطنين. فالخطاب عندما يعلن أن الإسلام «في داره لا يكتفي بأن تكون عقيدته مجرد شيء مسموح به» فإنه لا ينشغل أن يكون ذلك شأن قسم آخر من المواطنين لا يدينون بالإسلام، فهم أهل ذمة سيتسامح معهم الإسلام والمسلمون السادة. لذلك يكون المبدأ الليبرالي مزعجًا تمامًا لهؤلاء السادة؛ لأنه يقوم على مبدأ المساواة التامة بين المواطنين، وأنه ليس هناك من يملك حق أن يتسامح مع الآخرين أو لا يتسامح. بل إن الخطاب يؤكد عدم اعتراف الإسلام لغير المسلمين بأي حقوق لأن طبيعته أن يكون «قائدًا لا مقودًا، سيدًا لا مسودًا». بل إنه لا يعترف بالمواطنة والانتماء الوطني، ويسخر منه ويترفع عليه، بدءًا من ازدرائه الواضح لشعار الزمن المضيء: «فالدين لله والوطن للجميع ... كما قالوا؟!» (٣٢) و«إن العلمانية، وإن قبلت عقيدة الإسلام نظريًّا ... فإنها ترفض ما تستلزمه العقيدة من معتنقها، ترفض اتخاذ العقيدة أساسًا للانتماء والولاء ... بل تقدم عليها رابطة التراب والطين ... وهذا مناقض تمامًا لتوجيه القرآن ... الذي يلغي كل رابطة مهما يكن قربها وقوتها إذا تعارضت مع رابطة الإيمان ... ويحذر المؤمنين من اتخاذ أعداء الله أولياء: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ (المائدة: ٥١)» (٣٣). وهكذا فإن «المسلم إذا فُرضت عليه العلمانية فقد فُرض عليه أن يتحلل من دينه ...» (٣٤)، والسبب الأوضح لذلك التحلل «هو أنه لا يستطيع أن يوالي أو يعادي على أساس العقيدة، لأن العلمانية ترفض العقيدة أساسًا للولاء والانتماء» (٣٥).

وهنا لا يتخلف المستنير عن المعتدل، فيتساءل هويدي إزاء دعاة الحريات يائسًا منهم قائلًا: «هل هناك جدوى من الحوار؟ أحيانًا يتسرب اليأس إلى أعماق المرء ويستعيد الآية

القرآنية التي ترشدنا إلى أن اليهود والنصارى لن يرضوا عنا إلا إذا اتبعنا ملتهم. ويبدو أن ذلك دأب المخالفين جميعًا بمن فيهم العلمانيون» (٣٦). وهكذا تخرِّب العلمانية الوفاق الوطني كما يرى هويدي، وهو ما يشرحه الأزهري التليفزيوني محمد المسير في المجلة القومية «عقيدتي» بقوله: «إن سورة المائدة من السور التي تناقش اليهود والنصارى وتلزمهم ضرورة الإيمان برسالة محمد ﷺ الذي جاء بالحق وصدق المرسلين، ولكن أهل الكتاب حرفوا وبدلوا وطمسوا البشارات فكانوا أحق الناس باسم الكفر» (٣٧). وعليه لا حل للوفاق إلا بأسلمة غير المسلمين، أو إخضاعهم لسيادة الإسلام والمسلمين، وهو أضعف الإيمان. وتكون أي محاولة لتغيير الأوضاع السائدة نحو الليبرالية هي علمانية كافرة تحول دون استتباب الوفاق الوطني.

فلنذهب نبحث عن الوفاق الوطني في خطاب أبعد عند الإرهابي شكري مصطفى نستمع إليه وهو يشرح موقفه من قضية الديمقراطية والوحدة الوطنية في وثيقة الهجرة إذ يقول: «إن الإحسان في التعامل مع غير المسلمين معناه التسوية بين المسلم والكافر في نهاية الأمر، سواء محياهم أو مماتهم، فيما يسمونه ديمقراطية الإسلام أو تسامح الإسلام أو الوحدة الوطنية وسائر الشعارات الماسونية في ثياب الإسلام، أو أن يكون للكافر بالله عزة في أرض الله، نرفض ذلك ونرفض ما ينادي به أولئك الذين يبيعون الإسلام بالبخس» (٣٨).

فهل اختلف المعتدل والمستنير والأزهري عن الإرهابي الدموي؟ وهل اختلف جميعهم عن زعيمهم أسامة بن لادن وهو يفتتح حربه الدينية معلنًا: «إن الذين يحاولون أن يغطوا حقيقة أنها حرب دينية إنما يخادعون الأمة ... فهي مثبَتة في كتاب الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾. فالمسألة مسألة ملة ... وإن موالاة الكافرين ومظاهرتهم على المسلمين من نواقض الإسلام الكبرى» (٣٩).

لكن لأن مبادئ الديمقراطية الاجتماعية تفرض نفسها على أي ضمير، ولأن اختيار العقيدة بلا إكراه هو من علامات الرقي الإنساني، فإن قرضاوي يفاجئنا بكلام جميل يؤكد أن الإسلام قد جعل للإنسان «حقوقًا يجب أن تُرعى؛ حقه في أن يختار دينه بلا إكراه أو ضغط، وأن يفكر بلا حجر ولا إعنات، وأن يعبر عن رأيه بلا خوف ولا إرهاب» (٤٠). لكنك ستكتشف أن هذا الكلام مجرد لطائف تُنثر في الهواء لتلطيفه ليس أكثر؛ لأنه يعود ليقول في الصفحة المقابلة مباشرة: «لكن المجتمع المسلم ليس مجتمعًا سائبًا ولا مجتمعًا علمانيًّا لا دينيًّا، بل هو مجتمع يلتزم بعقيدة يعيش لها ... لهذا يرفض الردة ويعاقب

عليها حفاظًا على هويته» (٤١). بل إن إقرار الليبرالية (العلمانية) بحرية الاعتقاد ينتقص من سيادة الإسلام؛ لأن للإسلام سيادة وسلطانًا يتمثلان في تطبيق حدوده، وأبرزها حد الردة، ويشرح ذلك بقوله: «إن المسلم الذي يقبل العلمانية أو يدعو إليها، وإن لم يكن ملحدًا لا يجحد وجود الله أو ينكر الوحي، قد تنتهي به علمانيته إلى الكفر البواح والعياذ بالله إذا أنكر معلومًا من الدين بالضرورة ... بل إن العلماني الذي يرفض مبدأ تحكيم الشريعة هو مرتد عن الإسلام بيقين، ويجب أن يستتاب، ويُفرَّق بينه وبين زوجه وولده، وتجري عليه أحكام المرتدين المارقين في الحياة وبعد الوفاة» (٤٢).

وإن سيف الردة الذي يرفعه هذا الخطاب في مواجهة حرية الاعتقاد هو سيف مغلول لا علاقة له بدين الإسلام كما سيأتي في الفصول التالية، حيث أثبتنا بطلان الحديثين المنسوبين للنبي محمد بهذا الشأن وسقوطَ السند، ناهيك عن المتن. وأن الأمر جميعه كان تبريرًا لقرار الخليفة أبي بكر بإعلان الحرب على مسلمين رفضوا الاعتراف بإمارته لعدم اشتراكهم أو أخذ رأيهم في الأمر، وعبروا عن ذلك بمنع ضريبة المال/الزكاة، فكان أن تم وصمهم بالردة لتبرير قتالهم وقتلهم (٤٣). ويلحق بذلك قاعدتان فقهيتان هما: «لا اجتهاد مع نص»، وأن «من أنكر معلومًا من الدين بالضرورة فقد ارتد» واستحق الحد بالإعدام، والتي يصر عليها المعتدل والمستنير والإرهابي، وهي من أكثر قواعد علم أصول الدين ضراوة، تضعنا برأينا مباشرة في مواجهة المقدس، إما هذا أو ذاك، في مصادمة صريحة لا معنى لها سوى إيقاف العمل العقلي إن حاولنا التوفيق بين النص الثابت والواقع الحي المتغير، بل والحكم على الواقع المتغير بالفساد لأنه تغير دون إذن منا وتحرك دون أن يراعي شروط مأثورنا القدسي.

وهنا لا تفهم كيف يتفق الإصرار على هذه القواعد مع مواقف وآراء وفعال وقرارات صحابة النبي الكبار الذين عاصروا الوحي، وكانوا مادة الإسلام وهو يتحرك في واقع زمنه ويتشكل من حال إلى حال. وكيف كانوا أول من خالف نصوصًا واضحة قاطعة ثابتة لا متشابهة ولا منسوخة. بل خرجوا عليها وألغَوا العمل بما لم يعد يناسب الزمان منها. حتى إن بعضهم خالفها لمصالحه الشخصية ومكاسبه الدنيوية علنًا ودون مواربة. كذلك عطلوا أحكامًا وألغوا فرائض وحرَّموا حلالًا دون أن ينظروا، قبل القرار، في قواعد فقهائنا التي لم تكن قد اختُرعت بعد. فقط كان هناك نص ثابت وهناك واقع حي يتغير ويتطلب حكمًا جديدًا يخالف النص، فخالفوه برأيهم الإنساني ببساطة ودون تعقيدات أو شروط.

ووصل الرأي بكبار الصحابة إلى تعطيل حدود، ومخالفة نصوص قاطعة، بل والعمل بعكسها دون عبرة بفقه الثبات وقواعده الدموية، فلم يلتزموا شروطًا لما يفعلون سوى المصلحة، بغض النظر عن قول النص في الأمر، ناظرين إلى الغايات لا إلى ظاهر النص، وأن العبرة بالغايات لا بالوسائل؛ لأنه إذا ما تخلفت الوسيلة عن غايتها أدت إلى نقيض الهدف من التشريع، الذي هو نفع الناس، وتحولت إلى الضرر. ولم يجلسوا يتقعرون يتساءلون هل هذا منسوخ أم ناسخ؟ وهل هو من المتشابه أم من المحكم؟ بل غيروا وبدلوا وألغَوا تبعًا لمصالح الناس المتغيرة بتغير الأيام؛ لأنهم كانوا على يقين واحد هو أن غاية الله والدين والنصوص هو سعادة الإنسان بتحقيق مصالحه وتيسير حياته وإقامة العدل. وهو كله ما يعني أن سادتنا رعاة المقدس وسدنته، من مستنير الدولة إلى معارضها المعتدل إلى معارضها الإرهابي، يرفعون فوق رءوسنا سيوفًا ما أنزل الله بها من سلطان، ولا علاقة لها بالناس ولا بالدين ولا بالديان.

ومع ما يقدمه هؤلاء السادة عن الإسلام وداره، حيث عز سلطانه، يبدو الإسلام هو الحاكم الوحيد المناسب لبلادنا بتطبيق شرائعه، وهي فيما يقول المعتدل: «شرائع الإسلام القطعية في شئون الزواج والطلاق والميراث والحدود والقِصاص ونحوها من نظم الإسلام التي ثبتت بنصوص قطعية الثبوت قطعية الدلالة، فهذه الأمور ثابتة تزول الجبال ولا تزول، نزل بها القرآن وتوافرت بها الأحاديث وأجمعت عليها الأمة. فليس من حق مجمع من المجامع، ولا من حق مؤتمر من المؤتمرات، ولا من حق خليفة من الخلفاء أو رئيس من الرؤساء أن يلغي شيئًا منها لأنها كليات الدين وقواعده وأسسه» (٤٤).

ولا يسعك، مع مثل هذا الخطاب، سوى الدهشة إزاء جرأته على الحقائق وعلى أحداث التاريخ؛ لأن تلك الشرائع التي ليس من حق خليفة من الخلفاء أن يلغي أو يعطل منها شيئًا، قد تعرضت للتعطيل والإلغاء على يد خلفاء رسول الله الراشدين وصحابته المقربين. وأن بعضها قد زال وانتهى، ولم تزل الجبال ولا كثيب من الكثبان، بقرارات سيادية من صحابة النبي المبشرين بالجنان، ولم يمض على رحيل صاحب الدعوة أشهُر. وهناك ما زال وانتهى، ليس بقرار مجمع ولا مؤتمر ولا رئيس، ولكن بفعل الزمن ورقي البشرية الأخلاقي، مثل أحكام ثلاث وعشرين آية تتحدث عن الرق وملك اليمين، مع أبواب فقه كامل في أحكام الرق وتفاصيله في مختلف الجوانب كالميراث والدية والحدود والعقوبات، وهي ما كان يضع فيها فقهُنا للعبيد نُظمًا تختلف عن نُظم الأحرار.

من وجهة نظر مدعومة بالوثائق والمستندات التاريخية من أحداث ووقائع وشهادات موثوقة كتلك التي نطرحها، لا تجد من الخطاب الديني السائد سوى ما يرفعونه في وجه

المختلف كالعادة من سيوف تكفير دون حجج مماثلة وبيانات مفحمة بخطاب صريح غير مخاتل ومداور ومخادع. وليس لهم من سند سوى اعتياد الناس على فكرٍ دون آخر، وسيادة وجهة نظر، حتى لو كانت خطأً بمنظار الدين، دون وجهات نظر أخرى، حتى لو كانت هي الأقرب لكليات الدين ومعقولِه والحرص عليه. وظل تاريخنا حتى اليوم يطلِق على المختلفين عن السائد اللقبَ الأشهر «المعطِّلة» الذين يريدون تعطيل شرائع الدين وحدوده وأحكامه. ونموذجًا لردهم على الاجتهاد ما جاء في وثيقة اتهام ابن رشد قائلين: «فخطرُ هؤلاء المعطِّلة أهم من خطر الإسبان وأضر من أهل الكتاب؛ لأن الكتابي يجتهد في ضلال ويجِدُّ في كَلال، وهؤلاء جهدهم التعطيل ... وُقِفَ لبعضهم على كتب مسطورةٍ أسيافُ أهل الصليب دونها مغلولة» (٤٥). لذلك لا حل مع المختلف، حتى لو كان واقفًا على أرض الإسلام، سوى توقيع حد الردة كما قال ابن عبد البر، لأن أهل السنة «مأمورون بعداوة أهل البدع والتشريد بهم والتنكيل لمن انحاش إلى جهتهم بالقتل فما دونه» (٤٦).

وإعمالًا لذات المبادئ يعلن فقيه زماننا المعتدل قرضاوي: «وقد أجمع العلماء على أن من أنكر معلومًا من الدين بالضرورة ... فإنه يَكفُر بذلك ويَمرُق من الدين، وعلى الإمام أن يطلب منه التوبة والإقلاع عن ضلاله، وإلا طُبِّقت عليه أحكام المرتدين» (٤٧).

وإزاء هذا الموقف التاريخي العتيد يطرح السؤال نفسه: هل كان الإسلام هو الحاكم طوال تاريخنا الطويل الرهيب التليد؟ وهل كان هو المسئول عما لحق بالعباد من ظلم وتنكيل وقتل وسحق؟

كما أن الحق يدعونا إلى عدم الاعتراف بسادتنا المشايخ؛ المستنير والمعتدل والإرهابي وكل من اشتغل بأمور الدين، كممثل وحيد صحيح للرأي الإلهي. ولأن القصد الإلهي أعلى من أن يزعم أحد الاطلاع التام عليه، فإن الحق يدعونا أيضًا إلى تأكيد أن بداية الفصل بين الدين والسياسة في التاريخ الإسلامي لم تبدأ مع الملك العضوض الذي أقامه الأمويون، إنما كان قبل ذلك واضحًا بلا التباس. فاللافت للنظر في تاريخ الدولة الإسلامية هو فصلها المبكر بين الدين والسياسة، على مستوى القرار العملي، منذ أن مرض نبيها مرض الموت، سواء صرح بذلك رجال الفقه والحكام أو لم يصرحوا، وحتى لو تسربلت السياسات بثوب الدين، لأن تلك السياسات كانت في تباعد متواتر ومتصاعد من لحظة تيقن الصحابة أن نبيهم في مرض الموت، عندما وصف عمر بن الخطاب كلام النبي بأنه لون من الهذيان: «دعوا الرجل إنه يهذي»، وهو يطلب منهم صحيفة ودواة يكتب لهم كتابًا لا يضلون بعده أبدًا (٤٨). لأن صاحب الدين كان ذاهبًا ولأن الدنيا كانت هي الآتية. ثم ما تلا ذلك

من سياسات بكرية وعمرية وعثمانية ... إلخ، كانت صراعًا على الدنيا ولحوقًا بمتغيراتها في ابتعاد واضح عن ثبات النصوص، وهو ما دعا قرضاوي ليقول: «إن أخطاء المسلمين وانحرافاتهم على مدار التاريخ إثمها على أصحابها ولا يتحمل الإسلام وزر شيء منها» (٤٩).

والدارس للتاريخ الإسلامي سيلحظ دون جهد أن تحالف أهل الدين مع أهل السياسة كان دومًا لحسابات مصلحية دنيوية، ولتمرير القرار السياسي وتبريره دينيًّا، أما القرار نفسه فكان من اختصاص الحاكم الذي كان غالبًا ما لا يأبه لرأي الدين في الموقف أو القرار. وبعد أن يُبرِم الأمر يعود للفقهاء يطلب منهم فتوى تبرر القرار. وفي النهاية يعود الموقف بمكاسبَ وجاهٍ وبُلَهْنية على أهل الدين ورعاته، ومشاركةٍ — ولو تابعة — في حكم البلاد والعباد. وهو ما سمح لهم بالبحث والتأليف في شئون الشريعة والفقه، وأحيانًا كان الخليفة يستمتع بلذة الفكر والفقه وعلم الكلام مع فقهائه بعد لذة الشعر والشراب والطرب. وربما سمح الخلفاء لفقهائهم ببعض النقد للولاة أو الرعية، وبعضهم عندما كان يريد دخول التاريخ من باب الدين يلجأ إلى قطع يد سارق أو ذبح مفكر أو إراقة بعض زجاجات الخمر في مناسبات خاصة. ومقابل الجاه والمال والسلطان الذي حظي به العاملون على شئون الدين، تركوا للحكام شئون السياسة مقابل الاعتراف دومًا للدين بالسيادة النظرية، بل لقد شارك الفقهاء أنفسهم في الاحتيال على أحكام الدين بعلم ابتدعوه هو «علم الحيل» لتمكين الحكام والرعية من التهرب من الله وأحكام شريعته دون أن يبدو تهربهم هذا غير شرعي، وما زال المسلمون يستفيدون حتى اليوم من هذه الذرائع. وفي تراثنا العشرات من كتب الحيل على المذهبين الشافعي والحنفي للتحايل على أحكام الشريعة حتى يبدو المسلمون ملتزمين بطاعة الله وإن خالفوه (٥٠). أما الظلم الاجتماعي والقهر الفكري وسحق المخالف، فقد اجتمع عليه كلاهما: السلطان والفقهاء.

وحتى اليوم يجد معاوية مؤسس الملك العضوض وبنو أمية قتلةُ آل بيت الرسول من يدافع عنهم من فقهائنا. فهذا المعتدل القرضاوي يقول: «إن معاوية وبني أمية بصفة عامة ظلمهم الأخباريون من رواة التاريخ الإسلامي. ولو كان معاوية بالسوء الذي تُصوره بعض الروايات ما تنازل له عن الخلافة راضيًا رجلٌ مثل الحسن بن علي رضي الله عنه حرصًا على وحدة الكلمة وحقن الدماء، ولهذا سمى المسلمون ذلك العام عام الجماعة. بل جاء في الحديث الشريف التنويه بموقف الحسن والثناء عليه حين قال جده ﷺ: «إن ابني هذا سيد وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين»» (٥١).

ولا تعلم كيف تتأتى للبعض هذه الجرأة على الحق والدفاع بالباطل عن مواقف تَشين من يفكر بالدفاع عنها، وإلى حد الاستشهاد بالأحاديث المختلقة والباطلة والمعروفة بذلك، فحتى اليوم لا يجد الفقهاء بأسًا من الاستشهاد بالباطل لدمغ الحق وإفساد التاريخ. والمدهش أن يتخذ قرضاوي من تنازل الحسن بن علي حقبةً متفقًا عليها يتولى بعدها الخلافة (ولم يتأت له ذلك بعد أن أوعز معاوية لزوجته بقتله بالسم) مقياسًا لصلاح معاوية، دون النظر إلى فعال معاوية نفسه.

إن هذا الفقيه نموذج لفقهائنا عبر التاريخ، فهو يعلم جيدًا حجم الانحرافات الهائل عبر التاريخ عن الدين وشريعته، ويؤكد «أن الإسلام شيء والتطبيق شيء آخر» (٥٢)، لكنه يزوِّر علينا تاريخنا قائلًا: «إن المسلمين التزموا بهذه الشريعة قرونًا طويلة فاستطاعوا أن يقيموا دولة العدل والإحسان، وأن يشيِّدوا حضارة العلم والإيمان، وأن ينشروا الإسلام في الآفاق، في فارس والروم ومصر وغيرها، فلم تضق شريعتهم بجديد، ولم تمنعهم من الحركة والانطلاق ... وأنا لا أنكر أن هناك من أساء إلى الشريعة على امتداد التاريخ فهمًا وعملًا، لكن هذا ليس ذنب الشريعة فهي منه براء» (٥٣). هذا رغم علم سيادته الذي لا ننكره أن كثيرًا من الانحرافات كانت على حساب حقوق العباد وحريات الناس وأقواتهم، وأن تجاوب الفقهاء كان مع رغبات السلطان حتى اخترعوا له الأحاديث النبوية كالحديث الذي استشهد به منذ قليل عن الحسن بن علي، ولجئوا لكل الحيل الشرعية لتبرير أهواء السلطان ونزواته، وأدانوا بالمطلق كل موقف معارض حتى لو انطلق من آيات الله وشرائعه، ووصموه بالرافض المعطِّل المرتد الكافر، حتى لم يبق للإسلام قراءة تفسيرية عبر التاريخ سوى قراءة كهنة السلطان كتفسير أوحد وحيد معتمد، لأنه يحافظ على تماسك الجماعة باتفاقها حوله، ويضمن طاعتها للحاكم حفظًا للأمة من الفتن والانقسامات، فاحتكروا فهم الدين وتفسيره وتأويله، ليس بدافع الدفاع عن الدين بل تحقيق أمن النظام الذي بدونه تسود الفوضى، فدافعوا عن خلفاء ضربوا الصحابة وجلدوهم وركلوهم بالنعال وأعدموهم حرقًا، منذ حروب أبي بكر، مرورًا بدِرة عمر وتجسسه على العباد، حتى سوط عثمان وتكسيره أضلاع الصحابة، إلى تقطيع أوصال المفكرين علنًا وسلخ جلودهم بفتاوى فقهية سحقت كرامة بني آدم الذي قال الله بشأنه: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾. وكانت البداية بخلط سلطة النبي بخلفائه مما أدى إلى هدر حقوق الناس بعد أن لبس الخليفة لباس النبي واستبد بالناس باسم الله، منذ أبي بكر حتى طالبان وفقهاء زماننا من المعتدل إلى المستنير.

وهكذا، وفي مواقف تاريخية حاسمة، غيَّر صحابة الرسول وبدلوا وعطلوا أحكامًا وشرائع، وفي مواقف أخرى فلسف الفقهاء مواقف السلطان، وبعضهم سكت وقنع بالجاه، وكان التغيير أحيانًا بما يناسب الأوضاع الجديدة، وأحيانًا أكثر بما يناسب المنافع السلطانية. ورغم أننا اليوم نحتاج إلى جراءة وشجاعة على التقليد اقتداء بالسلف الصالح كما يطلبون هم منا، خاصة في أمور لم تعد تحتمل تأجيلًا كموضوع المرأة وتكفير المسلم المختلف بالردة وتكفير غير المسلم وقتاله بالجهاد. كذلك مسألة لم تعد تحتمل تأجيلًا هي حرية الاعتقاد وأيضًا العقوبة البدنية وكراهية المختلف، فإنك لا تجد منهم إلا ثباتًا عجيبًا وتعنتًا أعجب، رغم ممكنات إعادة القراءة والفهم بما يناسب الزمن دون تسجيل أي خروج على الدين، شريطة إلغاء قراراتهم الفقهية المصلحية التي سبق لنا وناقشناها وأثبتنا بطلانها، كقاعدة «العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب» أو «لا اجتهاد مع نص» أو عقوبة الخروج على معلوم من الدين بالضرورة (٥٤). مصورين للناس أن تلك قواعد الإسلام وأصوله، رغم أنها أبدًا ليست كذلك، بل هي من وضع بشر لم يكونوا فوق مستوى الشبهات، وأنها كانت لصالح حلف العمامة والسيف السلطاني، وليس لصالح الإسلام ولا المسلمين، عبر تاريخ طويل من القهر والاستعباد، لم يحكم فيه الإسلام يومًا ولا حكم الله الناس بنفسه يومًا.

وحتى نفهم سر هذا الإصرار على التوحد بالإسلام وعلى قواعد فقهية صارمة لا تقبل تحولًا، ننتقل من الاستماع إلى قرضاوي، بعد أن دافع عن معاوية والأمويين، وهو عالم بحجم التحول الذي حدث على أيديهم، إلى الاستماع للداعية المرحوم محمد الغزالي وهو يقول: «ومع أن هذا التحول كان هزيمة للحق وضربة موجعة للمثل العليا إلا أن من الغلو المرفوض تضخيم نتائجه لما يأتي:

(أ) أن الخلفاء والملوك الذين وُلوا أمر المسلمين بطريقة غير صحيحة أعلنوا ولاءهم للإسلام، واستأنفوا الجهاد الخارجي، كما تركوا للفقهاء حرية الحركة.

(ب) أن العلم الديني مضى في طريقه يوسع الآفاق ويربى الجماهير ويقرر الحقائق الإسلامية كلها من الناحية النظرية» (٥٥).

لكنه لا ينسى أن يؤكد لجماهير المؤمنين أن هذا التحول الذي كان هزيمة للحق وضربة موجعة للمثل العليا كان بقرار إلهي فيقول: «وشاء الله أن يكسب معاوية هذه المعارك» (٥٦).

فلم ينشغل الفقيه بأمر المسلمين الذين حكمهم الأمويون ومن تلاهم بطريقة غير صحيحة (بتعبيره اللطيف) وإنما غاية ما شغله أن الحكام أعلنوا ولاءهم للإسلام ولو نظريًّا، أما الأهم فإنهم تركوا للفقهاء حرية الحركة ولم ينقصوا من سلطانهم على أرواح العباد، ثم إنهم استأنفوا الجهاد لمزيد من احتلال البلاد الذي لا بد أن يعود بالضرورة بمزيد من الغنائم التي تزيد من عطاء رجال الدين المخلصين بالتبعية. وهذا كله إنما تم بإرادة الله ومشيئته التي لا يصح الاعتراض عليها.

وتتضح الأهداف بشكل واضح في خطاب قرضاوي الذي لا يقبل من الديمقراطية سوى صندوق الانتخابات ويرفض كل ما يرتبط بها من أنظمة حقوقية مؤسسية، حيث نفهم سر انزعاجهم الشديد من المفاهيم الليبرالية في طرحه المسألة على هيئة قياس منطقي يبدو صحيحًا من حيث القواعد لكنه شديد البطلان من حيث المصداقية، فهو يقول: إنه «لا كهانة في الإسلام ... ولا توجد فيه طبقة كهنوتية ... إنما كل الناس في الإسلام رجال لدينهم ... فليس للإسلام سلطة دينية بابوية. على أن العلمانية إذا فصلت دين المسيحي عن دولته لا يضيع دينه ولا يزول سلطانه؛ لأن لدينه سلطة قائمة لها قوتها ومالها ورجالها ... بخلاف ما لو فعلت ذلك دولة إسلامية فإن النتيجة أن يبقى الدين بغير سلطان يؤيده ولا قوة تسنده ... وهذا لا يعني إلا انقراض سلطة الدين الإسلامي بالمرة» (٥٧).

وبطلان المصداقية هنا يبدأ مع المقدمة الأساسية للقياس وهي أنه «لا كهانة في الإسلام»، وأنه ليس فيه رجال دين لأن كل المسلمين رجال لدينهم، فما هي وظيفة قرضاوي نفسه؟ وبماذا يعمل ويشتغل؟ ومن أين يحصل على أرزاقه العظيمة، وسع الله علينا كما وسع عليه؟ والعجيب أن يعود لينقض ما قال في الصفحة ذاتها إذ يقول: «وعلماء الدين ليسوا إلا خبراء في اختصاصهم يُرجَع إليهم كما يُرجَع إلى كل ذي علم في علمه ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ (فاطر: ١٤) ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (النحل: ٤٣)» (٥٨).

أما المصيبة التي ستسببها العلمانية هنا فهي أن الدين سيبقى بغير سلطان، والواضح هنا أن سلطانه لا يُستمد من قدرته على الوجود والاستمرار بقواه الذاتية، بل برجال الدين أو الأكليروس الإسلامي الذين هم ليسوا أكليروسًا (؟!). لأنه في حالة فصل الدين عن الدولة سيصبح الإسلام بغير سلطان أو قوة. ويكرر ذات المعنى في صفحات أخرى حيث يقول: «إن العلمانية عندهم لم تمح سلطة رجال الدين ورجاله، وإنما فصلت

بين السلطتين ... أما نحن فليس لنا سلطة دينية مستقلة مقتدرة (لاحظ مقتدرة هذه). فالعلمانية عندنا تعني تصفية الوجود الإسلامي» (٥٩).

وهكذا يبدو الرجل هلعًا على دين الإسلام الذي ستقضي عليه العلمانية بدون سلطته وحماية رجاله في الدولة، رغم أن ما بدا واضحًا عبر التاريخ أن الأمر كان دفاعًا عن سلطة رجال الدين ومكاسبهم وليس الدين نفسه، وهو ما بدا لنا واضحًا في خطاب قرضاوي ذاته، الذي يفصح عن علاقة التيار الإسلامي اليوم بالأنظمة الحاكمة في الدولة الإسلامية. وسر الصراع العجيب الجديد الذي يقوده المذهب الحنبلي وامتداده الوهابي ضد السلطة، رغم أنه كان طوال التاريخ مع السلطة ضد الناس، ليظهر لنا الآن أنه مع السلطة إن أطاعت رجال الدين وأصبحت تابعة لهم وليست مقدمة عليهم، بغض النظر عن الناس أو مصالحهم «فلا انقسام للناس ولا للتعليم ولا للقوانين ولا للمؤسسات، فكلها يجب أن تكون في خدمة الإسلام» (٦٠). وليس في خدمة الناس، وإن كانت «خدمة الإسلام» هذه تبدو فصيحة في خطابه أنها «خدمة رجال الإسلام». ولنستمع إليه وهو يشرح لنا معنى الشورى الإسلامية عنده مقابل العلمانية المرفوضة: «يقول الإمام ابن عطية في تفسيره: إن الشورى من قواعد الشريعة وعزائم الأحكام، ومن لا يستشير أهل العلم والدين فعزله واجب. ذاك ما لا خلاف فيه» (٦١). ومن ثم أحل الفقيه في مبدأ الشورى الإسلامي محل الأمة كلها في المبدأ الليبرالي الديمقراطي أو العلماني، وفسر سقوط رايات المسلمين بهذا الرأي الواضح بشأن سيادة الفقهاء «أهل العلم والدين»، فيقول معطيًا معنى جديدًا لكلمة الاستبداد: «إن تاريخ الإسلام في الماضي البعيد والحاضر القريب ينطق بأن الاستبداد بالرأي هو الذي قوض دعائم القوة والخير في حياة المسلمين، وجرأ الطغاة على أن يعبثوا بمقدرات الأمة كما يشاءون دون أن يخشوا شيئًا أو تُوجَّه لهم كلمة لأنهم غير ملزمين بمشورة أحد» (٦٢) من «أهل العلم والدين» بالطبع! لهذا فإن العلمانية وهي «تأخذ من الإسلام ما يوافق هواها وتُعرض عما يخالف هواها ... فإن الإسلام يناصبها العداء أيضًا لأنها تنازعه سلطانه الشرعي في قيادة سفينة المجتمع» (٦٣). مع ملاحظته المتحسرة على أن العلمانية «لا تجعل للالتزام بفرائض العبادات أو إهمالها مكانًا في تقديم الناس وتأخيرهم عند الترشيح لمناصب القيادة» (٦٤).

ولأن أيسر السبل اليوم أمام الفقهاء للوصول إلى مناصب القيادة هو صندوق الانتخابات بعد أن تم تزييف وعي الناس، خلال نصف قرن انصرم، بأجهزة السلاطين التثقيفية، فإن سادتنا من أهل الدين يعضون على هذا الصندوق بالنواجذ، إذ يقول المعتدل: «فالعلمانية مرفوضة في أوطاننا عامة وفي مصر خاصة بأي معيار احتكمنا

إليه، وأول هذه المعايير هو الدين، فإذا احتكمنا إلى الدين، أعني الدين الذي تؤمن به الأغلبية وتنزل على حكمه وهو الإسلام، نجده يرفض العلمانية» (٦٥). لكن العلمانيين «في قضية تحكيم الشريعة يخونون مبدأهم ويحاولون أن يثنوا عنان الشعب عما يؤمن به ... فتحكيم شرع الله مطلب شعبي ... ثم إن الديمقراطية في العالم كله تحتكم إلى عدد الأصوات» (٦٦).

إنها ديمقراطية صندوق الانتخابات حيث الطريق إلى السلطة، وبعدها يكون لكل مقام مقال.

المصادر

(١) صامويل هانتنجتون، صدام الحضارات، ترجمة طلعت الشايب، سطور، ص ١٩٩.

(٢) نفسه، ص ٣١٨.

(٣) نفسه، ص ٣١٧.

(٤) نفسه، ص ٣١٠.

(٥) مجلة الديمقراطية، العدد التاسع.

(٦) مجلة الديمقراطية، العدد الثامن.

(٧) صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ١٩ / ٣ / ١٩٨٥م.

(٨) ابن الأثير، ٢ / ٣٢٥. وابن هشام، ٤ / ٣٣٦.

(٩) ابن كثير، ٦ / ٣١١ وما بعدها.

(١٠) الماوردي، الأحكام السلطانية ص ٩.

(١١) رفعت السعيد، ضد التأسلم ص ٧٢، ص ٢١٠، ص ٢١١.

(١٢) يوسف قرضاوي، الإسلام والعلمانية وجهًا لوجه، مكتبة وهبة، مصر، ص ٤٢.

(١٣) فهمي هويدي، المفترون، دار الشروق، مصر، ص ٢٤٥.

(١٤) نفسه، ص ٢٥٩.

(١٥) نفسه، ص ٢٤٤.

(١٦) قرضاوي، مرجع سابق، ص ١٠٣.

(١٧) نفسه، ص ٩٥.

(١٨) نفسه، ص ١٠٢.

(١٩) نفسه، ص ٩٣.
(٢٠) الموضع نفسه.
(٢١) نفسه، ص ٩٥، ص ٩٨.
(٢٢) نفسه، ص ٩٤.
(٢٣) هويدي، مرجع سابق، ص ٥٦.
(٢٤) فهمي هويدي، أكذوبة الحكم الإلهي، الأهرام ١٤ / ١٠ / ١٩٨٦م.
(٢٥) قرضاوي، مرجع سابق، ص ٥٠، ص ٥١، ص ٥٣.
(٢٦) ابن كثير، ج٦. وكنز العمال، ج٣. واليعقوبي، ج٢.
(٢٧) قرضاوي، مرجع سابق، ص ١٨، ص ١٩.
(٢٨) الذهبي، سير أعلام النبلاء ٢ / ١١٣.
(٢٩) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ٢٢٩.
(٣٠) الشهرستاني، الملل والنحل، ١ / ٢٧٧. والزركلي، الأعلام، ٧ / ٢٦٤.
(٣١) هويدي، المفترون، ص٧.
(٣٢) قرضاوي، مرجع سابق، ص ٩٨.
(٣٣) نفسه، ص ٩٨، ص ٩٩.
(٣٤) نفسه، ص ٧٦.
(٣٥) نفسه، ص ٧٧.
(٣٦) هويدي، مرجع سابق، ص ٢٨٤.
(٣٧) صحيفة عقيدتي، ٣٠ / ٣ / ١٩٩٩م، ص ٥.
(٣٨) رفعت سيد، قرآن وسيف، مدبولي، مصر، ص ٩٩.
(٣٩) قناة الجزيرة، ٣٠ / ١١ / ٢٠٠١م.
(٤٠) قرضاوي، مرجع سابق، ص ٢٩.
(٤١) نفسه، ص ٢٨.
(٤٢) نفسه، ص٦٧.
(٤٣) مجلة روز اليوسف، الأعداد من ٣٨٧٨ وحتى ٣٨٩٤.
(٤٤) قرضاوي، مرجع سابق، ص ١٤١.
(٤٥) ابن عربي، الفتوحات المكية، ١ / ١٥٤.
(٤٦) ابن القيم، أحكام أهل الذمة.
(٤٧) قرضاوي، مرجع سابق، ص ١٣٤.

(٤٨) البخاري، باب جوائز الوفد/كتاب الجهاد. ومسند أحمد، الحديث رقم ٢٦٧٦. وابن سعد في الطبقات الكبرى، ٢ / ٤٤.

(٤٩) قرضاوي، ص ٢٣.

(٥٠) حسين أحمد أمين، حول الدعوة إلى تطبيق الشريعة، دار سعاد الصباح، مصر، ص ٣٩، ص ٤٣.

(٥١) قرضاوي، ص ١٥٧.

(٥٢) نفسه، ص ١٦٩.

(٥٣) نفسه، ص ١٤٤، ص ١٤٥.

(٥٤) ارجع إلى كتابنا «الفاشيون والوطن»، وللتوسع ارجع إلى كتابنا «الإسلاميات»، وكذلك «الأسطورة والتراث».

(٥٥) الغزالي، مائة سؤال عن الإسلام، ج٢، ص ٣٥٢، ص ٣٥٤.

(٥٦) نفس المرجع.

(٥٧) قرضاوي، ص ٣٦، ص ٣٩، ص ٥٠.

(٥٨) نفسه، ص ٣٦.

(٥٩) نفسه، ص ٩٠.

(٦٠) نفسه، ص ٣٦.

(٦١) نفسه، ص ١٢٠.

(٦٢) نفسه، ص ١٢٢.

(٦٣) نفسه، ص ٧٤.

(٦٤) نفسه، ص ١٢٠.

(٦٥) نفسه، ص ٧٤.

(٦٦) نفسه، ص ٧٨.

هنـــداوي